عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا

دراسات



ناريمان عامر

بدرخان علي

محمد سامي الكيال

محمد ديبو

صادر عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS

عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا

دراسات

مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا
CENTER FOR CIVIL SOCIETY
AND DEMOCRACY IN SYRIA

Email:

info@ccsdsyria.org

website:

www.ccsdsyria.org

الإهداء

إلى:

جمال ملص: متدرب في الورشة الأولى للإعلام المدني
استشهد في معرة النعمان خلال التغطية الإعلامية.

محمد جلاد: متدرب في الورشة الثانية للإعلام المدني
اعتقل على يد أجهزة أمن النظام في ريف دمشق.

عبود الحداد: متدرب في الورشة الأولى للإعلام المدني
وعضو في مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا
اختطف على يد عناصر من «دولة العراق والشام الإسلامية» في ريف إدلب.

شكر خاص:

- نشوان مرزوك.
- المتدربون والمدربون وإداريو برنامج الإعلام المدني
وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا

دراسات

إعداد:

علاء رشيدي

بيروز بريك

د.حسن جبران

تدقيق لغوي:

ياسمين مرعي

تصميم الغلاف والإخراج:

ليلى شقير

الفهرس:

مدخل

تقف الثورة في سوريا اليوم تحت معول التنقيب البحثي من حيث كونها محاولة لفرض واقع جديد وتغيير جذري يستطيل إلى مجمل المناحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالنظر إلى ما تثيره من أعاصير وزوابع ورهانات وآفاق مأزومة، ابتداءً من مناهضة اعتداءات السلطة السياسية وأدواتها الأمنية على حقوق المواطنة، وتداول السلطة، والقيم المدنية، وتقاسم الثروة، مروراً بزعزعة الفوات الفكري والثقافي، وانتهاءً بإماطة اللثام عن الاستعصاءات وعوامل النزاع الكامنة، والتي قد تستجلب الحرب الأهلية. فالثورات في انفعالاتها غير المضبوطة في الغالب، كحركات تمرد على الواقع الراهن، وعلى السلم الأهلي الخادع والضائع في حنايا الخوف والرهاب، ستقود إلى زعزعة (السلم الأهلي السكوني) المنضبط وفق إرادة السلطة القمعية. وقد تبدو الثورات شراً لا بدّ منه، ولادةً تقوم على الموت والدم والآلام؛ فكل ثورة في تاريخ البشرية عند تحليلها وفق المنطق البنائي الوظيفي تبدو عملية مزدوجة في بنيتها تقوم على التفكيك وإعادة البناء، على الهدم والإسقاط وإعادة تشكيل البنى السياسية والاجتماعية والقيم، هي اعتداء على السلم الأهلي التقليدي القائم، وإعادة تشكيله وفق قيم جديدة أكثر عدلاً، إذاً هي تفكيك للمجتمع والسلطة، وتفكيك للسلم الأهلي التقليدي، وتركيب لتلك المفاهيم وفق رؤية المنتصر.

وإذ تتحمل الأنظمة المستبدة والطاغية، تحولَ الثورات والإرادة الجماهيرية في التغيير، إلى حالة التغيير بالعنف والكفاح المسلّح، فإن كل ثورة في العالم تقف أمام تحدٍ حقيقي، يجب أن تثبت فيه أنها نقيض الأنظمة المستبدة التي تعتدي على الحريات والمواطنة، وتتعالى على القانون، وتهدد السلم الأهلي. فنبذ العنف الداخلي والفلتان الأمني وتوطيد التسامح قضية لا تقبل التأجيل في مسارات الثورة ومآلاتها. وممارسة السلطة أو الوصول لها أو المشاركة بها لا يمكن أن تتم إلا عن طريق سلمي وديمقراطي، يعزز فرصة التنمية وتجسير الهوة الناتجة عن سنوات الاستبداد.

يشير مفهوم السلم الأهلي إلى رفض كل إشكال القتال والقتل، أو الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، عبر نشر مقالات، وخطابات ومؤتمرات تحرض على زعزعة السلم الأهلي بمنطق العقيدة الدينية أو القومية أو الحزبية، لإنتاج حرب أهلية في المجتمع قد تقود إلى تحريم حق التفكير والاعتقاد والتعبير، وذلك بفرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل تنزل أحكاماً وعقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير خارج

ما هو سائد.
فمعنى السلم الأهلي: أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحريةٍ مسؤولة، وأن يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة، دون أن يخشى الاعتداء على حقه أو ماله أو على أمنه الشخصي أو أمن أهله.

وللسلم الأهلي مقومات وأركان متعددة منها:

١.تعزيز الإدارة التعددية السلمية: فليس هناك بلد في العالم يمثل نقاءً صافياً في التعددية الاجتماعية (دين واحد ومذهب واحد، عرق واحد وقومية واحدة، انتماء سياسي واحد وعقائد موحدة، جغرافيا ونمط عيش موحد...إلخ). فالتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة. ويتوقف الأمر على إدارة التعددية وفق إدارة سلمية للتنوع، تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة، للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية.
أما الإدارة السلبية للتنوع، فتقوم على تضييق المساحات في التعبير عن خصوصية الآخر المتمايز في التعبير عن هويته الدينية، أو الطائفية، أو الحزبية، أو المناطقية، بما يكفله الدستور والقوانين الناظمة، وبما يكفل حق التعبير والمواطنة. وهذه الإدارة تقود إلى قمع الهويات والحريات، وتمارس العنف تحت مظلة القانون الجائر على الآخر المتمايز، فينتفي الآخر، ويتحول الغنى المجتمعي إلى فقر وتصحر في الفكر والعقيدة والثقافة والفن والمشاركة في التنمية، وتنمو تحت الرماد مشاعر الكره والحقد والرغبة في الانتقام، وكذلك مقومات التفكك الاجتماعي والحروب الأهلية والنزعات العصبوية.

٢.الاحتكام إلى القانون: أو سيادة القانون، ويُعتبر أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي، وتتحدد سيادة القانون بالنقاط التالية :
- الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلاف العرق واللون والجنس والدين، النفوذ الاقتصادي والسياسي أو القرب من السلطة الحاكمة.
- مؤسسات العدالة (المحاكم والشرطة والأمن) تطبق القانون على الأفراد بحيادية، بصرف النظر عن مواقعهم، أو نفوذهم السياسي والاقتصادي.
- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً ومكفولاً للجميع، ولا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق قدرته المالية أو مستواه الثقافي.

- يحاكم الشخص أمام القضاء العادل، ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب انتمائه السياسي، أو موقعه الوظيفي، أو نفوذه الاقتصادي، أو انتمائه الديني والقومي.
- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية ومسؤولية، ولا تؤدي إطالة أمد التقاضي إلى ضياع الحقوق.
- تنفّذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير.

٣. الحكم الرشيد: الحفاظ على السلم الأهلي في أي مجتمع، يحتاج إلى حكم رشيد في إدارة الدولة والمجتمع؛ فكثير من الإضرابات والثورات تحدث من جراء الاعتداء على المال العام، وغياب المشاركة السياسية، وضعف الممارسة السياسية الراشدة.
والحكم الرشيد يعني المسائلة والشفافية في العمل السياسي والإداري، وتقديم كشوف حساب، وتشمل المسائلة جانبين أساسيين: (تقييم الأداء - والثواب والعقاب)، ويكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات والمنظمات السياسية والرقابية، والصحافة والإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني.
أما الشفافية، فتعني العلنية في مناقشة الموضوعات، وتداول المعلومات بحرية تامة، مما يوفر مشاركة المجتمع في مسائلة المسؤولين ومعرفة أداءهم الوظيفي العام، وتمكين المواطن بحيث يتحول من المنفعل والمتلقي إلى الفاعل المصدر للواجب في المشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية، والمشاركة الثقافية والفكرية في قضايا الأمة وهموم الوطن.
كما يوفر الحكم الرشيد محاربة الفساد والبيروقراطية؛ حيث يشير الفساد إلى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية. فقد تحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك رؤوس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاءات وتجنيد التابعين، وبناء قاعدة التأييد وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يسبب الضرر ويخلق فجوة حقيقية بين المكونات الاجتماعية، مما يهدد السلم الأهلي، ويوفّر التوتر الاجتماعي والعنف والجريمة والحرب الأهلية، عندما تتوفر شرارتها.

٤. حرية التعبير: تعدّ حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الأهلي في أي مجتمع؛ فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه. فالقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات، ولا يتحقق السلم الأهلي دون أن تتمتع كل تلوينة

مجتمعية بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وطموحاتها وهمومها. وفي مناخ عقلاني يسوده الانفتاح ويمكن فيه الاستماع إلى كل الأطراف، وتفهم كل الآراء دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلى الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع، وقد تضمن كل الدساتير«نظرياً»حرية الرأي والتعبير، فحرية التعبير ضرورة تضمن سلامة الدولة والوطن وتحقيق التقدم والتنمية، عبر توفير وسائل البحث العلمي والإبداع.

٥. العدالة الاجتماعية: تشكل العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلم الأهلي. فلا يمكن أن يتحقق السلم الأهلي في مجتمع ما إذا كانت أقليته السياسية أو الدينية أو الطائفية أو المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء. ففي هذه الأحول سيكون الصراع الاجتماعي الخامد تحت رماد قهر إرهاب السلطة.

لا تقتصر العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن تمتدّ لتشمل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرص حياتية متوازية مع غيره، مع ضمان التدرج عبر الكفاءة، وهو ما يعني انتفاء كل أشكال المحسوبية والواسطة.

٦. وجود إعلام حر ومتوازن: يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية، بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع. ويمكن التمييز بين نوعين من الإعلام:

- إعلام المواطنة: وهو ما يحتاج إليه السلم الاجتماعي، ويُقصد به المساحة الإعلامية التي يجدها المواطن في التعبير عن همومه وحل مشكلاته. فمن الضروري أن تجد الفئات الاجتماعية المتعددة مساحات مناسبة لهمومها المختلفة. وهذه المساحات تؤشر على وجود إعلام تفاعلي مع المواطن.

وعلى العكس من ذلك، هناك إعلام الرعايا، الذي يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة، سواء بتجاهل هموم المواطن، أو بتشويه همومه وحرفها، أو بالتفاضل الطبقي أو السياسي أو الثقافي ...إلخ، وقد يصل الأمر إلى جعل الإعلام أداة صراع وتهميش، من خلال تأليب مجموعات على أخرى، أو تشويه فئات اجتماعية وعقائدهم السياسية

والدينية.

٧. تجريم التفاضل العصبوي التقليدي: فإذا كانت تلك النقاط السابقة أهم مرتكزات السلم الأهلي في الأحوال الطبيعية للحياة اليومية للمجتمع والدولة، فإنه في ظل الثورات وحركات التحرر الجماهيرية، يُضاف لها أبعاد أخرى مثل تجريم التفاضل العصبوي والتقليدي، وكذلك العدالة الانتقالية. فمن قبح الثورات أو الانفعال الثوري، تواجدُ تفاضل عصبوي يقود إلى جرائم بحق الإنسانية على أسس طائفية أو قومية أو مناطقية، أو حزبية. وهذا يقتضي من قيادات الثورة أو منظّريها الإعلان الصريح والمكرر، وإعلان مبادئ وأخلاقيات الثورة، التي ينبغي أن تقوم بالدرجة الأولى على تجريم الطائفية والاقتتال الأهلي على أسس تقليدية، خارج أطار القانون أو مشروعية وقوانين الحرب.

٨. العدالة الانتقالية: من أبرز مهام السلطة السياسية المتقلدة للحكم، أو الثورات التي عرفتها البشرية، تحقيق العدالة الانتقالية، التي تشكل أحد صمامات الأمان لعودة السلم الأهلي في المجتمع والدولة التي شهدت ثورةً أو حراكاً تحررياً أو انتقالاً في السلطة السياسية. وتعرّف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحوّل ديمقراطي.
وتشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا تقدّم العدالة الانتقالية اعترافا بحقوق الضحايا، وتشجع الثقة المدنية، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية.

فكرة المشروع وأفكاره

انطلقت فكرة مشروع دراسة عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا من

الأجواء التفاعلية التي سادت ورشات برنامج الإعلام المدني التي أنجزها مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا **CCSDS**. فقد نوقشت عدة قضايا ملحّة وراهنية خلال فترات تدريب ٨٥ متدرباً ومتدربة عبر ٨ ورشات، ركّزت على أساسيات العمل الصحفي والإعلامي، المكتوب والمرئي والمسموع والافتراضي، وكذلك بعض التدريبات الأولية على إعداد الملفات الصحفية، والحملات الإعلامية، وعلى التقنيات البصرية، مضافاً إليها بعض مهارات التوثيق عبر الكاميرا. وهَدُفَ المشروع إلى إنشاء شبكة من المواطنين الصحفيين والصحفيين، تكون ملمّة بشكل كافٍ بقضايا الراهن السوري ومتعلقاتها بما يخص الحفاظ على السلم الأهلي والاشتراك في تعزيزه، ونشر الوعي بالعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، وتشجيع البيئات المحلية التي يعيش فيها هؤلاء المواطنون الصحفيون على إدراج النوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية.

وخلال جلسات التدريب التي أضيف إليها نقاش قضايا السلم الأهلي والعدالة الانتقالية، وإدراج النوع الاجتماعي، وبالنظر لتنوّع انتماءات المتدربين القومية أو المذهبية أو الفكرية أو المناطقية، خلص فريق التدريب و الإدارة إلى إعداد دراسة من خلال تحديد العوامل الرئيسية للسلم والنزاع الأهليين في سوريا. وبعد تحديد العوامل التي تم الاتفاق عليها عبر النقاش، وإعدادها وتحريرها (٩ عوامل لترسيخ السلم الأهلي و ٩ عوامل لنشوء النزاع الأهلي)، أرسلت هذه الآراء إلى ٤ باحثين سوريين متابعين لمجرى الأحداث و سياق التحول في سوريا، للاستئناس وتطعيم دراساتهم بها كونها عبرت عن وعي الشريحة الشبابية الناشطة في مجال الإعلام بواقع معظم المناطق السورية. فهي أفكار مهمة تؤشر لتحديد الرؤية العامة للشباب السوري، وقراءته لميكانزمات الصراع الأهلي واستقراره في سوريا، انطلاقاً من خبرة الواقع السوري واللحظة الراهنة. وقد تمّ تحديد «عوامل السلم الأهلي» في ظل الثورة والمرحلة الانتقالية بالنقاط التالية:

١. التعاضد الإغاثي.
٢. الشعارات الثورية التي تؤكد وحدةَ الشعب السوري.
٣. دور رجال الدين.
٤. الإسراع في تشكيل حكومةٍ مدنيّةٍ.
٥. محاسبة المسؤولين عن الجرائم أو ما يُدعى بالعدالة الانتقالية.

٦. المصالح الاقتصادية التي تربطُ بين أجزاء البلد الواحد ومكوّنات الشعب الواحد.
٧. تعزيز قوة أحد أطرافِ النزاع في سوريا.
٨. الدستور.
٩. تغيير مناهج التعليم.

كما حددت عوامل النزاع الأهلي في النقاط التالية :
١. إقصاء الآخر الشريك الاجتماعي أو السياسي في البلاد.
٢. الانتقام السياسي.
٣. الانتقام الطائفي.
٤. صراع القوميات المتعددة في المكوّن السوري: الكرد/ الأرمن /الشركس /العرب / الآشوريون /السريان.
٥. غياب الممارسة الديمقراطية.
٦. قلة الثقافة عن معتقدات ووضع الأقليات الاجتماعي.
٧. التدخل الدولي ومآلاته.
٨. الصراع الطبقي والاقتصادي.
٩. التقوقع على الهوية العربية.

أما الدراسات النقدية التي تقدم بها الباحثون تلك الأراء، فقد أغنت المشروع نقداً وتصويباً. ففي دراسته التفكيكية (لعوامل النزاع والسلم الأهلي) فنّد الباحث محمد سامي الكيال (تردّد الكثيرين وتحفظهم على المشاركة في عملية التغيير الاجتماعي في البلاد، لأن كل سعي إلى تجاوز الوضع القائم في سوريا سيصطدم حتماً بقضية السلم الأهلي ومخاوف النزاع والاقتتال الداخلي).
لم يكن البحث من النمط التقليدي المثقل بالمصادر والإشارات المرجعية، بل رؤية نقدية تفكيكية لآراء الشباب المستهدف ومنهجية التقصي المعتمدة، «فلعل في تفكيك هذه (العوامل) ونقدها دور إيجابي في الحفر في المفاهيم السائدة وتجاوزها نقدياً، وصولاً إلى معرفة أكثر انفتاحاً بالواقع المتأزم».
ويذهب البحث إلى نتيجة مسبقة هي أن (العوامل التي حددها المشاركون تقتصر في معظمها على ما استجد وطرأ خلال الثورة السورية (الهتافات، الإغاثة، التدخل

الدولي...الخ)، أو ما يتوقعه المشاركون في المستقبل (الحكومة المدنية، العدالة الانتقالية، الانتقام السياسي والطائفي...الخ). ولا تحتوي على تصورات مهمة للبنية الاجتماعية السورية التي طرأ ويطرأ عليها كل هذا، باستثناء التصور المضمر المنتقد أعلاه بكون المجتمع السوري منقسماً أفقياً إلى جماعات أهلية مكتملة التكون. كما أن تقسيم المسألة إلى عوامل منفصلة يتم تجميعها في قسمين أساسيين (النزاع والسلم). قد يبدو مفيداً لأول وهلة في الفهم والدراسة، إلا أنه في الاستبيان يعبّر عن النظرة السكونية ذاتها، حيث يبدو كل من هذه العوامل مستقلاً ومكتمل الكينونة، وموجوداً بشكل ثابت في الخريطة الاجتماعية، لا يتأثر بنيوياً أو نسقياً بغيره من العوامل. فالأَولى دراسة البيئة والصراع الاجتماعي الذي يولد الرغبة في الانتقام، ودراسة فعل السلطة، وتكوّن النظام السياسي وعلاقاته مع الفئات الاجتماعية، ودوره في إنتاجها أو العكس. بهذا الأسلوب يمكننا أن نخرج من منطق (الإرشادات والتوصيات الجاهزة) التي لا يمكن تعليب المجتمع بأحكامها إلى منطق (البحث) الذي سيساهم في تشكيل معرفة مفيدة عملياً في إنتاج المشترك الاجتماعي وعزل عوامل الصراع).

أما خلاصة الدراسة فكانت الدعوة إلى (التوق إلى الحياة)، بدلاً من (السلم الأهلي) والذي(عبّر عن سعي البشر إلى الخلاص من كل أشكال التحكم والهيمنة والضبط والسيطرة التي تحكم حياتهم، وصولاً إلى انتزاعهم لحقهم في إنتاج شروط حياتهم وتسييرها، وإطلاق قدراتهم وتنميتها بعيداً عن السلطة). وما يميّز هذا المفهوم أنه لا يهتم بـ(المكونات المجتمعية) ويرى أن التركيز عليها هو إنشاء سلطوي يهدف إلى تكبيل البشر بمزيد من القيود بدعوى الهوية». فالتناقض الأساسي ليس بين المكونات، بل (بين دوافع البشر إلى الحركة والحياة من جهة، وفعل السلطة (بمفهومها الأوسع) للحد من هذه الدوافع والسيطرة عليها من جهةٍ أخرى).
ووفقا لأداة الحفر المعرفية تلك، تتضح دوافع اشتعال الثورة السورية التي (قامت أساساً بعد أن خنقت دوائر السيطرة السلطوية الأفراد والجماعات، وجعلت استمرار حياتها بالأسلوب القديم مستحيلاً، لتنعم الطبقة المتنفّذة والمسيطرة بنمط تحكم ورفاهية عالٍ في مربعاتها الأمنية والاقتصادية». لذلك فالثورة السورية ليست نزاعاً بين مكونات مجتمعية جامدة، وحرباً أهلية. وإذا كانت قد أُغرقت في التجييش الطائفي والهوياتي والتدخلات الإقليمية والدولية، فتلك هي بالضبط آليات السلطة في قمع (التوق

إلى الحياة) والسيطرة عليه، بالإضافة إلى ما اقترفه النظام السوري من سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية التي دمرت التجمعات البشرية وحياة الناس. والثورة لا تنتهي وتفشل بهذه الصورة، حتى لو توقفت أو تراجعت أو تشعّبت سبلها مرحليّاً، ما دام التناقض الأساسي، غير القابل للتهدئة والتأجيل قائماً.

لا يُعنى مفهوم (التوق إلى الحياة) كثيراً بشكل وصيغة الدولة القادمة، ولكنه يناضل بكل قوة ضد أشكال السلطة المتوحشة، ويعمل على الحدّ من تدخّل أي دولة وهيمنتها في حياة المجتمع، ويسعى لتحقيق أكبر استقلالية ممكنة للمجتمعِ عن جهاز الدولة وسيطرته، عن طريق انتزاع حق الناس في إدارة مجتمعاتهم ذاتياً، وإعطائهم المبادرة المستقلة، وفتح كل السبل أمامهم لإطلاق قدراتهم وطاقاتهم وتنميتها. دون تحقيق هذا فإن النزاع سيستمر، والسلم الأهلي سيصبح حلماً بعيد المنال، أو بالأصح فإن الثورة ستستمر.

أما ناريمان عامر فذهبت في ذات السياق لتبحث فيما يؤجج سلم سوريا الدولة ويطفىء عنفها، منطلقةً من «أن سوريا دولةٌ أمنيةٌ، استطاعت عبر العقود الثلاثة المنصرمة توطيد شكلٍ من العقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها يقوم على القمع مقابل الأمن، بينما تَجد هذه الصيغة الأمنية مبررها الخارجي في إيديولوجيا المقاومة ذلك أن دول المواجهة غالباً ما تتطلّب جهازاً أمنياً يطبق على الدولة والمجتمع معاً». وقد كانت تلك الحالة وراء إشعال الثورة السورية، بعد تكثيف عوامل اشتعالها المتعددة، «إلا أن الباحثة تميل إلى ترجيح ثقل اللحظة الخارجية في انتقال كلِّ المسببات الحاضرة والموجبة للحراك من كونها إمكانية، إلى التحقق بالفعل. فموجة الحراك التي ضربت المنطقة العربية ابتداءً من تونسَ وصلت ارتداداتها إلى سوريا، إنه بالضبط انفتاح لحظة الداخل على الخارج».

وترى الباحثة أن «سيناريوهات سقوط الأنظمة في الدول التي سبقت سوريا كان لها أثرٌ سلبيٌّ، فالعجالة والاطمئنان إلى أن سقوط النظام السوري سيكون من الحتميات التاريخية، مضافاً إليه العنف التدريجي في تعامل النظام مع الحراك، مع ما يعانيه المجتمع السوري أصلاً من خواءٍ سياسيٍّ، ولاحقاً تشرذم المعارضة، وانتقال الحراك من المدن إلى الأرياف، وأخيراً العسكرة، كلُّ ذلك حال دون تبلور كيانٍ سياسيٍّ منظمٍ جامعٍ للمطالب السورية في مواجهة نظامٍ متعنّتٍ داخلياً ولاعبٍ ماهرٍ خارجياً».

وقد اتكأ البحث كسابقه على آراء الناشطين السوريين الذين ساهموا في ورشات عمل ضمن مشروع الإعلام المدني، بيد أنه تحرر من المعايير التي حددها النقاش، ليعتمد على أدوات جديدة وداعمة لتلك المعايير، ومن هذه الأدوات مفهوم (الهوية)، فتشكُّل دولة ما تبقى من سوريا الطبيعية وهي مثقلة بهويات ما قبل دولة «جعل معظم السوريّين ينظرون لها على أنّها مُحدثٌ مصطنعٌ بفعل إمبريالي، لا يستحقُّ الولاء العاطفيَّ. فنتج هويّةٌ هجينةٌ لم تتأصّل بعد... يُعيقها هويات تقليدية فاعلة ضمناً تفرض تصوراتها، الأمر الذي يهدّد السلم والتعايش الأهلي في كل لحظة في ظل سلطة قمعية فاسدة».

وما يؤجج النزاع السوري أيضاً، بالإضافة إلى أزمة الهوية، هو المشكل الاقتصادي الذي تراكم خلال العقود الأربعة الأخيرة، (في عملية إعادة تكوين شرائح رجال الأعمال الطفيليين. تقوم سياسة هذه الشريحة من رجال الأعمال على حماية (احتكار القلة) أكثر مما تقومُ على سياسة المنافسة القائمة داخل عالم الأعمال على آليّاتِ الشفافية والإنصاف والنزاهة للوصول إلى المعلومات. الأمر الذي نتج عنه تركّز الثروة في قبضة فئةٍ مختارةٍ من المستثمرين لدواعٍ مصلحيةٍ أو سياسية). فزاد التدهور الاقتصادي ونسبة الفقراء المدقعين، الذي سيتبين لاحقاً أنهم يشكلون الشريحةَ الأكبر في الكتائب المسلّحة في سوريا اليوم.

أما في سياق مناقشة عوامل السلم الأهلي التي حددها الناشطون، فقد أعادت الباحثة ترتيبها وفق تصنيف جديد يتحدد في الإجراءات المرحلية التي يمكن أن توقف العنف والقتل والدمار. والإجراءات المستقبلية تتّحد في عقد اجتماعي جديد بين السوريين، ودستور ضامن للمواطنة وحقوق الإنسان، والإعلام الحر والتنمية.

وفي السيناريوهات المحتملة لإعادة بناء سلم أهلي، أو زعزعته، يتوقف البحث عند ثلاثة سيناريوهات: (الانتصار العسكري لأحد طرفي الصراع، استمرار العنف الدائم وتحول الأزمة إلى حربٍ أهليةٍ، الوصول إلى توافقٍ ضمن منهجيّةٍ واضحةٍ وضماناتٍ دوليةٍ لحلٍّ سياسيّ). وإن كان السيناريو الثاني هو الأقوى في اللحظة الراهنة، فإن الأخير هو الأفضل في رأي الباحثة بيد أنه عملية معقدة تحتاج إلى ترتيب دقيق لصون السلم الأهلي في سوريا التي دخلت مرحلة جديدة في حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ذهب بدرخان علي مذهباً مختلفاً عن سابقيه، في تناول السلم الأهلي، فأراد دراسة الصراع الاجتماعي/ السياسي في ظل الثورة، التي تُعتبر أضخم حدث في تاريخ سوريا الحديثة، وقد أحدث انقساماً وطنياً حاداً. ففي بداية الثورة لم يكن الانقسام طائفياً أو قومياً، فلم يكن النظام علوياً، ولم تكن المعارضة سنية. وكان شعار إسقاط النظام المحور العام الذي التفّت حوله التيارات المعارضة المختلفة والتباعدة. وإلى اليوم لم ترفع الثورة مطالب الفقراء من خبز ومال، بل تريد الحرية والكرامة.

حلل البحث بنية النظام السوري لفهم الصراع الاجتماعي السياسي في سوريا، «فهو هو سلطة وبنية وعلاقات قوى وجهاز تأطير وهيمنة، واقتصاد سياسي ومؤسّسات وبيروقراطية وتراكم تاريخيّ لحقب سابقة، وقطيعة أحياناً، وتفاعلات داخلية وخارجية». يمكن القول بأن النظام السوري يحوز على خصائص متباينة من جميع أنماط الأنظمة (الشمولية – الديكتاتورية – الطائفية...إلخ). فهو يأخذ من جميعها، ولا يتمثلها منفردة. «إنّه نظام سلطانيّ/سلطويّ، يحمل خصائص شموليّة محددة، ليست شاملة، فهو نظام كتيم، مغلق، حول نواة عائلية/أمنيّة/عسكريّة صغيرة، وحزبية قليلة متنفذة، لكنها ليست معزولة أبداً، بل هي في مركز دائرة كبيرة ومتشعّبة من البنى الاجتماعيّة والأهليّة، تبدو للوهلة الأولى متناقضة». ولا يمكن أن تفهم هذا النظام بالاستناد إلى مؤشر واحد كالطائفية أو العائلية أو الشمولية ...إلخ.

بعد تحليل بنية النظام، أكمل الباحث كيفية تفسير اشتعال الثورة السورية، حيث «انفرط العقد السياسيّ والاجتماعيّ الناظم بين السلطة وجزء معتبر من المجتمع خلال فترة قصيرة. العقد التسلطيّ الشعبويّ، الذي كان يعني سياسيّاً وواقعياً عقد إذعان تماماً. وحين ابتدأ النظام بفتح حلقة العنف، بناء على الخبرة السابقة المتراكمة، لم يعد إغلاقها ممكناً بالشروط التي يرغبها هو، أي استعادة عقد الإذعان والخضوع نفسه. فارتدّ عليه عنفه بتزايد المعارضة وعنف مضادّ، فاكتملت حلقة العنف الجهنميّة، التي أطاحت بالسلم الأهلي التقليدي، وتم الاعتداء عليه من النظام الذي كان يباهي به، وبوحشية لا نظير لها في التاريخ. وكذلك من بعض الكتائب الثورية المسلحة أو الجماعات المحسوبة على الثورة.

انهيار السلم الأهلي في سوريا اليوم دفع الباحث إلى التساؤل عن ماهية الثورة ومآلاتها، فليس ما يحدث حرباً أهلية، بل حرب نظام على جزء كبير من شعبه المتمرد

ضده. ودخول الثورة الطور العسكري، جعلها أشبه بحربٍ أهلية، تُنذر بالمزيد وبتداخلات دولية وإقليمية. ولكن الأكيد في سوريا اليوم هو «كارثة إنسانيّة واجتماعيّة، وصراع أهليّ عميق، وإن لم يصل لمرحلة الحرب الأهلية الشاملة؛ فقد أحدثت زلزالاً عميقاً في سوريا وعلى كافة المستويات، الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافية والاقتصاديّة والنفسيّة، كما أصبحت سوريا بؤرة صراعات إقليمية ودولية، لها دور كبير فيما وصلت إليه حال السوريّين اليوم».

في بحثه عن الطائفية ودورها في النزاع الأهلي، انطلق محمد ديبو من تحليل بنية النظام السوري من بوابة الطائفية وأسباب تأخر سقوطه، ودور المعارضة في ذلك، ليصل إلى ميكنزمات تنامي الطائفية والنزاع الأهلي. وقد وصل الباحث إلى أن النظام السوري ليس نظاماً طائفياً، بل نظام يستجدي الطائفية لمصلحته. «ورغم أن العنصر الطائفي العلوي هو الأساس الذي سترتكز عليه السلطة، فليس هذا لأن السلطة طائفية، بل لأنها سلطوية ذات بعد طائفي»، «فبعد خروج السلطة منتصرة في الثمانيات ستبدأ تتشكل بنية النظام على هذا المستوى، إذ سيقوّض (النظام) بنيان الحياة السياسية التي كانت موجودة حتى بداية الثمانيات، وسيلغي النقابات وكل أجنّة المجتمع المدني من مؤسسات مستقلة عن الدولة، ليترك المجتمع كما هو في حالة فراغ سيملأ بطائفية مستترة كانت موجودة قبل النظام، ولم يفعل إلا أن استغلها». إن أبرز ما يميّز هذا النظام ادعاؤه بصفات وفعل عكسها، وتجريمه لكل من يتحدث بالطائفية والعشائرية، ويتمادى في ممارستها».

في دراسة العلاقة بين العلويين والسلطة، يؤكد الباحث على «أن الطائفة لم تستفد من السلطة إلا بمقدار ما تحتاجه السلطة». «وبنفس الوقت كان العلويون أولى ضحايا هذه السياسة التي جعلتهم أداة التطييف في الدولة والمجتمع، فهم أضحوا جزءاً من آلية الفساد المنتجة للسلطة وأداتها لتحقيق أهدافها». لقد تحولت الطائفة العلوية الدينية إلى طائفة سياسية، حيث اقترنت الطائفة بالسلطة والعائلة الحاكمة للأبد. وفي مقابل العلويين، تم تطييف الأخوان المسلمين ليكونوا الدريئة التي يتم عليها التدريب للتصويب على الطائفة السنية إذا ما خرجت عن الطاعة. وفي هذا السياق وبفعل عوامل عديدة، حدث الاستقطاب الطائفي في سوريا ما دون الدولة الوطنية، فباتت «الطائفية السورية» في حالة كمون، بانتظار انفجار المرجل الذي كان لابد منه، والذي

جاء بعد أشهر من بدء الثورة السورية، بسبب رمي السلطة لكل أوراقها الطائفية من جهة، واتجاه المعارضة للعب بالورقة الطائفية إيّاها ظنّاً منها أنها تسهل مهمتها في إسقاط النظام».

ولكي يزيد الطين بلة، بدأت تظهر مؤتمرات للمعارضة تمثل الطوائف بدلاً من تمثيل المواطنين السوريين، فشهدنا مؤتمراً للعلويين وآخر للمسيحيين، رغم محاولة هؤلاء تغطية الأمر بصبغة وطنية لن تفيد أبداً، عدا عن غرق المثقفين السوريين قبل غيرهم في الطائفية حين وقّع الكثيرون منهم ما عرف ببيان الطائفة العلوية، أو مثقفي الطائفة.

بين هذا الاستقطاب الطائفي وعنف النظام، وردّة الفعل لمجمل الانفعالات الثورية، والارتدادات الطائفية المختلفة، تزعزع السلم الأهلي السكوني في سوريا، ولم يبدأ بعد إعادة بناء سلم أهلي على حوامل وطنية. والمدخل الوحيد لإعادة إنتاج السلم الأهلي الواعي، يكمن في «نخب وطنية قائدة تعمل على انتزاع أسباب النزاع الأهلي في سوريا بما يخص الطائفية، عبر الاتجاه لبلورة خطاب وطني جامع يقوم على نبذ الطائفية ومنع استخدامها، ليس مواربة على طريقة النظام السوري والإخوان، بل حقيقة عبر مركزة الخطاب حول مفهوم المواطنة التي تساوي الجميع أمام القانون والدستور، بحيث لا يكون هناك أفضلية لعرق أو دين أو طائفة على أخرى».

خلاصة القول في الربط بين تعاطي المشاركين في البحث: يتبين اختلاف الرؤية باختلاف أدوات التحليل وتفسير مقومات السلم الأهلي ومهدداته؛ فإذا كان الشباب المستهدف أسير المنهجية المسبقة لتك المحددات بين (مقومات ومهددات)، وتعاطوا مع مكونات جامدة (الطائفية – القومية – طبقة)، فإن ورقة سامي الكيال رفضت التعامل مع تلك المكونات، وآثرت الاشتغال على دراسة الفعل والبنية المتجادلة، لذلك وصل الباحث إلى استعارة مفهوم التوق للحياة بديلاً عن السلم الأهلي الجامد.

في السياق ذاته ذهبت ناريمان عامر إلى أن الثورة السورية، تعبير عن قمع سلطة مديد (عامل داخلي)، ووجدت مبررها في (العامل الخارجي). وفي دراستها للسلم الأهلي والنزاع الأهلي، استغنت الباحثة عن محددات المنهج المسبق الذي اتكأ عليها الناشطون، وطرحت فكرتي غياب الهوية والمشكل الاقتصادي في تفسير السلم الأهلي وزعزعته.

أما بدرخان علي فدخل من مدخل بنية النظام لا بنية المجتمع لتفسير الثورة وعلاقتها بالسلم الأهلي، وأن النظام السوري من النمط السلطاني الشمولي الذي يتمتع

بعمق السلطة وهشاشة الدولة. وقد انفرط العقد الاجتماعي بينه وبين المجتمع في لحظةٍ ما، وما زاد في الانفراط استخدام العنف والعنف المضاد.

وبدوره محمد ديبو فكك بنية النظام من بوابة الطائفية، فوصل إلى أن النظام ليس طائفياً، بل يستجدي الطائفة بقدر مصالحه، ويتشابك مع طوائف أخرى، ويستخدم الطائفية المبطنة ويضرب أعدائه بتهمتها، لذلك كانت الثورة وكان تأخر حسمها.

هكذا تجد في قراءة هذا العمل المتميّز أن جميع من أدلى بدلوه في هذا العمل المتميّز، قد اتفقوا على الهدف، ولكنهم اختلفوا في الرؤية وأداة التحليل، بيد أنهم وصلوا إلى مآلات متقاربة في بناء سلم أهلي أو تحطيمه.

معدّو الكتاب

عن «عوامل النزاع والسلم الأهلي في سوريا»

دراسة نقدية

محمد سامي الكيال

المقدمة

سبق التفكـير في قضية النزاع والسلـم الأهلي اندلاع الثورة السورية، وألقت هذه القضيـة بظلالها على كل المواقف والأحداث حتى في الفترة السلميـة للثورة وقبل حدوث النزاعـات الدموية والصدامـات الاجتماعية الكبرى التي شهدهـا الـواقع السوري، وكـانت سبباً في تردد الكثيرين وتحفظهم على المشـاركة في عمليـة التغيير الاجتماعي في البـلاد، فبدا واضحـاً أن كل سعي إلى تجاوز الوضع القائم في سوريا سيصطدم حتماً بقضية السلم الأهلي ومخاوف النزاع والاقتتال الداخلي.

هذه المقدمة لا تعني بالضرورة أن الوعي السائد بأولوية قضية السلم الأهلي والمخاوف المترتبة عليها هو وعي يتسم بالاتساق والوضوح المفهومي والمنهجي، بما فيه الوعي الذي يوصف عادة بأنه وعي نخبوي أو وعي النخب، فقد أثبتت الأحداث المتلاحقة وردود الفعل عليها بأن الأساطير والخرافات والرهاب المتأصل والنظرات النمطية هي عامل أساسي في بناء المفاهيم الاجتماعية التي يتمّ من خلالها استيعاب الأحداث وقراءتها وتفسيرها، كما أنها عامل أساسي في بناء المواقف والتحيزات وردود الفعل. إضافةً لذلك فإن المفاهيم التقليدية عن السلم الأهلي، التي سادت في زمن استقرار «الدول الوطنية» تحت الحكم الديكتاتوري، لم تخضع لأي مراجعة نقدية حقيقية، ومازالت تُعتبر «المنطق السليم» في التصدي لعوامل النزاع الأهلي، هكذا تم حشر حركة الواقع المتبدل الغني بالعوامل الجديدة في القوالب الضيقة لتلك المفاهيم.
ومما زاد الطين بلة كثرة المؤسسات والمنظمات ومراكز الدراسات التي أجرت العديد من الندوات والمؤتمرات والبحوث حول هذه القضية، دون أن تقدم أي جديد يذكر على المستوى العلمي أو المنهجي، إذ إنها استخدمت المنظومات المفهومية القديمة ذاتها، أو حاولت تطبيق عدد من الأفكار والتفسيرات والوصفات المستوردة الجاهزة لدراسة الوضع السوري، وتقديم (إرشادات) عملية للحفاظ على فضاءات السلم الأهلي نقية من الشوائب، أو لفضّ كل النزاعات القائمة أو المحتملة! مما أغرقنا بالمزيد من الفوضى الذهنية والتكرار العبثي للقول ذاته، فضلاً عن استقطاب عدد لا بأس به من الشباب السوريين المنخرطين في الشأن العام إلى تيار فكري وعملي يتعامل مع قضايا الواقع ومشكلاته بأحكام فوقية مسبقة الصنع، مما لن يساهم بشكل ايجابي في تطور تعاطي السوريين مع واقعهم ومشاكله.

أمام كل هذا تبدو دراسة عوامل النزاع والسلم الأهلي في سوريا عملية شديدة الصعوبة والتعقيد، ولا يمكن لدراسة أو بحث واحد مهما بلغ طوله أن يلمّ بجوانب المسألة كلها، أو أن يعيد مساءلة كل المفاهيم والانطباعات المتراكمة عن القضية، فضلاً عن تقديم توصيات ورؤى لتحييد عوامل النزاع وترسيخ السلم الأهلي.
يؤمن كاتب هذه السطور بفعالية المنهج النقدي في خلخلة الأفكار والمسبقات الراسخة، مما قد يفتح المجال لتشكل أفكار ومفاهيم جديدة على أنقاض التصورات السائدة، ويساهم في إنتاج معرفة اجتماعية جديدة، سواء على المستوى البحثي أو مستوى الثقافة الشعبية المتداولة. ويقوم هذا المنهج أساساً على تفكيك الموضوعات والمفاهيم الأساسية في خطاب (السلم الأهلي) لفرز القول الإيديولوجي فيها عن المعرفة الأكثر مصداقية، وهي المعرفة التي يمكن البناء عليها في رسم صورة مفيدة عملياً في تحييد عوامل النزاع وإيجاد مشتركات اجتماعية جديدة.

مشكلات في المنهج

يفترض أن تقوم هذه الدراسة، في جانب منها، على أساس استبيان لآراء عدد من الناشطين الشباب قام به (مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا)، وقد خضع معظم من شملهم الاستبيان لورشات عمل تدريبية أجراها المركز. وهنا تبرز عدة مشاكل منهجية لابد من الإشارة إليها قبل أخذ هذا الاستبيان مصدراً يمكن الاعتماد عليه في صياغة أية دراسة او بحث.
بدايةً، يمكن من خلال الاطلاع على السير الذاتية للمشاركين في الاستبيان ملاحظة أنهم من سوية ثقافية ومعرفية متشابهة، فمعظمهم من خريجي الجامعات ولهم تجارب بالعمل في الشأن العام ضمن تيار واحد هو التيار (المدني)، وبالتالي فهم يعبّرون عن شريحة واحدة من السوريين لا يمكن اعتبارها، رغم ما تتّسم به من تنوع وغنى، عينة دالة على المجتمع السوري بكل تنوعه وفئاته، مما يجعل الاستبيان غير مفيد في عرف البحث الاجتماعي للتدليل عن تصورات عموم السوريين، وذلك لافتقاره للشمولية، إلا أنه يبقى مفيداً لدراسة تصورات فئة من النخب الشابة عن الموضوع.
ربما راعى المركز في انتقائه للمشاركين في الاستبيان تنوع انتماءاتهم الأهلية والطائفية والإثنية، ولكن هذا ليس كافياً للوصول إلى التنوع المنشود في الشرائح الاجتماعية التي يجب استبيان آرائها، بل إنه يظهِر تصوراً خاطئاً لطبيعة الانقسام والتنوع في

المجتمع السوري، حيث يهمل العوامل الطبقية والثقافية والفكرية والاقتصادية، ويركز فقط على العامل الأهلي البحت والمجرد، وهذه الخريطة السكونية للتنوع السوري لن تفيد كثيراً في فهم عوامل النزاع والسلم الأهلي.

وفي السياق ذاته، فإن كون معظم المشاركين في الاستبيان قد خضعوا لورشات تدريبية أقامها المركز يقلل أيضاً وأيضاً من التنوع المطلوب في مثل هذه الاستبيانات، ويجعل الآراء (موجهة) نوعاً ما، ونتيجة عمل على (كوادر)، وبالتالي يصبح الاستبيان أشبه بـ(امتحان) لما تعلمه هؤلاء الشباب في الورشات التدريبية، ويقلل من عفوية الآراء وخصوصيتها، إلا إذا كان المقصود بالاستبيان إظهار نتائج صناعة (نخب) جديدة. ومجدداً هذا ليس بالأمر المفيد للدراسة الاجتماعية.

ورغم أن المشاركين في الاستبيان هم من حددوا العوامل التي يرون أنها مؤثرة في النزاع والسلم الأهلي، إلا أن هذه العوامل في أغلبها لم تخرج عن التصورات التي يبدو أن المركز يتبناها، والتي انتقى المشاركين في الاستبيان بناءً عليها؛ حيث تظهر الجماعات الأهلية كوحدات مستقلة وناجزة الهوية، تقوم بالتواصل فيما بينها انطلاقاً من هويتها وكينونتها مكتملة التكون، وفي هذا إسقاط للحركة الاجتماعية التي تشكل الجماعات والفئات الاجتماعية وتفكِّكُها، وافتراض لجوهرانية اجتماعية ثابتة وساكنة. كما أن هذا التصور يتجاهل التنوع، بل وحتى النزاع ضمن المكون الأهلي الواحد، في حال افترضنا جدلاً أن المجتمع السوري يقوم أساساً وبالدرجة الأولى على المكونات الأهلية.

إضافة لذلك، فإن العوامل التي حددها المشاركون تقتصر في معظمها على ما استجد وطرأ خلال الثورة السورية (الهتافات، الإغاثة، التدخل الدولي...الخ) أو ما يتوقعه المشاركون في المستقبل (الحكومة المدنية، العدالة الانتقالية، الانتقام السياسي والطائفي...الخ)، ولا تحتوي على تصورات مهمة للبنية الاجتماعية السورية التي طرأ ويطرأ عليها كل هذا، باستثناء التصور المضمر المنتقد أعلاه بكون المجتمع السوري منقسماً أفقياً إلى جماعات أهلية مكتملة التكون. كما أن تقسيم المسألة إلى عوامل منفصلة يتم تجميعها في قسمين أساسيين (النزاع والسلم) قد يبدو مفيداً لأول وهلة في الفهم والدراسة، إلا أنه في الاستبيان يعبّر عن النظرة السكونية ذاتها، حيث يبدو كل من هذه العوامل مستقلاً ومكتمل الكينونة وموجوداً بشكل ثابت في الخريطة الاجتماعية، لا يتأثر بنيوياً ونسقياً (أي في عوامل تكونه ووجوده نفسها) بغيره من العوامل. **مثال:** دور رجال

الدين لا يتكون إلا بالارتباط بالمصالح الاقتصادية، ولا يغدو سلبياً إلا في ظروف غياب الحريات والجهل بالآخر والرغبة في الانتقام السياسي والطائفي؛ فالأَولى دراسة البنية الاجتماعية التي تنتج رجال الدين ودورهم، وتنتج أيضاً الصراع الاجتماعي الذي يولد الرغبة في الانتقام، ودراسة فعل السلطة، وتكوّن النظام السياسي وعلاقاته مع الفئات الاجتماعية، ودوره في إنتاجها أو العكس. بهذا الأسلوب يمكننا أن نخرج من منطق (الإرشادات والتوصيات الجاهزة) التي لا يمكن تعليب المجتمع بأحكامها إلى منطق (البحث) الذي سيساهم في تشكيل معرفة مفيدة عملياً في إنتاج المشترك الاجتماعي وعزل عوامل الصراع.

ورغم هذا فإن الكاتب سيلتزم بالعوامل التي حددها المشاركون في الاستبيان تماشياً مع المنهج النقدي الذي اختاره لدراسته، فلعلّ في تفكيك هذه (العوامل) ونقدها دوراً إيجابياً في الحفر في المفاهيم السائدة وتجاوزها نقدياً، وصولاً إلى معرفة أكثر انفتاحاً بالواقع المتأزم. أما الخلاصات والتوصيات التي يُفترض من البحث تقديمها فسيستعاض عنها باقتراح مفهوم (التوق إلى الحياة) كبديل أكثر تحرراً لكل إرشاد أو وصفة جاهزة قد يرى البعض، بنيّة حسنة، أنه من المفيد فرضها فوقياً على المجتمع.

١- عوامل السلم الأهلي في سوريا

ربما كانت عوامل السلم الأهلي في أي مجتمع تنتج من عوامل النزاع نفسها، والعكس صحيح، ولكن دعونا نرى ما يقوله المشاركون في الاستبيان:

أ- التعاضد الإغاثي

انقسم المشاركون حول أهمية التعاضد الإغاثي في تحقيق السلم الأهلي؛ فأغلبهم رأوا أنه عامل إيجابي وأساسي، في حين رأى بعضهم ألّا علاقة له بتحقيق السلم، أو أنه عامل غير مفعّل، وتتداخل فيه التجاذبات والمصالح السياسية.

يبدو مفهوم (التعاضد الإغاثي) ملتبساً وغير واضح المعالم لدى المشاركين، فهل للإغاثة وجهة وسياسة ومصادر واحدة؟ بالتأكيد لا، وهذا ما تلمّح إليه معظم الآراء، ففضلاً عن الإغاثة التي تقدمها بعض المؤسسات غير الحكومية والجمعيات الخيرية والتي يملك كل منها سياسةً وتوجهاً خاصاً بها، هناك الدعم الرسمي الذي تقدمه بعض الدول (أو تدّعي تقديمه). وهناك نوع شبه رسمي من الإغاثة يقدّم بمعرفة وتسهيل النظام في بعض المناطق، فضلاً عن التكافل المجتمعي غير المأسس الذي يتحمّل العبء الأكبر من

الجهد الإغاثي. فعلى أي نوع من التعاضد الإغاثي يعوّل المشاركون؟
نرى في بعض المداخلات تلميحاً إلى أن السياسة الإغاثية العادلة ستكون عاملاً في تعزيز السلم الأهلي، وبالتالي فالتعويل هنا على نمط منظم من العمل الإغاثي، يمتلك قدرة على شيء من التخطيط الشامل، هكذا تغدو الإغاثة (سياسة) ونوعاً من الهندسة الاجتماعية. ويمكننا أن نمضي بهذا المنطق حتى نهايته ونقول أن ما ينطبق على الإغاثة اليوم سينطبق غداً على مشاريع (إعادة الإعمار) وهي (عامل) لم يشر إليه المشاركون.
هل يستطيع الدعم المادي أن يصنع السلم ويدمل الجراح؟ ربما يستطيع أن يخفف من الاحتقان ويصدّر المشاكل إلى صعيد آخر، ولكنه في الحالة السورية يتطلب سلطة أكبر بكثير مما يمكن أن تملكه أية دولة سوريا قادمة، إنه (مشروع دولي) إن صح التعبير، ومادام كذلك فستحكمه (إن وجد) سياسات متناقضة بتناقض القوى القائمة عليه، مما يهدد بنقل نزاعاتها إلى الداخل الذي يجب شراء سلمه بالإغاثة، فهل يمكن فعلاً التعويل عليه في عزل عوامل النزاع؟
في بعض المداخلات الأخرى نرى التعويل واضحاً على التكافل المجتمعي في عملية الإغاثة، فهو قادر على كسر الصور النمطية تجاه الآخر، وتنمية شعور لدى السوريين بوحدة المعاناة، وهو نزوع «أصيل» في جوهر المجتمع السوري، وقادر على تجميع السوريين تحت مظلته، مما يجعله أحد أهم عوامل السلم الأهلي.
تحمل هذه التصورات بعض المبالغة، فإذا كانت التكوينات الأهلية قد نهضت بعبء الإغاثة، فهي لم تفعل ذلك خارج شبكة التضامن الأهلي الأولي (علاقات القرابة والتكافل المناطقي). أما في حالات النزوح إلى بيئات اجتماعية مغايرة (مثل نزوح بعض سكان حلب إلى الساحل، أو بعض سكان حمص إلى دمشق)، فقد سجلت حالات كبيرة من الاستغلال: رفع قيمة الإيجارات، أجور شديدة الانخفاض لمن يطلب عملاً، فضلاً عن التعامل العنصري والطائفي مع بعض اللاجئين، مما لم يسهم كثيراً في تخفيف الاحتقان الاجتماعي، إن لم يؤدِّ إلى تأجيجه، بالإضافة إلى أنه خلق مشكلة طبقية جديدة في قلب المجتمعات المستقبلة للنازحين، خاصة مع الانهيار الاقتصادي وارتفاع الأسعار.
وإذا كان العامل الإغاثي لا يمكن أن يرقى إلى تلك الأهمية في تحقيق السلم الأهلي فإنه لا يمكن أن يمر بلا نتائج عميقة على عكس ما يرى بعض المشاركين فهو من جهة عامل سياسي سلطوي قادر على خلق عوامل اجتماعية جديدة من تعاضد أو نزاع، بل

وفرض الهيمنة على تجمعات بشرية أو سياسية. ومن ناحية ثانية ساهم هذا العامل في زيادة التعاضد بين مجتمعات الثورة، حيث جمعت المعاناة ومحاولات تحصيل أسباب الحياة معظم المجتمعات المتضررة من النظام، وزادت من إحساسها بالظلم الاجتماعي الواقع عليها، وربما أدت إلى زيادة مرارتها تجاه مجتمعات أخرى لم تعرف كل هذا الدمار ومازالت الحياة فيها شبه طبيعية.
يمكننا أن نستخلص من هذا نقداً لفكرة (النزوع الطبيعي) للمجتمع السوري نحو التكافل، فالتعاضد الإغاثي مثله مثل الكثير من الظواهر الأخرى التي عرفتها الثورة، يحمل في طياته كل تناقضات وأزمات وانقسامات الوضع السوري، بل ويساهم في تكريسها.

ب- الشعارات الثورية التي تؤكد وحدة الشعب السوري

يبدو أن أغلبية المشاركين في الاستبيان لم تجد في شعارات «الوحدة الوطنية» التي رفعتها الثورة عاملاً كافياً للحفاظ على السلم الأهلي، وهذا أمر متوقع وبديهي، فلو كانت هذه الشعارات ناجعة لما وصل الحال في سوريا إلى ما وصل إليه.
ولكن ما ضرورة هذه الشعارات أصلاً؟ وهل كان يمكنها لو طرحت وصيغت بشكل آخر أن تقوم بدور ما في الحفاظ على السلم الأهلي؟ يبدو من آراء معظم من المشاركين أنهم يعلّقون أهمية كبيرة على الشعارات، ولكنهم يرون أن ما هتف به المتظاهرون في سوريا لم يكن كافياً، ولم يتمتع بالكثير من المصداقية، بالإضافة لكونه قد خضع للكثير من الأغراض والتجاذبات السياسية.
يرى المشارك سالار حكيم أن الشعارات كانت محاولة لجذب الأقليات للمشاركة في الثورة، ولكنها محاولة غير مفيدة، وكان من الأجدى أن يتم الاعتراف بوجود وحقوق هذه الأقليات، ولم يوضّح نوعية هذا الاعتراف، هل هو اعتراف سياسي أم حقوقي؟!
ونجد رأياً مشابهاً لدى كل من بيروز بريك وجلنار حمودي، حيث لابد من الاعتراف بتنوع وتلوّن الشعب السوري بدلاً من الشعارات التي تؤكد على وحدة شاملة للشعب السوري تلغي التنوع.
ربما كانت مسألة (الاعتراف) هذه من أكثر المسائل ضبابية في الثورة السورية، اعتراف مَن لمن؟ وما نوعية هذا الاعتراف، هل يفترض هذا الاعتراف أن الثائرين يمثلون (الأغلبية)، أي أنهم (الطائفة) السنية بأكملها التي تطمح إلى أن تستلم الحكم

والنظام السياسي، وعليها أن تعترف بوجود وحقوق الأقليات؟ وهل هذا الاعتراف سيكون عن طريق المحاصصة السياسية، أم الضمان الدستوري للحقوق، أو ربما عن طريق اللامركزية والحكم الذاتي؟

أثبتت الأحداث في أكثر من موضع أن الثائرين لا يمثلون الطائفة السنية بأكملها، بل إن فئات مهمة من هذه (الطائفة) قد ناصبت الثورة العداء، ودعمت النظام بشكل عملي أكثر مما دعمته الأقليات، أو إنها اتخذت موقف الحياد الذي يميل دوماً إلى تغليب الاستقرار، أي بقاء الأوضاع على ما هي عليه قبل الثورة. كما أن الكثير من الوقائع والدراسات أكدت أنه من الخطأ إطلاق توصيف (طائفة) على الأغلبية الدينية السنية في سوريا، نظراً لتنوعها الجغرافي والاقتصادي والثقافي، وتضارب مواقعها ومصالحها. فهل كان على المتظاهرين أن يتكلموا باسم (طائفة) غير موجودة ومشاركة فعلياً في الثورة، بل وأن يحملوا مشروعها السياسي المفترض؟ وهل هذا سيخدم السلم الأهلي فعلاً؟

أم أن على الثورة، بوصفها بديلاً سياسياً عن النظام القائم، أن تقدّم تصوراً حقوقياً واجتماعياً شاملاً للمستقبل يضمن وضع كل المكونات والأقليات؟ هذا يوقعنا في نفس الإشكالية السابقة؛ فالثورة قدمت نفسها بوصفها ثورةً شعبية، وليس ثورة مجموعات وتكتلات سياسية مكتملة البرامج، فهل كان عليها (إبراز التنوع السوري) من خلال إبراز الثائرين كمجموعات عرقية وطائفية مستقلة ولكن متحالفة في إطار الحراك؟ ألا يفتح هذا الباب للتعامل مع كل مجموعة على حدة (وهذا ما حاول النظام فعله، أو أوهم البعض بذلك) ويساهم في خلق نزاعات وتمايزات جديدة؟ ثم ألا يعني انتظار الأقليات والمجموعات الإثنية الصغيرة لـ(تطمينات) حتى تشارك في ثورة شعبية أنها تعتبر نفسها مكوناً وطنياً ذا حقوق وامتيازات خاصة مختلفة عن بقية السوريين؟ هل يتفق هذا مع مفهوم (الوحدة الوطنية)؟

لم تقصّر الثورة في مرحلتها السلمية الأولى بطرح الشعارات وأسماء أيام التظاهر التي تشير إلى (التنوع السوري)، وإلى هويات سورية متمايزة (مثل جمعة آزادي والجمعة العظيمة وجمعة صالح العلي)، ولكن هذا لم يأت بالنتيجة المتوقعة منه، لماذا؟ ربما الخلل يكمن في مفهوم (الوحدة الوطنية) نفسه، الوحدة التي تفترض أن المجتمع مكوّن من كتل طائفية وإثنية متجانسة داخلياً وثابتة ومكتملة التكون، وأنه يجب الحفاظ على

السلم فيما بينها مع الحفاظ على كينونتها واحترامها، هذا التصور الطائفي في العمق يعيد إنتاج المنظومة الطائفية بكل مشاكلها وكوارثها، وليس العكس، كما يبدو للوهلة الأولى.

ج- دور رجال الدين

انقسم المشاركون في الاستبيان حول هذا العامل إلى فئتين: فئة تتبنى وجهة نظر علمانية متطرفة تقول بإقصاء رجال الدين عن ممارسة أي دور مستقبلي، وفئة تتبنى فكرة (الوحدة الوطنية) وترى أن لرجال الدين دوراً مهماً في سوريا المستقبل، نظراً لفعالية مفترضة لهم في منع اندلاع النزاع الأهلي بين السوريين.

ربما كان الرأيان يقومان على الأساس ذاته، وهو اعتبار رجال الدين بشكل تلقائي قادة أو ممثلين للجماعات الطائفية السورية، وبالتالي فعلينا إما إقصاؤهم كي لا يثيروا النزاعات بين الطوائف، أو استمالتهم ليلعبوا دوراً ايجابياً في تهدئة طوائفهم ومنعها من التنازع.

المشكلة الأساسية في هذا التفكير هي المشكلة ذاتها التي تطبع الكثير من أفكار هذا الاستبيان، وهي اعتبار الطوائف مكونات اجتماعية ثابتة وتامة التكوّن، وبالتالي يمكن لقادة وممثلي هذه الطوائف (رجال الدين) أن يلعبوا -بحكم موقعهم الطائفي فقط- دوراً أساسياً في التحرك الاجتماعي والسياسي لطوائفهم. كم من مجتمعات أهلية سورية خلال الأحداث الأخيرة أقصت قياداتها الدينية التاريخية وأسقطتها، أو لم تلتفت لها، واستبدلتها بقيادات دينية جديدة أو بقادة محليين لا علاقة لهم بالزعامة الدينية؟! هل سبب هذا أن هذه المجتمعات لم تعد تهتم بمرشديها الروحيين، وبالتالي لم تعد طوائف كما ينبغي؟ أم أن ما يحكم حركة هذه المجتمعات هو عوامل أخرى مغايرة لهويتها الطائفية التي يفترضها البعض؟

كثيراً ما تطرفت مجموعة بشرية ما في سوريا، وخاضت نزاعاتٍ وحروباً، رغماً عن مواقف كبار رجال الدين فيها؛ فهل تمضي سيرورة الصراعات الاجتماعية بالتوافق مع آراء وفتاوى رجال الدين؟ بالتأكيد لا.

وبالتالي فإن دور رجال الدين لا يمكن أن يُقيَّم بشكل مطلق، سواء بالسلب أو الإيجاب، وإشراكهم في مشاريع المستقبل لا يمكن أن يكون لوحده عاملاً داعماً أو مثبطاً للسلم الأهلي، الأجدى أن نبحث عن العوامل الأخرى والأكثر أهمية في الصراع

الاجتماعي كي نعرف نوعية وأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه رجال الدين.

د- الإسراع في تشكيل حكومة مدنية

يجمع معظم المشاركين في الاستبيان على ضرورة الإسراع في تشكيل (حكومة مدنية)، ولكن يبدو مفهوم (المدنية) هذا ضبابياً ويحتاج إلى الاستنباط لفهم المقصود منه.
في مداخلة يزن الشعراني يبدو أن المقصود بمفهوم المدنية هو (إقصاء العسكر ورجال الدين)، كي تكون الحكومة من (الشعب)، ويكون الجميع فيها متساوين في الحقوق والواجبات، أي أن صفة (مدنية) هنا تعني أنها حكومة غير عسكرية وغير دينية، وهو مفهوم يبدو بسيطاً وسهل التناول، ولكننا نقرأ في مداخلة خوشمان قادو أن (المدنية) مفهوم لم يتبلور بعد لدى المواطن السوري، أي يبدو أنه يحوي من العناصر والتصورات ما لم يستطع الإنسان العادي تعقّله والإيمان فيه بعد، وليس ببساطة مفهوم الحكومة غير العسكرية وغير الدينية.

ومن مراجعة أقوال المشاركين والمهام التي يضعونها على عاتق (الحكومة المدنية)، مثل وضع حد للفوضى، والتقليل من سلطة العسكر والمتطرفين، ورعاية الشكل الدستوري المقبل للدولة، والتخفيف من الصراعات، نستنبط أن هذه (الحكومة المدنية) هي حكومة الفترة الانتقالية التي عليها أن تضع الأساس لإنهاء فترة الصراع الحالي، والبدء في وضع ملامح المرحلة المقبلة وصياغة قانونها ونمط مواطنتها. ولكننا لم نصل حتى الآن إلى معنى (المدنية)، هل المقصود بها الدولة العلمانية؟ التاريخ وتجارب الشعوب والدول، وكذلك الأيديولوجيات والأنماط الفكرية التي تتبناها بعض نسخ العلمانية، أثبتت أن العلمانية لوحدها ليست ضماناً لحكم ديمقراطي يكفل حقوق وحريات الجميع؛ بل كثيرا ما كانت الإيديولوجيا العلمانية عقيدة تبرر القمع والديكتاتورية وتقييد الحريات والتمييز الاجتماعي، بحيث لم يعد مفهوما الديموقراطية والحقوق المدنية والدينية مطابقين بالضرورة لكل صيغ العلمانية. إذا كان التعويل على العلمانية لوحدها لحل مشاكل المجتمع السوري وإخراجه من حالة النزاع الأهلي، فإنه تعويل فاشل وغير مجدٍ، خاصة أن المشاركين لم يحددوا الأسلوب الذي سيصل فيه المجتمع إلى الصيغة العلمانية المنشودة، هل ستكون عن توافق واقتناع، أم سيتم فرضها فوقياً من قبل (نخبة واعية) تدرك مصلحة المجتمع أكثر من مجموع أفراده؟ إن كان

الأمر كذلك فنحن لسنا إلا أمام مشروع إيديولوجي قمعي جديد، ومن الملاحظ أن كل أصحاب العقائد القمعية من إسلاميين وعلمانيين ويساريين وقوميين يرون أنهم يمتلكون (المعرفة الصحيحة) التي تخولهم لفرض أحكامهم وتطبيقها على مجتمعاتهم، حتى ولو بالإرغام.

أما أن يكون المقصود بـ(الحكومة المدنية) الحكومة التوافقية الديموقراطية التي تكفل حقوق وحريات الفئات الاجتماعية السورية، وتحقق أهداف الثورة السورية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، دون تعسّف إيديولوجي إسلامي أو علماني، ودون إقصاء طرف أو فئة ما بسبب عدم اتفاقها أو مناسبتها لأيديولوجيا الحاكمين، إذا كان المقصود هو هذا فإن المشاركين في الاستبيان لم يوضحوا كيفية الوصول إلى هذا الشكل من الحكم الانتقالي، وعلى أي أساس سيقوم؟ ركزوا فقط على فكرة الاستعجال أو عدم الاستعجال، وكأن مثل هذا التوافق السياسي يأتي بقرار إرادي من (نخبة) المجتمع، وما على المشاركين إلا أن ينصحوهم بالسرعة أو عدم التسرّع!

يقول المشارك سالار حكيم: «إن الحكومة الموعودة يجب ألّا تُكوَّن إلا بتوافق كل الفئات والقوى السياسية السورية، دون استثناء أو إقصاء»، ولكنه لم يوضح أيضاً أسلوب وشكل هذا التوافق، ونتيجة لأي محصلة قوى وصراع. الرغبة بتشكيل أي جسم سياسي حاكم لن تكون ذات فائدة في تخفيف عوامل النزاع أو تحقيق السلم الأهلي مادامت نتيجة الصراع لم تأتِ بحلّ عادل لقضايا الأفراد والجماعات المضطهدة، فالمسألة ليست مجرد مسألة خطأ بالشكل القانوني للحكم يجب تصحيحه من قبل نخب تملك المعرفة، بل هي قضية صراع اجتماعي معقد بين شبكة من المصالح ومراكز القوى والنفوذ، تعاني به مجموعات بشرية كاملة من الظلم الاجتماعي والاستلاب، وزادت الأحداث التي وقعت خلال الثورة من تعقيد هذه المشاكل والمظالم، ومن زيادة أدوات وعدد مراكز القوى والنفوذ، خاصة مع تدمير العديد من المجتمعات الأهلية، ودخول كثير من اللاعبين السياسيين الجدد، وإذا لم يتغير هذا الوضع إلى حال أكثر عدالة، يضمن حل التناقض الأساسي في المجتمع، فلا فائدة من أي حكومة مدنية حتى لو أسسها خيرة السياسيين في العالم، بل ربما ستكون أداة للقمع وعاملاً يزيد من الاحتقان وبواعث النزاع الأهلي.

٥- محاسبة المسؤولين أو ما يدعى بالعدالة الانتقالية

(العدالة الانتقالية) من جديد، المصطلح الذي بتنا نسمعه كثيراً وبتركيز وإلحاح شديد، وأقيمت من أجله عشرات الورشات والدورات التعليمية، مما قد يدلل على تعقيده وصعوبته، فإذا كان مفهوم (العدالة) واضحاً لمعظم الناس، لماذا يصرّ البعض على لصق صفة (الانتقالية) به، وينفقون الكثير من الجهد والمال لأجل شرح ضرورة هذا الإلصاق؟

لن ندخل في مفاهيم العدالة الانتقالية والجدل حولها، بل سنحاول استنباط المقصود منها من إجابات المشاركين بالاستبيان، كعادتنا في هذه الدراسة. نلاحظ لدى الجميع تقريباً تثمينهم لدور العدالة الانتقالية في تحقيق السلم الأهلي، بل اعتباره الشرط الذي لا يمكن دونه تحقيق أي سلم أو استقرار.

بالنسبة للبعض من المشاركين، العدالة الانتقالية تعني محاسبة المسؤولين في النظام عن كل الجرائم والمجازر التي ارتكبوها، من قمة الهرم وحتى قاعدته، وهي ضرورية لنيل ثقة الناس بالحكم الجديد بعد سقوط النظام، وتؤمن تحقيق الاستقرار وكبح النزعات الانتقامية. فبماذا تختلف هذه (العدالة) إذاً عن المفهوم التقليدي للعدالة؟ بل عن المفهوم الثوري لها، أي محاسبة كل المجرمين في سلطة الاستبداد والقمع؟!

يتضح هذا الاختلاف من مشاركات أخرى، ففي آراء ياسمين مرعي وعيد عيد نكتشف أن هذه العدالة تستلزم وقتاً طويلاً، وتحتاج إلى نشر «الوعي» بين الناس لإقناعهم بأهميتها، ويضاف إلى ذلك تلميح بأن أحد أسباب طول أمد «العدالة الانتقالية» هو وجود «متورطين» من الجهتين. ربما يمكننا أن نستنتج من هذا أن سلطة (العدالة الانتقالية) هي سلطة تمتلك الكثير من التجرد، وتتعامل مع النزاع بمنطق (الطرفين) اللذين أجرم كل منهما بشكل من الأشكال، وقادرة على أخذهما على محمل التساوي، هي سلطة (فض نزاع) إذاً وليس بالضرورة سلطة مرتبطة بالثورة وأهدافها.

لا ندري بالضبط المصدر الذي ستستقي منه هذه السلطة «تجردها»، ولا نعتقد بوجود مثل هكذا تجرد في توازنات السياسية والصراع الاجتماعي، فأي سلطة ستقيم «عدالتها» ستكون معبراً عن قوى معينة أو ائتلاف قوى، وبالتالي سيكون نمط (العدالة) الخاص بها متوافقاً مع رؤاها ومصالحها وسياساتها. وحتى لو كانت السلطة القادمة ائتلافاً بين ما يعتقد أنه الطرفان الأساسيان في الصراع (النظام والمعارضة) فإن هذا الائتلاف من المستحيل أن يشمل كل الفئات الاجتماعية المشاركة في الأحداث والمتضررة منها،

وستكون (عدالته) في نظر الكثيرين ظالمة ومتعسفة ولا تعطي الحقوق لأصحابها.
ليست العدالة الانتقالية (البطيئة) أو العدالة الثورية (السريعة) هي الضامن للسلم الأهلي، فالمجتمعات لا تحركها الرغبة في القصاص وحدها، ووراء سياسة (العدالة) المطلوب تحقيقها في البلاد قضية أكثر أهمية، وهي أولاً إزالة المظلمة العامة عن مجتمعات بأكملها، وتحريرها من استلابها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفتح المجال أمام إطلاقها لقدراتها وإمكانياتها وإدارة حياتها بحرية. وثانياً نمط التركيبة السياسية التي ستستلم السلطة، من أية قوى وفئات، ووفق أية غلبة أو توافق؟
ربما كان كل هذا الإصرار على فكرة (العدالة الانتقالية) يحمل في طياته الهاجس الشهير (بحماية الأقليات) من انتقام شامل تشنّه (الأغلبية) الثائرة وفق ما يظن البعض. ولذلك يكثر التركيز على أن المتورطين هم من (الطرفين)، وعلى تجرد سلطة العدالة. وقد حاولنا فيما سبق تبيان تهافت هذا الهاجس وعدم دقته؛ مما يدفعنا في الختام للقول: إن الجهد والقدرات التي أنفقت على تمكين مفهوم (العدالة الانتقالية) كانت في جانب منها فائضة عن الحاجة، وتحمل الكثير من المبالغة وتبديد الإمكانيات.

و-المصالح الاقتصادية التي تربط بين أجزاء البلد الواحد ومكونات الشعب الواحد

أخيراً نرى عاملاً يحدده المشاركون بعيداً عن التصور الهوياتي والأهلي، إنه المصالح الاقتصادية ودورها في ربط المجتمعات الأهلية وإنشاء علاقة عضوية لا يمكن فصمها بينها.
ورغم أن التركيز على العامل الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى خروجاً من نمطية التصور (الأهلي) التقليدي، أي كون المجتمع السوري منقسماً أفقياً إلى مجموعة من المجتمعات الأهلية مكتملة التكون والهوية، إلا أننا سرعان ما نكتشف مجدداً أن العامل الاقتصادي مطروح هنا وفقاً لذاك التصور النمطي نفسه، فالمصالح المادية عامل (ربط) بين مجتمعات أهلية ثابتة مكتملة التكوّن، يدفعها إلى عدم فصم علاقاتها المشتركة والالتزام بالسلم الأهلي!
يورد كل من المشاركين نوار قاسم ويزن الشعراني مثالين عن هذا (الربط): الأول عن سوق مصياف الذي يدفع الطائفتين الإسماعيلية والعلوية إلى التعاون والحفاظ على العيش المشترك، والمثال الثاني حول إنتاج القطن في سوريا الذي يزرع في الرقة وينسج في حلب ويخاط في دمشق، مما يجعل الرابط بين المناطق السورية قوياً ولا يمكن الاستغناء

عنه. الغريب أن اطّلاع المشاركَين على هذا التفاصيل والأمثلة لم يدفعهما للتساؤل: هل هذه العلاقات هي علاقات وُجِدت بين جماعات أهلية ثابتة التكوّن وربطت بينها، أم أنها ساهمت بشكل كبير في تكون هذه الجماعات نفسها ودورها الاجتماعي ونمط تفكيرها وثقافتها؟ ألم يكن نعت (العلوي) في منطقة مصياف مرادفاً لصفة (الفلاح) في كثير من الأحيان، وكذلك (الضيعجي) الذي هو الفلاح في نظر أبناء المدن وخاصة دمشق وحلب؟ وبالتالي هل هذه العلاقات والمصالح هي سبب للسلم والترابط فقط أم أنها في الكثير من الأحيان سبب النزاعات والصراعات بما تحمله من مصالح متضاربة ومتناقضة؟ أليس للثورة بأكملها بكل صراعاتها ونزاعاتها عوامل اقتصادية تقوم على تضارب المصالح، أو الصراع لأجل النفوذ والبقاء، أو محاولة كسر الهيمنة والاستلاب الاقتصادي؟!

في الخريطة السكونية للمجتمع تصبح العوامل الاقتصادية عامل سلم وتوافق فقط، فنحن نتحدث عن مجتمعات مستقلة ومكتملة «تضطر» لإقامة علاقات مع غيرها من أجل مصالحها، ونحن إذ لا ننكر كون المصالح الاقتصادية عامل سلم في الكثير من الأحيان، إلا أننا نرى خريطة أخرى للمجتمع، تصبح فيها العلاقات والمصالح الاقتصادية ليست مجرد روابط ضرورية بين مجتمعات مستقلة، بل هي في القلب من عملية التشكل والحركة الاجتماعية، وهي إن كانت عاملاً من عوامل (العيش المشترك)، فهو ليس عيشاً بين طوائف ومجتمعات أهلية فحسب، بل بين أفراد وجماعات تسعى للحياة، وتنتج شروط حياتها المادية والثقافية، في ظروف تعيد إنتاج الأفراد والجماعات نفسها، وتغير تكوينها واصطفافاتها وهوياتها نفسها، وتنتج علاقات تضامن أو نزاع أو ولاء فيما بينها. إنه عامل للحياة نفسها، بسلمها ونزاعاتها.
ولعل في حديث الربط بين مختلف المناطق والمجتمعات الأهلية في سوريا تمنّياً بالحفاظ على وحدة البلد وعدم تقسيمه، عبّر عنه المشارك مأمون إسماعيل بقوله: إنه لا يمكن تخيّل غياب جزء من أجزاء سوريا نظراً للترابط الاقتصادي بين المناطق والمحافظات. للأسف لا يمكن التعويل كثيراً على هذا العامل، لأن الاقتصاد السوري لم يكن يوماً بنية إنتاجية متماسكة ومترابطة الأجزاء (ما نسبة مساهمة إنتاج القطن في الناتج المحلي الإجمالي؟ وخصوصاً بعد السياسات الاقتصادية الجديدة التي ضربت هذا القطاع الإنتاجي بأكمله)، إنه اقتصاد شبه ريعي، زادت السياسات الاقتصادية التي اتبعها نظام

بشار الأسد من اعتماده على القطاعات الخدمية واللاإنتاجية، ودول الريع غير المنتجة، المعتمدة على فئة كمبرادورية موجودة على هوامش الاقتصاد العالمي، وتقوم بدور الوكالة له، هذه الدول يسهل تقسيمها والتلاعب بها عموماً. ربما الأجدى البحث في الوضع الدولي عن دول لديها المصلحة بمثل هذا التقسيم (وهذا ما نستبعده)، وعن توازنات قوى محلية يمكن دعمها كي تتمكن من الانفصال وتشكيل كيانات محلية (وهذه التوازنات لم توجد وتتكرس بعد).

ربما كان القول الأكثر فائدة فيما ورد في الاستبيان هو رأي المشارك نايف الساري: «توزيع الثروات على الجميع ورفد المناطق الفقيرة اقتصادياً بما يرفع مستواها الاقتصادي» قد يساعد فعلاً على تحقيق السلم الأهلي اذا توافرت الظروف الأخرى التي توصل المجتمع السوري إلى شروط أكثر عدالة.

ز- تعزيز قوة أحد أطراف النزاع في سوريا

خلقت هذه النقطة انقساماً عميقاً بين المشاركين في الاستبيان، فالبعض منهم أكد على ضرورة تعزيز قوة الجيش الحر لإنهاء النزاع المسلح في أقرب فرصة، ومن ثمّ يصبح هذا الجيش ضامناً للسلم الأهلي بما يملكه من قوة تمكنه من فض النزاعات، بل وحتى مديراً لـ(المرحلة الانتقالية)، والبعض الآخر لا يرى في تعزيز قوة أحد الطرفين عاملاً إيجابياً بأي شكل من الأشكال، بل سيساهم في إطالة أمد النزاع وتعدي العسكر على المدنيين. إلا أننا نجد اقتراحين مثيرين للدهشة إلى حد ما، الأول هو اقتراح عمر مطر بتعزيز قوة الشرطة المدنية كونها «لم تتدخل» بالنزاع على حد تعبيره (وربما نفهم من استخدام الفعل الماضي في الجملة أنه يقصد الشرطة المدنية القائمة حالياً والتابعة للنظام)، والثاني اقتراح نايف الساري بإنشاء قوة توافقية لإحلال السلم.

إذاً يتفق الجميع على أن السلم الأهلي بحاجة إلى قوة عسكرية أو شبه عسكرية لحمايته، ربما باستثناء جلنار حمودي التي أكدت بوضوح أن «السلم الأهلي لا يضبط من قبل عسكريين».

لماذا الإصرار على وجود قوة عسكرية لضبط السلم، وهل السلم (يضبط) أم (ينتج) من توافقات ونظام اجتماعي مناسب؟ يذكّرنا هذا التفكير بالأصوات التي ترتفع في العديد من البلدان العربية لتمجيد الجيوش، والتأكيد على أنها الضامن الوحيد لوجود وبقاء الكيانات الوطنية. أيّ كيانات وطنية هذه التي لا تقوم إلا بقوة العسكر؟!

وأي معنى للسلم الأهلي إذا كان قائماً على (القوة)؟ هل تستطيع قوة منظمة هرمياً وانضباطياً ولاديمقراطية جوهرياً أن تضمن الديمقراطية والحريات التي قد نتفق جميعاً على أنها شرط أساسي للسلم الأهلي؟
هل السلم الأهلي بحاجة إلى قوة تساعد على حفظه وتلعب دوراً في فض النزاعات؟ ربما، ولكن إذا لم تضمن الصيغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسورية المستقبل حقوق المتضررين، وتؤمّن شيئاً من العدالة، فإن هذه القوة ستصبح عاملاً فعالاً في القمع والاستبداد وتكريس النزاعات وزيادتها.

إن قوة فض النزاعات هي تفصيلٌ في لوحة أشمل وأكبر. أما إذا كان التعويل قائماً على الجيش والنزعة العسكرية فسيكون هذا كارثة الكوارث، ولن يؤدي إلى أكثر من استنساخ الأنظمة القديمة.
تبرز لنا إشكالية ثانية: هل دعم أحد أطراف الصراع (وليكن الجيش الحر) سيؤدي إلى تسريع نهاية النزاع المسلح في سوريا؟ إنها إشكالية محيرة فعلاً، فلو دُعِم الجيش الحر من قبل حلفائه فإن للنظام داعموه الأقوياء والمخلصون حقاً، وستكون النتيجة في المحصلة تصعيد حدّة الصراع وقوته التدميرية، دون الوصول إلى نتيجة حاسمة تنهي عذابات السوريين. أما بقاء الوضع على ما هو عليه فسيعني تجبّر النظام في القتل والتدمير دون أن يتمكن من الحسم، ودون أن يكون للناس وسائل كافية للدفاع عن النفس. وحتى لو افترضنا انتصار الجيش الحر بعد دعمه عسكرياً، فهل هذا سينهي حقاً الصراع المسلح؟ ألا توجد في «الحر» كتائب متضاربة المصالح والتوجهات ستسعى لفرض سيطرتها على بقية الفرقاء؟ ألن يساهم التسليح في تقوية أمراء الحرب وقادة المليشيات؟

برأينا أنه لابد من دعم بعض المناطق لتمكينها من الدفاع عن نفسها ودفع شر النظام عنها، مثل حمص وريف دمشق. إلا أن السلاح على العموم لم يعد يعني في الوضع السوري اليوم إلا مزيداً من الدمار والدم، الأجدى النضال من أجل تمكين المجتمعات المحلية من ترميم نفسها، ومساعدتها على النهوض من جديد، ودعم حقها في إنتاج شروط حياتها بحرّية دون الخضوع لسلطة العسكر أياً كان نوعهم ونوع السلطة التي تقف خلفهم.

ح- الدستور

عند هذه النقطة تلتقي جميع الآراء؛ فالكل يتفق على أهمية الدستور في تحقيق السلم الأهلي. لا ينسى بعض المشاركين التأكيد على أن يكون هذا الدستور دستوراً كافلاً لحقوق الأقليات، ومعترفاً بوجودها وكينونتها، وذلك لإخراجها من مخاوفها وعزلتها. في حين يؤكد آخرون على ضرورة أن يكون الدستور توافقياً تلتقي عليه كافة فئات الشعب السوري. البعض يذهب إلى أن مجرد الاتفاق على فكرة دستور توافقي بين السوريين سيكون خطوة كبيرة إلى الإمام في تحقيق السلم الأهلي.

يتساءل عيد عيد عن صيغة الدستور الذي سيقبل به السوريون: «دستور سابق أم دستور فرنسي أم أمريكي..الخ»، أما بيروز بريك فيتحدث عن ضرورة عقد اجتماعي جديد يُنتج دستوراً ينظم حياة السوريين. هاتان النقطتان تطرحان وجهة عملية للتساؤل الأهم: هل الموضوع يكمن في الصيغة الدستورية بحد ذاتها التي اقترح سومر كنجو أن يصوغها مجموعة من التكنوقراط، أم شكل التوافق الاجتماعي وتوازنات القوى التي ستنتج عقداً اجتماعياً مضمراً أو صريحاً تعكسه صيغة الدستور بأمانة؟

التأكيد على دستور يراعي حقوق كل (المكونات) يبطن تصوراً لعقد الاجتماعي بين مكونات اجتماعية منقسمة أفقياً، يقوم على أساس احترام وجود وحقوق هذه المكونات ويرعى الحدود فيما بينها هو دستور محاصصة حتماً. ألا يعني الاعتراف (بحقوق) المكونات والطوائف إعطاءها مزيداً من الهيمنة على أفرادها؟ أليس هذا إجراء قمعياً في العمق يقمع حرية الأفراد لحساب تصوّر مزعوم عن المجتمع وسلمه الأهلي؟! وهل المحاصصة حقاً هي الطريقة الأمثل لضمان السلم الأهلي؟ تجارب العديد من دول الجوار التي جرّبت المحاصصة لا تؤكد هذا.

وإذا اتفقنا أن العقد الاجتماعي القائم على المحاصصة لا يكفل حرية وحقوق الأفراد، ولا حتى الجماعات، ولا يؤدي بالضرورة إلى السلم الأهلي، إن لم يكن عاملاً أساسياً من عوامل النزاع، أليس من الأفضل أن نؤكد على الحريات بحد ذاتها، وعلى عقد اجتماعي جديد يكفل حريات الأفراد والجماعات وتطورهم الذاتي والجمعي، وإطلاق فعاليتهم، وتمكين قدرتهم على تسيير حياتهم ذاتياً، وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية مستدامة لهم، حتى لو اصطدم هذا مع مفاهيم مترسخة لدينا عن (الكيان الوطني) و(الشعب) و(المكونات) و(سلطة الدولة)؟!

عقد اجتماعي كهذا، أياً كانت صيغته الدستورية، سينتج مفاهيم جديدة عن (الوطن) و(الإنسان)، ويجعلنا نتجاوز مفهوم (الشعب) المرتبط جذرياً بالسلطة والدولة وقنوات تأطيرها للأفراد، نحو فضاءات أكثر انفتاحاً تحتفي بـ(الناس) البشر الأحرار، المنتجين لشروط حياتهم والمدافعين عن حقوقهم وحرياتهم في وجه أية سلطة تدعي أنه لا غنى عنها.

٢- عوامل النزاع الأهلي في سوريا

لابدّ أن عوامل النزاع تختلف جوهرياً عن عوامل السلم، فلْنرَ إذاً ما يقوله المشاركون في الاستبيان:

أ- إقصاء الآخر: الشريك الاجتماعي أو السياسي في البلاد:

يؤكد كافة المشاركين في الاستبيان على أن إقصاء الآخر هو من أشد العوامل السلبية التي تؤجج النزاع الأهلي. وعندما ندقق في مفهوم (الآخر) هذا، نجد أن المقصود به طوائف وجماعات أهلية معينة، وخاصة (الأقليات) التي يخاف الجميع أن يتم إقصاؤها عن المشهد السياسي، وأن يُنتقَم منها اجتماعياً. ربما كان المشارك الوحيد الذي قدم دلالات أخرى لمفهوم (الآخر) هو نوار قاسم، الذي تحدث عن توقعه بإقصاء أحزاب سياسية كحزب البعث والأحزاب الشيوعية الرسمية والحزب القومي السوري. هنا يكتسب (الآخر) دلالة سياسية إلى حد ما.

ونرى بعض المشاركين يتعمقون في هذا الإقصاء الأهلي والطائفي ويبينون جذوره، فهو خصيصة جوهرية لـ«الذهنية الشرقية» حسب بيروز بريك، ورغم هذا فالتعويل على إرث الشعب السوري الطويل في التعايش وقبول الآخر (أليس من المفترض أن الشعب السوري يملك ذات «الذهنية الشرقية»؟!)، في حين يذهب آخرون مثل سالار حكيم إلى أن أحد أهم أسباب الثورة هو الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمكونات المجتمع السوري، كلام جميل ولكنه يؤكد على فلسفة (المكونات)!

ربما كان لا يمكننا إنكار خطورة أن يتم نبذ فئة اجتماعية سورية على أسس طائفية أو عرقية، والتقليل من احتمال حدوث ذلك، ولكن القول بأن أحد أهم أسباب الثورة هو فقط نبذ مكوّن بأكمله (وهو ما لم يحدث في سوريا بهذا الشكل قبل الثورة) أو أن الخطر الأكبر يكمن فقط في نبذ مكونات أهلية لأسباب انتقامية، فهذا برأينا اختزال

وابتسار للمشهد يُوقِع به التصور الهوياتي الساكن للتركيبة الاجتماعية السورية. فإضافة للنبذ والعزل السياسي الذي تحدّث عنه نوار قاسم، والذي قد يكون ضرورياً ومطلوباً، هنالك النبذ والإقصاء الذي كان فعلاً العامل الأساسي للثورة السورية، وهو استلاب ملايين السوريين اقتصادياً واجتماعياً وفردياً، وتدمير شروط حياتهم، وإعاقة نموهم الذاتي والجمعي. ثمة في سوريا ملايين البشر الذين همّشهم النظام السوري وأفقرهم، وهم الذين قاموا بالثورة ودفعوا معظم أثمانها، ورغم هذا فما زالوا مهمشين ومنبوذين في كل تفكير للحل، ومقصيين من معادلات (السلم الأهلي) وإن محاولة حشرهم في (مكونات)، وتمويه واقعهم بردّه فقط إلى مشاكل هوياتية، ما هي إلا استلاب جديد لهم؛ فمعادلات السلم الأهلي الجديدة التي نتبيّنها من آراء المشاركين في الاستبيان تقوم على إعطاء الحقوق لـ(المكونات) الطائفية والعرقية، أي فعلياً للفئات المهيمنة والمسيطرة في هذه (المكونات)، وإهمال حقوق وحريات البشر المستلبين. لا سلم أهلي إن لم يتم تحطيم الاستلاب بكل أشكاله، وضمان حقوق وحريات الناس في الحياة والنمو وإنتاج شروط الحياة الذاتية والجمعية بحرّية.

ب- الانتقام السياسي:

لا يبدو هذا العامل بأهمية العامل الذي سيجيء بعده، أي الانتقام الطائفي. يؤكد المشارك زيد الفرج أن الاقتتال في سوريا لم يعد اقتتالاً حول مفاهيم سياسية، لذلك فالانتقام السياسي البحت ليس وارداً كأحد الأسباب الأساسية للنزاع الأهلي. في حين يرى المشارك خوشمان قادو أن هذا العامل مستبعد تماماً لأن الكثير من المعارضين الحاليين كانوا في صفوف النظام وانتقلوا إلى صفوف الثورة دون أن يؤدي هذا إلى تعرضهم للانتقام السياسي، أما المشارك زانا عمر فيدلي بملاحظة مهمة، وهي أنه لا يوجد في المشهد السياسي السوري مفاهيم حقيقية للموالاة والمعارضة، وبالتالي للخلاف السياسي، مما يجعل الانتقام السياسي أمراً مستبعداً.

تتمتع هذه الآراء بأهمية كونها تتلمس تفصيلاً مهماً في الوضع السوري، وهي أنه لم توجد ولا توجد حتى الآن حياة سياسية بمعنى الكلمة، حتى نتكلم عن اصطفافات وخلافات سياسية تؤدي للانتقام. الصراع في سوريا هو فعلاً صراع (دون سياسي) لا تحكمه شروط أو أعراف أو عوارض العمل السياسي، ولا يملك الفضاءات العامة الضرورية لأي حياة سياسية. هو في جانب منه صراع بقاء ووجود، وفي جانب آخر سعي

سلطة متغولة لإعادة إنتاج سيطرتها وهيمنتها (فوق السياسية)، كما أنه بؤرة لمختلف النزاعات الإقليمية والدولية. السياسة هنا، بمعناها النظري والعملي، لا تحظى بالكثير من الحضور.

من الطريف حقاً أن بعض المشاركين في الاستبيان يتحدثون عن أضرار محتملة للانتقام السياسي على (الدولة)، فيزن الشعراني يتخوف من إفراغ مؤسسات الدولة من «كوادرها القيادية» مما يعدّ «مأزقاً حقيقياً للبلاد»، في حين يشير كل من مطر زيد ومأمون إسماعيل إلى مخاطر الوصول إلى دولة فاشلة في حال استعمل الانتقام السياسي منهجاً في التعامل.

لا نعلم حقاً بوجود مؤسسات سورية تابعة للنظام تحوي كوادر (احترافية) ومنتقاة على أسس الكفاءة وحدها، وإن وجدت فهي حالات قليلة ويندر أن يناصبها أحد العداء، وليس من المتوقع أن تتعرض للانتقام السياسي. كما لا نعتقد بوجود (مؤسسات) أصلاً في جهاز الدولة السورية؛ فبنية هذه الدولة قائمة على العصبوية ومراكز القوى والنفوذ ولوبيات المصالح والمنفعة، ومهامها الإدارية والخدمية متداخلة عضوياً مع دورها السلطوي وبنيتها العصبوية. لا يمكن في سوريا فصل الدولة عن (النظام) كما يحاول البعض، وإسقاط النظام سيؤدي حتماً لإسقاط الدولة، وبهذا تصبح الدعوة للإبقاء على الدولة والحفاظ على كوادرها دعوة غير عملية في أحسن الأحوال، أو تدعو للإبقاء على شيء من النظام القديم بحجة السلم الأهلي وبناء الدولة، الأمر الذي لن يسهم فعلاً في فض النزاعات الأهلية وتحقيق السلم.

ج- الانتقام الطائفي:

وصلنا الآن إلى العامل الأكثر رعباً بنظر الكثيرين، إنه الانتقام الطائفي الذي نعتقد أنه يضغط على وعي ولاوعي معظم المشاركين في الاستبيان، ونلاحظ أن أغلبيتهم حذّرت منه، وحاولت اقتراح حلول عملية تخفف من وطأته وتصل ما انقطع بين الطوائف السورية.

البعض من المشاركين يؤكدون أنه سيكون صراعاً بين السنة والعلويين، ويرون ألّا حلّ له سوى بإجراءات سريعة وعاجلة من قبل سلطة الحل في البلاد، مثل الإسراع في محاسبة المتورطين في الدم، ودعم المجالس المحلية، وتعويض المتضررين، ونشر ثقافة السلم الأهلي بين الناس.

ولكن البعض الآخر يحاولون التقليل من أهمية هذا العامل، فنايف الساري يرى أن حالات الانتقام الطائفي لم تصل إلى مرحلة النزاع الأهلي، وبقيت في إطار المناوشات غير المحسوبة. ويؤكد كل من خوشمان قادو وماري علي على المعنى نفسه، وأن الصراع سيبقى في إطار ضيق. أما المشارك ناجي الجرف فيرى أن الخوف الأكبر هو من الانتقام المناطقي وليس الطائفي.

تعكس هذه الآراء رغبة في عدم الانجرار إلى الفوبيا الجماعية التي تنذرنا بمحرقة طائفية كبرى؛ فرغم فداحة القتل وسفك الدماء في سوريا، فإن عمليات القتل الطائفي المتبادل وحوادث التطهير الجماعي لم تتسيّد المشهد بعد، ولم تبلغ الصورة التي كان يتخوف منها الكثيرون. ومازلت بؤرة النزاع محصورة بين النظام الحاكم وجموع من يريدون إسقاطه، رغم ما تخلل هذا من حوادث طائفية، ومازالت معسكرات النزاع (مختلطة)، فليس كل من يقاتل مع النظام ويدعمه من العلويين و(الأقليات)، وليس معارضوه هم (السنة) بمطلقهم، فهل سبب هذا أن الأمور لم تصل إلى ذروتها الطائفية بعد؟

يمكن لأي مطّلع أن يدرك أن الحزازت والأحقاد، سواء الناتجة منها عن الصراع الحالي أم المتراكمة منذ زمن، ليست فقط بين الطوائف، بل نجدها أيضاً بين الريف والمدينة (حلب وريفها مثلاً)، وبين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة (حلب الشرقية وحلب الغربية، قلب دمشق وأحياؤها الجنوبية)، وبين العشائر الموالية والمعارضة (كما في منطقة الجزيرة). أليس من المثير للعجب أنه بعد سنوات طويلة من نقد المناهج الماركسية الاقتصادوية التي ردّت كل الحركة والصراع الاجتماعي إلى العامل الاقتصادي وحده، يقع البعض في فخ إرجاع أسباب الصراعات الاجتماعية كلها إلى العوامل الهوياتية الأهلية، سواء أكانت طائفية أو مناطقية؟ أليست الخريطة الاجتماعية أكثر تنوعاً وتعقيداً بكثير من هذا الاختزال الأحادي؟ والأهم من هذا، ألا يمكننا أن نجد في العوامل الطائفية والمناطقية ذاتها بعد تحليلها والحفر فيها عميقاً عناصر أخرى ليست ذات منشأ هوياتي وعقائدي بحت؟

يردد المشاركون دوماً تيمة توعية الشعب، نظراً لعدم معرفة (المكونات) بعضها ببعض، (وكأنه يكفي أن تعرف شيئاً عن العقائد، وتعميماً عن الطباع وأنماط الحياة كي تتعرف على حياة مجموعات بشرية بأكملها!)، مما يخلق النزاع الأهلي. ونحن إذ نرى ضرورة الوعي (لا «التوعية»)، فإننا نحكم بأن هذا النوع من (التوعية) والمعارف لن يفيد في تقارب فئات الشعب السوري، بل سيكرّس الصور النمطية، ويغرقنا بدوامات من

النفاق والأقوال المنمقة، ويعيد إنتاج الأزمات. الأجدى هو تكريس الجهد لتحطيم هذا التصور الطائفي في العمق للمجتمع، والعمل على تمكين البشر والجماعات من إطلاق قدراتهم وانتزاع حقوقهم.

د- صراع القوميات المتعددة في المكون السوري: الكرد / الأرمن / الشركس / العرب / الآشوريون / السريان:

لم نسمع في الصراع الحالي عن مشكلات كبيرة أُثيرت حول المكونات القومية باستثناء الكرد، ولعلهم هم المقصودون الأساسيون في عامل (صراع القوميات)، وهذا ما أكد عليه معظم المشاركين، وإن من مواقع متعاكسة؛ فزانا عمر يرى أن الصراع إذا كان في سبيل تأكيد الوجود والحقوق القومية فهو ليس عاملاً سلبياً، بل على العكس هو عامل إيجابي، أما ناجي الجرف فيرى أن الدعاوى الانفصالية (في تلميح واضح إلى الكرد) هي سبب أساسي للصراع.

هل الصراع (أو دعنا نقول «النضال») لأجل تحقيق المطالب القومية للأقليات العرقية هو عامل إيجابي عموماً؟ ألا يختلط هذا (النضال) مع صراعات دموية تنضح بالعنصرية، ولا تختلف كثيراً أو قليلاً عن النزاعات الطائفية؟ ما هو الضابط لتنظيم العلاقة بين المكونات القومية؟ يزن الشعراني يرى أن غياب الدولة المركزية سيكون سبباً في تفاقم النزاعات بين القوميات، ولكن ألم تكبر المظلمة الكردية وتشتد في ظل وجود الدولة المركزية، بل وبسبب وجودها بالذات؟ إذا كان الحل هو دستور توافقي يعترف بالمكونات القومية وحقوقها، ألا يفتح هذا الباب أيضاً على المحاصصة؟

نلاحظ رأياً مهماً للمشارك عبدالله الحمصي، وهو أننا سنشهد صراعاً سياسياً بقناع قومي لحصد مغانم سياسية؛ تحفُّظنا الأساسي على هذا الرأي هو نعت (سياسي) الذي أطلقه على هذا الصراع، فنحن شهدنا -كما في حالة سري كانيه- صراعاً على النفوذ والوجود بين مراكز قوى ونفوذ وعُصَب وزعامات قومية وعشائرية، هو صراع تحت سياسي وأدنى من قومي، لم يكن ليوجد لولا سياسة التشتيت والتهميش والإفقار وتلغيم المجتمعات التي مارسها النظام طيلة عقود. لا نقول أن سياسات النظام هي السبب الوحيد للصراع، ولكن ربما في بنية سياسة واجتماعية وسلطوية أخرى كانت الصراعات قد اتخذت أشكالاً مختلفة، يمكن وصفها بالقومية أو السياسية.

برأينا أن عصر تشكل المجموعات البشرية والدول على أسس قومية قد ولّى، وأي محاولة

لأحياء ذلك ليست إلا محاولة من قبل فئات مهيمنة للسيطرة على مجتمعاتها الصغيرة ونيل المكاسب من وراء ذلك، وهي لا تختلف كثيراً عن أية دعوى طائفية أو عنصرية. الاعتراف بالحقوق الثقافية والاجتماعية والحق في التسيير الذاتي للحياة ليس فقط للأقليات القومية والعرقية، بل لكل الفئات والمجموعات البشرية، هو شرط أساسي لتحقيق حل عادل يكفل السلم الاجتماعي ويتيح للبشر الحق في إنتاج شروط حياتهم بحرية، أما إنتاج التعميمات الهوياتية وبناء الحياة السياسية عليها، فهذه دعوى طائفية أخرى.

٥- غياب الممارسة الديمقراطية:

شعبٌ تربى على الديكتاتورية سيصعب عليه أنه يمارس الديمقراطية؛ وبالتالي لا بد من توعيته. هذا هو ملخص هذا العامل وآراء المشاركين عنه.

إذا كانت لـ(الممارسة الديمقراطية) ثقافتها، وهذا ما لا نعترض عليه، فإن حضور هذه الثقافة لا يمكنه لوحده أن يخلق ممارسة ديمقراطية، فالثقافة تنتجها الممارسة وليس العكس. ولا يمكن أن تنشأ ممارسة ديموقراطية إن لم نحصل على حلٍّ عادل للصّراع، ومنظومة سياسية واجتماعية وثقافية حرة تكفل حقوق البشر وتطورهم، أما الثقافة فستنشأ وتتطور تلقائياً وبجهود المشاركين في التغيير الحاصل. مبدأ «التوعية» هذا هو مبدأ استعلائي نرجسي، بل وسلطوي في عمقه.

يرى زانا عمر أنه يجب علينا تحديد نوع الديمقراطية التي نريد، ويؤكد أنها يجب أن تتفق مع ثقافة المكونات! تحدثنا كثيراً عن فكرة (المكونات) هذه (وديمقراطيتها) و(حقوقها)، أما الحديث عن (ثقافة المكونات) التي يجب أن تُشتَقّ منها أسس الحياة السياسية والحقوقية في البلاد فهو أمر لا يبشّر بالخير عندما يُطرح بهذا الشكل، وإن كان عاملاً أساسياً في جذر التفكير بـ«ديمقراطية المكونات» هذه؛ إذ لكل جماعة أهلية و«مكون» موجود على الخريطة الاجتماعية الساكنة التي تحدثنا عنها سابقاً هوية جوهرانية ثابتة تحوي ثقافة كاملة خارج التاريخ وحركته. تُرى، هل مشكلة المنظومات الديمقراطية مع مجتمعاتنا هي أنها لا تتطابق مع (ثقافة المكونات)؟ وهل يستطيع أي (مكون) أن يوجد لنا ممثلين حصريين له يشرحون لنا ثقافته، ولماذا قد تتضارب مع أية منظومة ديمقراطية؟

لا يوجد نموذج أو قالب كامل وناجز للممارسة الديمقراطية يمكن تطبيقه وفرضه من

أعلى على تركيبتنا الاجتماعية المعقدة، وليس ذلك بسبب أي خصائص جوهرية في (ثقافة المكونات)، ولكن بسبب تعقيد الوضع واختلاف المسارات والقوى التاريخية المسيّرة لحركتنا الاجتماعية، وبسبب الأزمات التي قد تعاني منها حتى أكثر النماذج الديمقراطية القائمة اكتمالاً. ربما تكون الثورات العربية قادرة على إنتاج نماذج جديدة للتحرر تستوحي منها الحركات الاجتماعية في العالم بأسره. لِمَ لا؟!

و- قلة الاطلاع على معتقدات الأقليات ووضعها الاجتماعي:

إنه عامل اصطدمنا به كثيراً فيما سبق من عوامل، وناقشناه طويلاً وحاولنا تبيان الخلفية الفكرية التي تجعله ضرورياً في تحقيق السلم الأهلي، لكن لا بأس من نقاش موجز لفكرة المعتقدات المغلوطة والصور النمطية عن (الآخر) المفترض، والتي يحمّل الكثير من المشاركين مسؤوليتها للنظام الاستبدادي.

ليست هذه التصورات التعميمية النمطية بجديدة على المجتمع السوري، وقد ساهمت الأحداث الأخيرة، وسياسات النظام بالتأكيد بزيادتها وإسباغ طعم المرارة عليها؛ فإذا كنا نرفض القبول بوجود هوية ثابتة لمجموعة بشرية ما، بل وننفي وجود ووحدة هذه المجموعة بالشكل الذي يفرضه التنميط، فإن الكثيرين يعتقدون بوجود هذه الهويات، ويعاملون الآخر على أساسها. وهذا قد يدفع ببعض المجموعات التي يقع عليها التنميط إلى اتخاذ رد فعل عكسي، يذهب باتجاه تأكيد التنميط على الذات، واتخاذ موقف متطرف من «الآخر» الذي يفرض هذا التنميط ويتصرّف على أساسه.

ولكن هذا العامل لا يكفي وحده لأجل اعتبار المجتمع مجموعة من الهويات الأهلية الثابتة، كما أن (نشر الوعي) بعقائد وواقع المجتمعات الأهلية سيؤدي -كما قلنا سابقاً- إلى ترسيخ التنميط لا إلى إلغائه. في التركيبة الشديدة التعقيد للعوامل والدوافع المسيّرة لحركة المجتمع وتأسيس كياناته وتجاذباته، يشكّل التنميط المتبادل تفصيلاً واحداً بين تفاصيل عدة، ينتج من خلالها البشر حياتهم؛ وإعطاء هذا العامل الأهمية الكبرى التي لا يستحقها فعلاً، بل والتخطيط سياسياً واجتماعياً على أساسه، لن يكون في رأينا عاملاً مفيداً للسلم الأهلي، بل سيدفعنا للمزيد من الغرق في الحلقات المفرغة التي نعاني منها اليوم.

ز- التدخل الدولي ومآلاته:
وهو فعلاً من العوامل المهمة في قضية السلم الأهلي، بل وفي مجرى الصراع بأكمله. وتتفق آراء معظم المشاركين على أنه عامل سلبي قد يطيل في عمر النزاع، وهذا أمر بات واضحاً خاصةً في الآونة الأخيرة. فهذا التدخل يزيد من تعقيد الصراعات المحلية، ويساهم في زيادة أمدها وفقاً لمصالح وأجندات القوى الدولية.
لقد ناقشا سابقاً الكثير من الأفكار التي طرحت بهذا الخصوص (فقرة زيادة قوة أحد طرفي الصراع) إلا أننا نرى من الضروري مناقشة نقطتين هامتين، الأولى هي أن التدخل الدولي قد يساهم في تطويل أمد النزاعات وتعقيدها، ولكنه بالتأكيد لا يخلقها من العدم، ولا يستطيع أن يبني تدخلاته إلا على حامل محلّي ما، وبموافقة وطلب من هذا الحامل، لذلك فبدلاً من التهويل في تحميل التدخلات الخارجية مسؤوليات الأحداث، والحديث عن «حرب الآخرين على أرضنا»، من الأجدى أن نبحث عن العوامل الاجتماعية الداخلية التي استدعت هذا التدخل، والتي جعلت من حيزنا المحلي ساحة خصبة وجاذبة لصراعات الآخرين ضمن قنوات وأطر صراعاتها الداخلية؛ فأنت حتماً جزء من نزاع الآخرين، وهم جزء من نزاعاتك مادمت لا تعيش في جزيرة معزولة عن العالم.

النقطة الثانية هي حديث بعض المشاركين عن فائدة للتدخل الدولي إن كان سيؤدي إلى وقف الاقتتال وحماية (المكونات) (أي «الأقليات» بصريح العبارة). ألم يعلّمنا التاريخ والحاضر بعد أن هذه (الحماية) بالذات كانت مبرراً لأسوأ التدخلات طرّاً، وأكثرها تحفيزاً للصراعات الأهلية في تاريخ منطقتنا؟ وأي سلم يمكن أن يعيشه مجتمع مشتت قائم على «حماية» خارجية؟!

ح- الصراع الطبقي والاقتصادي:
يبدو إنكار فئة لا بأس بها من المشاركين في الاستبيان لعامل الصراع الطبقي مثيراً للدهشة والعجب حقاً، خاصة إذا كان دافع هذا الإنكار هو القول بأن الصراع السوري غارق في الدوافع الطائفية والعرقية والسياسية لدرجة لا يبقى فيها مكان للصراع الطبقي والاقتصادي، وذلك على حد تعبير المشاركة ياسمين مرعي.
لسنا من أنصار ردّ كل نزاع وحركة اجتماعية إلى العوامل الطبقية والاقتصادية فحسب،

فهذه الأحادية التحليلية لم تعد مقبولة في عرف البحث الاجتماعي المعاصر، ولكن آراء الكثير من المشاركين، وهي تعبر عن عقلية سائدة فعلاً، تأخذنا نحو أحادية أكثر تسطيحاً وأقل علميّة، وهي أحادية (صراع المكونات).

إن إنكار العامل الطبقي والاقتصادي بوصفه عاملاً أساسياً في النزاع الدائر، والتركيز على الصراعات العرقية والطائفية وحدها، يجعل الثورة السورية مجرّد اعتلال بنيوي بين (مكونات) تجيد اختلاق أزماتها لغياب (الوعي السليم)، إنها (أزمة) وليست حراكاً اجتماعياً يصبو للتغيير!

لا يمكن لأي دارس للوضع السوري أن يتجاهل سياسات النظام في التهميش والإفقار، والتي طالت الشريحة الأكبر من السكان، وأدت إلى تدهور أحوالها والمزيد من استلابها. وإذا كان (التهميش) كمفهوم لا يقتصر على العوامل الاقتصادية والطبقية، بل يتضمن منظومة متكاملة من الإقصاء والقمع السياسي والاجتماعي والثقافي، فإن تلك العوامل المادية تقع في القلب منه، ولا يكون إلا بوجودها.

والصراع الطبقي والاجتماعي إن كان عامل نزاع، فهو نزاع ضروري لتحقيق شروط أكثر عدالة للبشر؛ فليس كل نزاع منكراً، وإلا فلا داعي لمفهوم (الثورة) أساساً، وهي القائمة على النزاع لأجل التغيير.

الصراع الطبقي والاقتصادي لن ينتهي بسقوط النظام، فهو سيبقى مستمراً ما دامت الفروق الطبقية موجودة، وما دام الصراع على الحقوق الاقتصادية قائماً، ولكنه يجب أن يصل إلى نتيجة تمكّن البشر المستلبين والمتضررين من قبل السلطة من الوصول إلى شروط عادلة ومتحررة، يتمكنون فيها من السيطرة على ظروف إنتاجهم لشروط الحياة دون هيمنة من السلطة، وبشروط تكفل حقوقهم والحد الأدنى من رخائهم المادي وحقوقهم الفردية والاجتماعية، وإلا فإن النزاع الدموي لن يتوقف، وتحقيق السلم الأهلي سيصبح مستحيلاً، مهما احتُرمت حقوق المكونات، وقامت حملات توعية بعقائد الآخر.

بديلاً عن كل «توصية» و «إرشاد»... «التوق إلى الحياة» لأجل السلم والحرية

ليس مفهوم (التوق إلى الحياة) بمفهوم تجريدي أو ضبابي أو رومانسي كما قد يوحي للوهلة الأولى. فهو خلاصة لدراسة شبَكة العوامل شديدة التعقيد التي تؤثر في الأفراد والجماعات، وتساهم في إنتاج شروط حياتها وواقعها. كما أنها تعبّر عن سعي البشر

إلى الخلاص من كل أشكال التحكم والهيمنة والضبط والسيطرة التي تحكم حياتهم، وصولاً إلى انتزاعهم لحقهم في إنتاج شروط حياتهم وتسييرها، وإطلاق قدراتهم وتنميتها بعيداً عن السلطة. ولعل أول من نَحت هذا المفهوم بالعربية هو الشهيد عمر عزيز صاحب فكرة المجالس المحلية، والمساهم في تأسيس أولى المجالس المحلية في ريف دمشق وسوريا، وذلك قبل أن يتم السطو على المجالس المحلية واستخدامها كورقة هيمنة في كل التجاذبات السلطوية.

لا يهتم مفهوم (التوق إلى الحياة) بـ(المكونات) ويرى أن التركيز عليها هو إنشاء سلطوي يهدف إلى تكبيل البشر بمزيد من القيود بدعوى الهوية، وهو يدرس حياة الأفراد والجماعات والممارسات الاقتصادية والسلطوية والمعرفية والاجتماعية والطبقية التي تجعلهم دوماً في موقع المسيطر عليه، كما يدرس فعلهم الحياتي الذي يتوق إلى التحرر، ما يدفع آليات السلطة وأدواتها إلى صياغة أشكال جديدة من التحكم والسيطرة، والتناقض الأساسي هو بين دوافع البشر إلى الحركة والحياة من جهة، وفعل السلطة (بمفهومها الأوسع) للحد من هذه الدوافع والسيطرة عليها من جهةٍ أخرى.

الثورة السورية قامت أساساً بعد أن خنقت دوائر السيطرة السلطوية الأفراد والجماعات، وجعلت الاستمرار بالحياة بالأسلوب القديم مستحيلاً، وذلك عن طريق سياسات الإفقار والتهميش، والسيطرة على المجالات الحياتية الحيوية لحركة وفعل البشر، وطردهم المتزايد، وبأعداد كبيرة إلى هوامش المجتمع، لتنعم الطبقة المتنفّذة والمسيطرة بنمط تحكّم ورفاهية عالٍ في مربعاتها الأمنية والاقتصادية. الثورة السورية إن كانت نزاعاً لأجل الوجود والحياة، فهي ليست نزاعاً أهلياً بين (مكونات). وإذا كانت قد أُغرقت في التجييش الطائفي والهوياتي والتدخلات الإقليمية والدولية، فتلك هي بالضبط آليات السلطة في قمع (التوق إلى الحياة) والسيطرة عليه، بالإضافة إلى ما اقترفه النظام السوري من سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية التي دمرت التجمعات البشرية وحياة الناس.

إلا أن الثورة لا تنتهي وتفشل بهذه الصورة، حتى لو توقفت أو تراجعت أو تشعّبت سبلها مرحليّاً، ما دام التناقض الأساسي غير القابل للتهدئة والتأجيل قائماً. والنزاع (الذي ليس أهلياً) لن ينتهي ما لم تنتج عن هذا التناقض شروط اجتماعية أكثر عدالة وتحرراً. أما تقسيم المجتمع والبشر أفقياً إلى (مكونات)، ومحاولة إنهاء الصراع على

قاعدة توافق هذه المكونات، وإنشاء الدولة ونظامها الاجتماعي والاقتصادي على هذا الأساس، فهو لا يصب إلا في طواحين السلطة، وسيؤجج النزاع.

مفهوم (التوق إلى الحياة) لا يُعنى كثيراً بشكل وصيغة الدولة القادمة؛ فالدول بجوهرها -وخاصة في ظل التجاذبات ومراكز القوى والنفوذ والمصالح المتدخلة بالوضع السوري- لا تفعل أكثر من تقييد الإنسان وإخضاعه أكثر لمصالح وهيمنة القوى السلطوية، ولكنه (أي «التوق إلى الحياة») يناضل بكل قوة ضد أشكال الدول الفاشية والدينية والنيوليبرالية المتوحشة، وبالتأكيد دول (المكونات) والمحاصصة، ويعمل على الحدّ من تدخّل أي دولة وهيمنتها في حياة المجتمع، ويسعى لتحقيق أكبر استقلالية ممكنة للمجتمع عن جهاز الدولة وسيطرته، عن طريق انتزاع حق الناس في إدارة مجتمعاتهم ذاتياً، وإعطائهم المبادرة المستقلة، وفتح كل السبل أمامهم لإطلاق قدراتهم وطاقاتهم وتنميتها. كما أنه يعمل على اقتطاع حصّة من أرباح الرأسمال والسلطة (وهي أرباح لم تكن لتوجد لولا عمل وإنتاج البشر) لمصلحة المجتمع وتنميته المستدامة، وإخراج قطاعاته المهمشة من تهميشها، وإعادة الإعمار وتعويض المتضررين، فيما يمكننا تسميته (الدخل اللامشروط) وهو النسبة الأدنى التي يجب أن يحصل عليها الفرد من الدخل والأجور والتعويضات والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، والمبالغ التي يجب أن تصرف على دعم المشاريع والخدمات الأساسية وتعويضات البطالة. دون تحقيق هذا فإن النزاع سيستمر، والسلم الأهلي سيصبح حلماً بعيد المنال، أو بالأصح فإن الثورة ستستمر.

إحدى الصيغ العملية التي اقترحها الشهيد عمر عزيز لتفعيل (التوق إلى الحياة) هي المجالس المحلية، وهي متَّحَدات اجتماعية طوعية، غير سياسية، على مستوى قرية أو حي أو منطقة، تجمع بين الناشطين الثوريين والمقاتلين والوجوه الاجتماعية والناس العاديين، بغرض تسيير شؤون الحياة ذاتياً وجعل المهام الاجتماعية العامة كالعمل والإغاثة والأحوال الشخصية والدفاع شأناً من شؤون المجتمع المتحرر والمستقل، وليس مثاراً لهيمنة الدولة والضبط السلطوي، ودمج كل هذا في مسيرة العمل الثوري، لفرض «زمن الثورة» والقطع مع «زمن السلطة».

للمجالس المحلية، كما رأى عمر عزيز، أهمية أساسية في استمرار الثورة، ومنع طغيان عنصر منها على بقية العناصر، وعدم تمكين النظام من سحقها، والحفاظ على ديمقراطيتها الاجتماعية. إلا أن دورها لا ينتهي بعد إسقاط النظام، فهي ستشكّل عامل

ضغط مجتمعي على أي نظام جديد لمنع تغوّله وهيمنته على المجتمع، وانتزاع الحقوق المشروعة للناس، وضمان حل للنزاع يكون عادلاً وشاملاً للجميع.

وإذا كان مشروع المجالس المحلية قد تعرّض للكثير من التشويه ومحاولات الهيمنة، وغدا إنشاء المجالس وتعيين القائمين عليها مقاولة سياسية لبعض قوى المعارضة وبعض الجهات الدولية، فإن المجالس المحلية الحقيقية، والتي ساهم الشهيد عمر عزيز في إنشائها ما زالت قائمة، وتفعل فعلها بشكل ممتاز. ولعلّ مجالس ريف دمشق والغوطة الشرقية، هي مثال جيّد عما يمكن للمجلس المحلي أن يفعله اجتماعياً وثورياً؛ حيث مازالت تلك المجالس حتى اليوم قادرة على الحفاظ على كيان المجتمع، وتسيير شؤونه، وضبط العمل المسلح والمقاومة تحت غطاء مجتمعي، واتخاذ القرار السياسي والثوري دون هيمنة من أية جهة. وباعتقادنا، فإن المجتمعات السورية الثائرة، بعد أن عانت طويلاً من الدمار والفوضى، وخضعت لتسلّط أمراء الحرب والمتطرفين و(الداعمين)، وفساد (المعارضة) وفشلها، والآثار السلبية للعسكرة وغوغائية السلاح، ستعود قريباً لترمم نفسها، وتتخلّص من أشكال التسلط البربري عليها، وتواجه حرب النظام عليها، وعندها ستجد في نموذج المجالس المحلية السبيل الأفضل لإدارة شؤونها وتسيير حياتها وفرض زمنها الثوري من جديد. وكلّ التعويل في المستقبل على الفعالية الاجتماعية والحياتية للمجالس المحلية وغيرها من فعاليات الانطلاق والتحرر الاجتماعي المستقل.

التوق إلى الحياة بإطلاق طاقات البشر وتنميتها وتحقيق العدالة هو ما سيحطّم ويتجاوز كل السرديات الطائفية، التي تقسّم المجتمع أفقياً وفق منظومة الدولة الطائفية، لتسهيل الهيمنة عليه، وهو ما سيحقق السلم الأهلي والاجتماعي ويعزل كل عوامل النزاع، ويجعل البشر يتجاوزون التجييش الطائفي والهوياتي الرّخيص، ويصنعون المشترك الجمعي وقيم وثقافة الحرية، في نضالٍ مستمر لأجل الحياة وتملّك شروطها.

سوريا: فيما يؤجّج سلمها ويطفىء عنفها

ناريمان عامر

تمهيد

تبدو إشكاليةُ عوامل السلمِ والنزاع الأهلي للوهلة الأولى إشكاليةً سهلة التشريح، لكن في سوريا يكفي أن يقفَ مراقبٌ حياديٌّ على أحد خطوط التّماس الساخنة فيها، ويقرر الإصغاء إلى آراء المكون البشري من أطراف الصراع وممن يحيطون بهم على امتداد رقعةٍ جغرافيةٍ لا تتجاوز بضعة كيلومترات مربعة حيال حدثٍ جرى أمامه، حتى يدرك مدى تعقيد هذه الإشكالية. ويكفي أن يخرجَ من هذه البقعة ويعود إلى شبكته الإلكترونية ويصغي إلى آراء المهتمين المحليين والإقليميين والعالميين بالحدث نفسه حتى يخلص إلى أنّ ما يحيط بهذه الإشكالية يزيد من تعقيدها أيضاً!

عام ٢٠٠٩ قبل بداية الحراك في سوريا، قدّم البنك الدولي مؤشراً عن الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب في سوريا، وردت فيه البلاد بعلامة تصنيف سالب – ٠,٦٨، وهو مؤشرٌ ذاتيٌّ على استقرار أنظمة الحوكمة، يقيس احتمال ظهور أو حدوث حالةٍ من عدم الاستقرار (توترات إثنية، نزاع مسلّح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية،... إلخ). حيث تتراوح التقديرات ما بين –٢,٥ و+٢,٥ ، والقيم العليا هي الأفضل. كما قدّم مؤشر فاعلية الحكومة والذي حصلت سوريا فيه على علامة تصنيف سالبة – ٠,٦١ لعام ٢٠٠٩، وهو مؤشرٌ ذاتيٌّ على تقييم المواطنين للمفاهيم التالية من خلال التجربة المباشرة: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة. وتتراوح التقديرات ما بين –٢,٥ و+٢,٥ والقيم العليا هي الأفضل.

لم تكن هذه المؤشرات تعني شيئاً بالنسبة للحكومة السورية، وربما –مع بعض المبالغة – للمواطنين السوريين أيضاً، ذلك أن سوريا دولةٌ أمنيةٌ، استطاعت عبر العقود الثلاثة المنصرمة توطيد شكلٍ من العقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها يقوم على القمع مقابل الأمن، بينما تجد هذه الصيغة الأمنية مبررها الخارجي في إيديولوجيا المقاومة ذلك أن دول المواجهة غالباً ما تتطلّب جهازاً أمنياً يطبق على الدولة والمجتمع معاً. لذلك طالما تمّ التعامل مع هذه المؤشرات بكثير من الاستخفاف من قبل الحكومة، وكثير من اليأس من قبل العناصر الناشطة الطامحة للتغيير في المجتمع.

يختلف الكتّاب والمحلّلون في تحديد السبب الرئيس الذي أخرج الناس من بيوتها طلباً

للتغيير بداية، وإصراراً على إطاحة النظام في نهاية المطاف. فأسباب الصراع عديدةٌ ومتنوّعةٌ، يحيلها المحلّل السياسي إلى الاستبداد الحكومي وحالة الإطباق الأمني، أي تفريغ المجتمع من السياسة وجعلها شأن النظام القائم دون السماح لأيٍّ فصيلٍ سياسيٍّ مختلفٍ بالتشكّل ومن ثَمّ بالمشاركة السياسيّة الفاعلة، الأمر الذي أفضى إلى تهميش المجموع عن إدارة شؤون حياتهم نتيجة إقصائهم عن المشاركة في النظام السياسي. بينما يرى بعضُ الباحثين الاقتصاديين أن السبب الرئيس يعود للوضع الاقتصادي المتدني الذي عانى منه المجتمع السوري، وارتفاع حدّة التفاوت الطبقي في المجتمع وبشكل خاص بعد فتح السوق ولبرلته التدريجية. ويحيل الباحثون الاجتماعيون هذه الانتفاضة المجتمعية إلى أسبابٍ بنيويةٍ تتعلق بطبيعة المجتمع السوري، باعتباره موزاييكاً اجتماعيّاً تتعدد فيه الأعراق والقوميات والإثنيات والأديان والمذاهب، دون أن تتوافق بشكلٍ عميقٍ على هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ. تتنوع الرؤى التي تجد ما يبررها في تحديد المسببات الأساسية، وأغلبها يحمل صوابها وبراهينها في أنماط الصراع المختلفة، إلا أننا نميل إلى ترجيح ثقل اللحظة الخارجية في انتقال كلِّ المسببات الحاضرة والموجبة للحراك من كونها إمكانية، إلى التحقق بالفعل. فموجة الحراك التي ضربت المنطقة العربية ابتداءً من تونسَ وصلت ارتداداتها إلى سوريا، وتلمّس السوريون التواقون للتغيير إمكانيةً لدعم مطلب التغيير من الخارج، إنه بالضبط انفتاح لحظة الداخل على الخارج. داخل يسعى للتحرر من الاستبداد وما نتج عنه مع خارجٍ وجد فيها فرصةً لإعادة ترتيب المنطقة وفق ما تقتضي مصالحه. سيناريوهات سقوط الأنظمة في الدول التي سبقت سوريا كان لها أثرٌ سلبيٌّ، فالعجالة والاطمئنان إلى أن سقوط النظام السوري سيكون من الحتميات التاريخية، مضافاً إليه العنف التدريجي في تعامل النظام مع الحراك، مع ما يعانيه المجتمع السوري أصلاً من خواءٍ سياسيٍّ، ولاحقاً تشرذم المعارضة، وانتقال الحراك من المدن إلى الأرياف، وأخيراً العسكرة. كلُّ ذلك حال دون تبلور كيانٍ سياسيٍّ منظم جامعٍ للمطالب السورية في مواجهة نظام متعنّتٍ داخلياً ولاعبٍ ماهرٍ خارجياً. بل يمكّن القول بتشظي تلك المطالب إلى مطلبياتٍ مشتتة ومختلفة، وفي بعض الأحيان متناحرة. ولعل أفضل توصيفٍ للمشهد السوري الآن هو ذاك الذي تقدمت به الإسكوا في إطار مشروع الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سوريا:

الأكيد اليوم هو أن للمشهد السوري مركباتٍ متعدّدةً ومتنوعةً وقد تكون متناحرة.

وإذا كان المشاركون مختلفين على الوزن النسبي لكل مكوّنٍ، إلا أنهم أقرّوا بأن المشهد الذي يزداد تعقيداً كل يومٍ يتألف من عدّة مكوّناتٍ تشكّل سماته الكلية مجتمعةً وهي تحمل أوزاناً مختلفة:

- مطالبة بالإصلاح السياسي والإداري ومكافحة الفساد.
- فعل انتفاضي مناهض للسلطة المركزية.
- اقتتال على الحكم.
- نزاع طائفي.
- صراع قومي.
- صراع طبقي.
- صراع الأرياف والمدن.
- صراع أجيال.
- تنافس عشائري.
- صراع خارجي بالوكالة.
- صراع على تقسيم سوريا واقتسام مواردها.
- إجرام منظّم واقتصاد حرب غير مشروع.

جميع هذه المكوّنات تتخذ أبعاداً إما عسكرية أو سلمية أو مدنية أو سياسية. وقد رأى المشاركون في إطار مشروع الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سوريا بأنه من الضروري تحليل واقع تجليات المشهد (عسكري، مدني، سياسي)، ومكوّناته المركّبة (انتفاضي، طائفي، قومي، طبقي، خارجي بالوكالة، إلخ)، وتحديد المساهمين في كلٍّ منها ومحاكاة مصالحهم وتوجهاتهم. سيكون شكل الحل السياسي للأزمة غامضاً، ولكن من الضروري البحث من الآن عن نقاطٍ تقاطعيّةٍ قد تُبنى عليها تفاهماتٌ لاحقةٌ في رسم خارطة طريقٍ لحلٍّ توافقيٍّ تمهيداً للانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة.

ولفهم طبيعة الصراع في سوريا، لا بدّ من إجراء دراسةٍ تحليليةٍ لكل الفرقاء المعنيين، للإحاطة بمصلحة كل جهةٍ وتقييم نفوذها. لذا تجب الحيطة في ضوء التغيّرات المتسارعة على الساحة وتجنّب التبسيط في تناول مسبّبات الأزمة وتوصيفها، لأن الاختزال الذي يستخدم إعلامياً لوصف ما يجري في سوريا لم ولن يخدم الحل(١).

سيناقش البحث المقدّم هنا في عوامل النزاع الأهلي والتي تؤجج الصراع وتطيل من

(١) الاسكوا: ورقة التحوّل نحو الديمقراطية: أسس الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات، الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سوريا، كانون الأول ٢٠١٢.ص ٤.

عمر ما أصبح يدعى بالأزمة السورية، وأيضاً في عوامل السلم الأهلي التي تخفف من حدة النزاع وتساهم في احتواء الصراعات من أجل تجنيب المجتمع ما لا تحمد عقباه. يتكئ البحث على آراء مجموعةٍ من الناشطين السوريين الذين ساهموا في ورشات عمل ضمن مشروع الإعلام المدني التابع لـ**CCSDS** كمتدربين ومدربين وإداريين، والمنتمين لمنابتَ اجتماعيةٍ وطبقيةٍ مختلقةٍ ضمن شريحةٍ عمريّةٍ ما بين ١٨–٤٠ سنة. سيناقش البحث تلك الآراء عبر جمع الخلاصات بعناوين أساسية ومن ثَمّ من حيث مقاربتها للواقع. وبالتالي سيحضر في النص العديد من المناهج جنباً إلى جنب، لكن سيكون للمنهج الوصفي التحليلي الحضورُ الأكثرُ كثافةً؛ ذلك أننا مازلنا نتعامل مع حدثٍ جارٍ يحمل معه متغيراته بشكلٍ يكاد يكون يومياً. كما سيحضر المنهج البنيوي حين نقاش ظاهرةٍ ما باعتبارها نتيجةً مفصولةً عن سياقها التاريخي وبعلاقتها المشكّلة لها آنياً، سيخفت حضور المنهج التاريخي، ذلك أن ثقل الأزمة السورية أفضى إلى إنتاج العديد من الدراسات والأبحاث التي تتناول المجتمع السوري بمكوّناته وتاريخه السياسي الاجتماعي القريب، بينما يسعى البحث إلى تقديم ما يمكن أن يكون نظرةً مكثفةً للحدث باعتباره نتيجةً واستشرافَ آليات للتعامل مع هذه النتيجة.

يحتضن البحث أربعة محاورَ أساسيةٍ يتفرع عنها عناوين فرعية:

أولاً: في نقاش آلية العمل لـ(عوامل السلم والنزاع الأهلي).

ثانياً: في عوامل الصراع الأهلي.

ثالثاً: في عوامل السلم الأهلي.

رابعاً: في محاولة استشراف رؤى واقتراحات.

أولاً: في نقاش آلية العمل لـ «عوامل السلم والنزاع الأهلي»:

قامت فكرة العمل على جمع آراء مجموعةٍ من الشباب السوري في المرحلة الحالية، حول فكرتين محدّدتين:

الأولى: تحديد العوامل التي تساعد في ترسيخ السلم الأهلي في سوريا.

الثانية: العوامل التي تسهم في ازدياد العنف وتأجيج النزاع الأهلي.

انحصرت المشاركات بالفئة العمرية الشابة (ما بين ١٨–٤٠ سنة) كون معظم المشاركين إعلاميين خضعوا لورشاتٍ تدريبيّةٍ أقامها مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا. مع الحرص على التنوع الجغرافي للمشاركين والهويات القومية أو الطائفية التي ينحدرون

منها. حدد المشاركون في دورات التدريب الإعلامية التي يقيمها المركز عواملَ تسعةً، اتفق عليها المشاركون لموضوعة السلم الأهلي، وتسعة عواملَ أخرى لموضوعة النزاع الأهلي. ثم شارك كلٌّ منهم برأيه بما لا يتجاوز السطرين، على كل عامل من العوامل، حتى جمع فريق الإعداد ما يقارب العشرين رأياً متمايزاً حول الموضوع المعالج.

بعد الاطلاع على صيغة العمل وآراء المشاركين، وبعد قراءة نبذة عن حياتهم الشخصية ومنابتهم الاجتماعية يمكن الإشارة إلى ملاحظتين قد تشكلان عوائقَ منهجيّةً في التعامل مع موضوع قضيته الأساسية عوامل السلم والنزاع بين فريقين:

أولاً: يتضح من خلال قراءة المشاركات أن العينة المنتقاة من المجتمع السوري هي عيّنةٌ تمثل شريحة المعارضة، ويغيب عنها حضور تمثيل لشريحة الموالاة على الرغم من حضور بعض الآراء التي تمثل رأياً وسطياً. إنّ غياب شريحةٍ شبابيةٍ من الطرف الآخر المعني أيضاً بالصراع، ينتج أحاديّةً في الرؤى لتتمخّضَ النتائج النهائية عن رأيٍ لأحد أطراف النزاع في حلِّ الإشكال القائم أكثر منها رؤية مشتركة بين فصلين متنازعَين على أرض الواقع.

ثانياً: تركيز العمل على اختلاف المنابت الاجتماعية دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التخصصات وتضمين الكوادر المتخصصة في المجتمع السوري أو المعنية به، الأمر الذي يجعل توصيف الحالة أشبه بالخبر الإنشائي لصالح غياب اللغة الرقمية أو الإحصائية، لتصبح النتائج بالتالي أقرب إلى الرغبات منها إلى الوقائع. مع الإشارة إلى أن هذا الإشكال يطال أغلب من حاول العمل بالقضية السورية، مع استثناءاتٍ قليلةٍ. ومن هنا تجب الإشارة إلى ذلك، في سبيل تدعيم الأبحاث القادمة بلغةٍ رقميّةٍ وإحصائيةٍ تبنى عليها نتائج أكثر دقة.

لذلك سيتعامل البحث مع الآراء والاستخلاصات الناتجة عن ورشة العمل هذه باعتبارها وجهة نظرٍ لمجموعة متنوعةٍ من شباب المجتمع السوري التواقين للتغيير ورؤاهم. أي باعتبارهم -بتلّوّناتهم- جزءاً من المشهد العام سيسعى البحث لاستكمال هذا المشهد من زواياه المختلفة.

في عوامل النزاع الأهلي:

يحيل نقاش عوامل النزاع الأهلي التي تمزق المجتمع السوري الآن في ورشات العمل

المذكورة آنفاً إلى:

١٠. إقصاء الآخر الشريك الاجتماعي أو السياسي في البلاد.

١١. الانتقام السياسي.

١٢. الانتقام الطائفي.

١٣. صراع القوميات المتعددة في المكوّن السوري: الكرد / الأرمن / الشركس/ العرب/ الآشوريين / السريان.

١٤. غياب الممارسة الديمقراطية.

١٥. قلة الثقافة حول معتقدات ووضع الأقليات الاجتماعي.

١٦. التدخل الدولي ومآلاته.

١٧. الصراع الطبقي والاقتصادي.

١٨. التقوقع على الهوية العربية.

ويمكن وضع تلك العوامل تحت عناوينَ جامعةٍ، واختصارها بـ: إشكال الهوية، الوضع الاقتصادي. وسيناقش ما لم يدرج تحت عنوان رئيس، ضمن السياق، أو سوف يدرج تفصيلاً ضمن عوامل السلم الأهلي.

إشكال الهوية:

باستشهاد طويل لصبحي العمري، أحد الضباط الذين خاضوا غمار الثورة ضدَّ العثمانيين وشهد معركة ميسلون ضدَّ الفرنسيين، يعكس فيه هذه المسألة ومآلاتها مع رحيل العثمانيين: «خرجنا من الحكم التركي ونحن متفرقون مفكّكون إلى مسلم، مسيحي، شيعي، سني، إسماعيلي، نصيري، ودرزي. ومن القوميات الأخرى: تركي، تركماني، شركسي، كردي، ألباني، أرمني. وجميع هذه الديانات والمذاهب والقوميات مختلفةٌ مع بعضها، كلٌّ منها تعتبر نفسها غريبةً عن الآخرين، وتعتقد أنها مغبونةٌ مهضومةُ الحقوق. لقد كان المسيحيون بصورةٍ عامّةٍ لا يزالون تحت تأثير الماضي. فقد كان المسيحي في العهد العثماني مواطناً من الدرجة الثالثة، لا يشعر أنه مواطنٌ له حقوقٌ وعليه واجبات، فلا يعقل أن ينقلبوا بمجرد خروج الأتراك قوميين عرباً وينسوا كلَّ ما مرَّ بهم، من مظالمَ وإهاناتٍ خلال تلك القرون الطويلة، وهكذا كانت أكثرية المسيحيين، غير مرتاحة للحكم الوطني فبقوا أصدقاء لفرنسا. أما اليهود فهم شعبٌ عدوٌّ لكلِّ ما هو غير يهوديٍّ يفضلون أن يكونوا تابعين لأي حكمٍ أجنبيٍّ. والشيعة

في حيهم منكمشون يشعرون بغربتهم عن الأكثرية السنية، وقد لجأ عددٌ غير قليلٍ منهم للحصول على الجنسية الإيرانية لتحميه من ظلم الدولة، والنصيرية في جبالهم، منعزلون تحت وطأة الفقر والجهل والإهمال، لا يعرفون عن الحكم سوى أنه ضريبةٌ إلى الجابي في يد الجاندرمه (الدرك)، وهكذا الإسماعيليون المرتبطون مذهبياً واجتماعياً بآغا خان، والدروز في مناطقهم الجبلية يشعرون بغربتهم عن جميع من يحيط بهم، وهم دائماً في ريبة وعدم اطمئنان، والحكومة في نظرهم عدوٌّ متربصٌ بهم. أمّا الأقليات العنصرية كالأتراك والشراكسة والتركمان وغيرهم فبقي ولاؤهم للأتراك يعتبرون أن هذه الحركة العربية التي فصلتهم عن الأتراك المسلمين بالتعاون مع الإنكليز الكفار حركةٌ خائنةٌ، ويتفق معهم بهذه الفكرة أكثرية رجال الدين المسلمين والكثير من العامة»(٢). هذا ما كان من أمر المكوّنات الاجتماعية لكيانٍ سوريٍّ لم يولد بعد، لم يكن الانتماء إلى سوريا ما بعد الدولة العثمانية أكثر من رؤى سياسيةٍ بدأت النخب السياسية السورية تنادي بها، ولم تكد الدولةُ السورية تعلن عن ذاتها ١٩١٨، ولم تكد تشرع ببناء هويتها كانتماءٍ ومؤسساتٍ حتى أعلنَ الفرنسيون إجهاضها قبل الولادة عام ١٩٢٠. ومع دخول الفرنسيين واحتلالهم لسوريا قاموا بتقسيم هذا البلد إلى دويلاتٍ كرست حدود الهويات ما قبل الوطنية على حساب هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ. الأمر الذي سيستمر زماناً لم ينته بعد. وبعد الخلاص من هذا الاحتلال ظهرت هوياتٌ عابرةٌ للوطن غير آبهةٍ به.

فمنذ أنْ نقض البريطانيّون وعودهم للعرب، وابتُترت دولة سورية المنبثقة، تنفيذاً لاتفاقيّة سايكس-بيكو، على نحوٍ جائرٍ باقتطاع لبنان والأردن وفلسطين منها، بينما عُهِد بما تبقّى منها إلى «انتدابٍ» فرنسيٍّ. لم يكن للحكم الفرنسيِّ أن يُفرضَ قبل الهزيمة العسكريّة التي مُني بها الجيشُ العربيُّ في ميسلون، والقمع الهائل للعديد من الثوار في بداية العشرينيّات. وإذا كان لبلاد الشام، بوصفها وحدةً جغرافيّةً-تاريخيّةً طبيعيّةً، أن تصبح بؤرةً للهويّة قابلةً للحياة، فإنَّ دولة سوريا البتراء كان ينظر إليها منذ ولادتها من قبل معظم السوريّين على أنّها مُحدثٌ مصطنعٌ للإمبرياليّة، لا يستحقُّ الولاء العاطفيَّ. في ظلِّ هذا الخواء، كانت ثمّة مبادرةٌ من قبل الحزب السوريِّ القوميِّ الاجتماعيّ للتشجيع على هويّةٍ إقليميّةٍ «سوريويّة» تتمايز عن العروبيّة، بينما تراجعت بعضُ الأطراف السياسيّة الأخرى إمّا إلى هويّاتٍ ثانويّةٍ، أو إلى إيدولوجيّاتٍ عالميّةٍ أوسع

(٢) صبحي العمري، سلسلة أوراق الثورة العربية (٣)، ميسلون... نهاية عهد، دار رياض الريس، لندن، الطبعة الأولى: ١٩٩١.ص ٥١-٥٢.

كالإسلام أو الشيوعيّة.(٣)

يذكر السوريّون بفخرٍ أنَّ أبناء ما ينوف عن العشرين ديانةً ومعتقداً مختلفاً قد عاشوا في بلادهم على مدى قرونٍ، تنتمي إحدى عشرة منها إلى الديانة المسيحيّة، لعدم توفّر كنيسةٍ مسيحيّةٍ تؤدي دور القوّة الموحّدة بعد الأسلمة. من بين هذه الطوائف الرومُ الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والموارنة والبروتستانتيّون والنسطوريّون واللاتين والكلدانيّون. وتتعمّدُ الحكومة ألا تحتفظَ بأيّة إحصاءاتٍ رسميّةٍ حول المجموعات الدينيّة، لذا فإنَّ التقديرات تختلف. ووفقاً لأحد المصادر يصل تعداد السنّة إلى ٦٩ بالمئة من السكّان، بينما يمثّل المسيحيّون بمختلف معتقداتهم ١٤,٥ بالمئة، والعلويّون ١٢ بالمئة، والدروز ٣ بالمئة، والإسماعيليّون ١,٥ بالمئة. وبعيداً عن كلٍّ ما سبق، ثمّة أيضاً أقليّةٌ شيعيّةٌ صغيرةٌ. وبما أنَّ السنّة يميلون إلى الإنجاب أكثر من المسيحيّين والعلويّين، وبسبب ميل المسيحيّين إلى الهجرة أكثر من غيرهم، فإنَّ هذه الأرقام تنحرف لصالح السنّة، وغالباً ما يُشار إلى الرقم ١٠ أو ١١ على أنّه نسبةُ المسيحيّين، وكذلك العلويّين. الكثير من المسيحيّين قد هاجروا مسبقاً لكنّهم ظلّوا مسجّلين لدى السلطات على أنّهم مقيمون في سوريا.

يتقاطع الانتماء الدينيُّ مع الهويّة الإثنيّة، فتسعون بالمائة من السوريّين هم من العرب، ويعيشون جنباً إلى جنبٍ مع الكرد والأتراك (معظمهم من السنّة)، والأرمن المسيحيّين، والشراكسة (الذين نقلهم العثمانيّون من القوقاز ووطّنوهم في سوريا)، والآشوريّين المنتمين لمعتقداتٍ مسيحيّةٍ قديمةٍ متنوّعةٍ والذين ما زالوا يتحدّثون الآراميّة، لغة المسيح(٤). وهنا يمكن الحديث أيضاً عن أقلية اللاجئين الفلسطينيين، ومؤخراً اللاجئين العراقيين، الذين باتوا يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي السوري.

هكذا تمَّ وصف التنوّع والموزاييك السوريّ، نسيجٌ اجتماعيٌّ متلوّنٌ ومتآلف. لكن ما لم يوصف وما لم يتمَّ تناوله، واعتُبر لعقودٍ خطوطاً حمراءَ هو مدى متانة هذا النسيج، ومدى انسجام الطوائف والإثنيّات مع بعضها، والأكثر ألماً مدى تجذّر الهويّة الوطنيّة، أمام هويّاتٍ أهليّة «ما قبل وطنيّة» وهويّات «قوميّة» وآمالٍ بهويّةٍ أمميّةٍ وإسلامويّة. هذه الهويّات المتجاورةُ المميّزة للمجتمع السوريِّ يُضاف إليها مكوّنات الهويّة الأخرى التي يتقاطع بها المجتمع السوريُّ مع غيره من مجتمعات المنطقة وأهمّها: المكوّن الإيديولوجيُّ

(٣) انظر: رايموند هينبوش، سوريا ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار، تقديم رضوان زيادة، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠١١، الطبعة الأولى.

(٤) كاريستين ويلاند ، سوريا :الاقتراع أم الرصاص، ترجمة حازم نهار، مراجعة رضوان زيادة، دار رياض الريس، بيروت ٢٠١١.

والطبقيّ والعشائريّ، فينتج لدينا هويّةٌ هجينةٌ لم تتأصّل بعد. كانت هذه الهويّة مغفلةً طوال مرحلة تشكّل الدولة السوريّة، وعزّز البعد القوميُّ لدولة الأسد الأب إغفالها، وأجّل تأصيل هويّة سوريا (الوطن)، لصالح هويّةٍ قوميّةٍ عربيّةٍ طارئةٍ، وتمَّ التعامل مع هذه المكوّنات بشكلٍ تحاصصيٍّ ضمناً، بحيث امتصَّ النظام السوريُّ القائم منذ عهد الرئيس الراحلِ حافظ الأسد هذا التنوّع عبر مشاركته في الحكومة بحصص تقابل الثقل الاجتماعيّ لكلٍّ منها، بينما يتمُّ تصدير هذا التشارك في القنوات الإعلاميّة باعتباره وصول الأشخاص المناسبين للأماكن المناسبة لهم. وبذلك لم يكن تمثيل الموزاييك الاجتماعيّ السوريّ في الميدان السياسيّ إلا عبر رؤى حكوميّةٍ انتقائيّةٍ تنسجم مع خطط النظام القائم بالإطباق على المجتمع، ومن ثمَّ إعادة دمج هذا التنوّع سياسيّاً ليبرزَ من جديد اللون الواحد. ومع انطلاق الحراك الشعبيّ في سوريا تمَّ الانزياح: انزياح التنوّع من الحقل الاجتماعيّ السوريّ، لنراه الآن ينتقل إلى الحقل السياسيّ ليتلوّن بعده الوحيد. ذلك أنَّ التصدّع الذي أنجزه الشارع السوريُّ لفعل الهيمنة ساهم وبشكل كبير في تفلّت عناصر الفعل السياسيّة الخاملة من المسار الواحد، وجاء الموقف من الحراك والنظام السوريّ ليضيف تصنيفاً جديداً لأفراد المجتمع السوريّ (موالاة-معارضة)، ليُحدِثَ انقساماً عموديّاً على ذلك التنوّع الأفقيّ، وليزيد من تشظّي الهويّة السوريّة البتراء.

هذا التنوّعُ في المكوّنات الثقافيّة والاجتماعيّة ومن ثم السياسية للمجتمع السوريّ أفضى إلى تعدّد مستويات الهويّةِ الواحدة وفقاً لانتماءات الأفراد المختلفة من دينيّةٍ وعرقيّةٍ ومناطقيّةٍ وعشائريّةٍ وإيديولوجيّة، لتنتج الهويّة بوصفها مزيجاً اجتماعيّاً معقّداً جدّاً لا يمكن تبسيطه بالتقسيم إلى دينيٍّ أو عرقيٍّ أو طبقيٍّ أو مناطقيٍّ أو سياسي فقط. وهنا يتبدى أثر الثقافة بالمعنى الأنثربولوجي واضحاً للعيان. ونقصد بالمعنى الأنثربولوجي للثقافة: الثقافة من حيث هي مركّبٌ معقدٌ من العادات والتقاليد والقيم والسلوك، تتبلور في شكلٍ اجتماعيٍّ معيّن، وتميزه عن غيره وتكشف عن الفروق بين الجماعات. وهي في الحالةِ السورية اختلاطٌ بين السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي -ولعل العامل الدينيَّ هو الأكثر حضوراً- الأمر الذي أفرز تشكيلاتٍ اجتماعيةً متباينةً من حيث تلقّيها للحدث في الشارع السوري: مذهبياً لم يكن للمسيحيين كتشكيلٍ اجتماعيٍّ أي تفاعل مع الحدث الثوري في سوريا، بل اقتصر الأمر على بعض الحالات الفردية. موقف يعبّر عن خوفٍ من (إسلاميةٍ) جديدةٍ قد تعمل على

إقصائهم من مساحة الحضور المقبولة والناتجة عن حداثة النظام السوري الشكلية. طائفياً: تشكل الطائفة العلوية التشكيلة الاجتماعية الرئيسة المدافعة عن بقاء النظام السوري. وهي ترى بقاءها من بقائه، فهي ترى في دفاعها عن النظام السوري دفاعاً عن وجودها حتى البيولوجي منه! بينما يراوح تلقّي الإسماعيلية للحدث بين اندفاع تثيره الروح المتمردة تاريخياً وانكفاءٍ يحمل عليه خوف من تكفيرٍ سنيٍّ أو اقتتال مع العلوية. وتلتزم الطائفة الدرزية كتشكيلٍ اجتماعيّ الحياد، وذلك بسبب غياب المفهوم الجهادي من البنية الاجتماعية، والحسم المتواطأ عليه بالتخلي عن الصراع من أجل السلطة بحكم الأقلوية، واختزال النضال الوطني بالنضال ضدَّ المحتل الخارجي. وعلى الرغم من خروج مجموعاتٍ من الشباب تتّسم بالنخبويّة العلمية والثقافية كحالةٍ متمايزةٍ نسبياً عن باقي المناطق، إلا أن صعوبةَ خلخلة البنية الاجتماعية الدرزية حتى الآن دليل على طغيان العامل الأنثربولوجي على الإيديولوجي.

تعتبر (السنّة) الحامل الأساسي للحدث السوري، لكنها ومع ذلك تشكيلةٌ غير متجانسة. حيث تظهر العوامل الأخرى بشكلٍ واضح: فبروز العامل القومي عند الكرد مثلاً يجعل تلقي الحدث مختلفاً ويتماشى مع أكبر قَدرٍ ممكنٍ من المكتسبات التي تخدم القضية الكردية والتي تتضح في هذه المرحلة بشكلها الأوضح. وبروز العامل الاقتصادي عند تجار دمشقَ وحلب يجعلهم خارج الحدث، وبروز بعض العوامل الاجتماعية التي من أبرزها الخوف من الجديد والمحافظة يستثني فئة أخرى. بينما تبرز حماة وجسر الشغور وإدلب وريف دمشق بقوةٍ، مدفوعةً بذاكرةٍ دمويةٍ عن الحالة القمعية التي عانى منها التيار الإخواني السوري. تساندها درعا، ودير الزور والبوكمال ببنيتهما العشائرية وأخلاق النخوة. ويحتدم الصراع في مناطق التماس الطائفي ابتداءً من بانياس انتهاءً بحمص مروراً باللاذقية، حيث يزداد الاحتقان بين أغلبيةٍ تشعر بأقلويتها وأقليةٍ لا تريد التنازل عن سيادتها.

وتبرز في هذا السياق أقليةٌ سياسية هي من كلِّ الأديان والطوائف مفارقة للانتماء ما قبل الوطني، مختلفة العقائد والإيديولوجيات، تسعى لتكريس العمل المدني، وتشكيل خطابٍ سياسيٍّ راقٍ، ومنهجة الحراك الشعبي تجاه الأهداف المشتركة. لكنها عاجزةٌ حتى الآن عن الانخراط الحقيقي في الشارع المتحرك وعاجزةٌ حتى الآن عن إنتاج خطابٍ سياسيٍّ موحّد!

طغيان العامل الأنثربولوجي على المشهد السوري والتلوّن العصيُّ على الدمج يضعه أمام مأزقين: مأزق الهوية بوجهها الداخلي، ذلك أنّ الهوية الوطنية في سوريا هويّةٌ مدمجةٌ بالهوية القومية، والهوية القومية (السورية الصنع) تجد نفسها أمامَ تساؤلاتٍ بلا ردود علنية، بل وتتناقض مع تنامي طلب المكوّن الكردي لحضور قوميته جنباً إلى جنبٍ مع القومية العربية. وفي سبيل مطلب التغيير تمَّ تجاهل هذه الهوية تماماً من قبل الشارع السوري، الذي يحاول الآن تصنيع هويّةٍ خاصّةٍ لم تتحدد معالمها بعد. الأمر الذي أفضى لظهور تيارات ما قبل وطنية تحاول فرضَ تصوراتها، الأمر الذي يهدّد السلم والتعايش الأهلي.

والمأزق الثاني: مأزق الهوية بوجهها الخارجي؛ ففي ظلِّ العولمة لم يعد الشأنُ الداخلي في أي دولةٍ مع حفظ الفروقات شأناً داخلياً وفي إطار سياسة النظام العالمي التي تعمل على إنعاش الهويات غير المثمرة تاريخياً على حساب الهوية الوطنية. قد يشكل هذا التلوّنُ السوري الهائل عتلةً سياسيّةً للنظام العالمي في فرض هويةٍ من الخارج ترعى ما يراه مناسباً لبلدٍ يتمتع بأهميةٍ جيوسياسية بالغة التعقيد، بلد طالما كان ضالاً عن الطريق(٥).

لا يزال الحدث في سوريا مستمراً، الهوية الجديدة كالهيولى تحوي كل العناصر، لكن الشكل الذي سينبثق عنها، سيكون محكوماً بالاتجاه الذي ستذهب إليه البلد مع تطور مجريات الحدث، وهنا سيكون إشكال الهوية سيفاً ذا حدّين؛ فإما إلى التذرّر والذي سيكون نتيجةً لصراعٍ طويل الأمد واقتتالٍ أهليٍّ في سبيل وضع الحدود والضوابط لهوياتٍ منبثقةٍ عن الهوِية السورية، والتي غالباً ما ستكون هويات ما قبل وطنية، لاتمتلك القدرة بذاتها أن تخرجَ عن منطق العشيرة كآلية عمل، وذلك لغياب الإمكانيات المادية لبروز دولٍ بالشكل الحديث ضمن هذي المعطيات، أو التوافق على تمكين هويةٍ سوريةٍ جامعةٍ ضمن حدود الدولة السورية الحالية عبر توافقات من قبل كلِّ شرائح المجتمع، وإنشاء عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ مترافقٍ مع إرادةٍ واعيةٍ من قبل السوريين في تجذير هويةٍ وطنيةٍ سورية مبتغاة. لكن هذا لن يتمَّ قبل إيقاف رحى الحرب الدائرة والتوافق على تسويةٍ ما تضمن حضور كلِّ أطياف المجتمع السوري.

المشكل الاقتصادي:

يُعتبر العاملُ الاقتصادي من أهمِّ العوامل المولّدة للعنف تاريخياً، ولعل الفقراءَ هم

(٥) انظر: ناريمان عامر، «سقوط الواقع السوري بينالإيديولوجيا والوضع الطبيعي»،.ملحق نوافذ، جريدة المستقبل،٢-١٠-٢٠١١

على الدوام وقود المعارك والحروب الطويلة. أشار المشاركون في ورشات عمل مشروع الإعلام المدني لهذا العامل، وقد تفاوتت رؤاهم بين التأكيد على أنه العامل الأساس في النزاع الدائر: «إن العامل الماديَّ من أهم عوامل قيام الثورة في سوريا، والزمرة الحاكمة أفرزت طبقةً من رجال الأعمال الجدد من باطنة النظام، سعت للفساد وتحكّمت بمقدرات الدولة»يزن الشعراني. وصولاً إلى رأي يقول بتواري عواقب الاقتصاد الآخذ بالانهيار أمام الانهيارات الاجتماعية «في ظل النزاعات السياسية والطائفية والعرقية لا أرى للصراع الطبقي مكاناً بين عوامل النزاع الأهلي في سوريا»ياسمين مرعي. ولعل البحث يتفق مع وجهة النظر هذه، حيث ستظهر نتائجه الخلل الاقتصادي الذي أدّى إلى ظهور طبقة رجال الأعمال التي أشار إليها يزن، وتراجع هذا العامل «الانهيار الاقتصادي» في أتون الأزمة كما أشارت ياسمين.

يقدّم محمد جمال باروت دراسةً جادةً عن الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، يشرح فيها بنيةَ الاقتصاد السوري، والأسباب التي أدّت إلى زيادة التفاوتِ الطبقي وتراجع التنمية البشرية على الرغم من ازدياد معدل النمو. فقد هدفت الخطةُ الخمسية العاشرة التي وضعتها الحكومةُ السورية قبل عقدٍ من انطلاق الحراك في سوريا إلى تحريرٍ ليبراليٍّ للسوق، بتضافرٍ مع الإرادة السياسية لاستعجال قطف ثمار النموِّ العام في المنطقة، وجذبها إلى الفضاء الاستثماري السوري، مع تطوير شريحةٍ ديناميةٍ نشطة من رجال أعمالٍ جددٍ يتميزون بقابليتهم للتعولم وبناء تحالفاتٍ استراتيجية واندماجية مع فوائض رأس المال الخليجي والسوري المغترب والأجنبي. وقد استطاعت الحكومةُ السورية التقاط أكبر حجم ممكنٍ من الفوائض المالية الخليجية والسورية المغتربة الضخمة، بتأثير (الفورة المألية) بغية تحقيق رفع سريع لمعدل النمو الاقتصادي. وتمكّنت هذه السياسات- بالفعل- من تحويل سورياً من دولةٍ يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، ومصدرة للاستثمارات عام ٢٠٠١، إلى جاذبٍ قويٍّ نسبياً لها عام ٢٠٠٥ بسببٍ من تسارع وتيرة تساقط بعض آثار الفوائض المالية النفطية تلك في فضائها الاستثماري، وهو تساقطٌ يُعدُّ بدوره جزءاً من تساقط هذه الآثار في الفضاءات الاستثمارية في الدول العربية.

اقترن الاندفاعُ نحو جذب الاستثمارات بتكوين شريحةٍ جديدةٍ من رجال الأعمال السوريين، هي الموجة الثالثة الكبرى التي شهدها الاقتصادُ السوري، خلال العقود

الأربعة الأخيرة، في عملية إعادة تكوين شرائح رجال الأعمال. ترتبط بمرحلة التحوّل من الإصلاح المؤسسي إلى التحرير الليبرالي الاقتصادوي في العشرية الأخيرة، تقوم سياسة هذه الشريحة من رجال الأعمال على حماية (احتكار القلة) أكثر مما تقومُ على سياسة (الملعب المنبسط) التي تبنّتها الخطةُ الخمسية العاشرة؛ سياسة الملعب المنبسط التي تتجه نحو العمل من أجل تحقيق التوازن بين مقتضيات الكفاءة ومتطلّبات العدالة، ففلسفة الملعب المنبسط تعني أن يواجه جميعُ اللاعبين في الساحة الاقتصادية القواعدَ نفسها، بعامة، في إطار بيئةٍ مؤسّسيةٍ وتشريعيةٍ مناوئةٍ للاحتكار وحامية للمنافسة. لكن النتيجة كانت بروزَ ظاهرة احتكار القلة ونشوء نوعٍ من المنافسة الاحتكارية بين أقطابها الأقوياء كبديلٍ عن المنافسة الحقيقية التي تفرضها قواعد السوق الرأسمالية الحقيقية.

وبذلك ظهر تحوّلٌ للمشاريع الكبرى نحو ما يوصف برأسمالية المحاسيب، بدلاً من المنافسة القائمة داخل عالم الأعمال على آليّاتِ الشفافية والإنصاف والنزاهة للوصول إلى المعلومات، وهي آليّاتٌ تشكل معايير الملعب المنبسط. الأمر الذي نتج عنه تركّز الثروة في قبضة فئةٍ مختارةٍ من المستثمرين لدواعٍ مصلحيةٍ أو سياسية. وهنا تضاءلت قدرةُ الدولة على وضع سياساتٍ مقبولةٍ لقواعد اللعبة التي يحترمها اللاعبون، وعجزت عن أن تكونَ سلطةً حياديةً تمثل المصلحة العامة، بل تحوّلت إلى جزءٍ من تضارب المصالح الخاصة لقوى السوق التنافسية، تغلب العلاقات (الدهاليزية) على القوانين في ظلّ حماية الاحتكار والبعد من مأسسة المنافسة. ظهرت آثارُ هذا النمط الاقتصادي مع احتساب معدلات النمو، فقد بلغ معدلُ النمو الاقتصادي في سنوات العشرية المنصرمة (٢٠٠٠-٢٠١٠) من الناحية الكمية البحتة، معدلاً وسطياً للنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، قدره ٥,١ ٪ لكن يعتبر هذا المعدل مضللاً، لأنه لا يميّزُ بين المصادر الريعية والكمية الجديدة للنمو الاقتصادي، والمصادر الريعية والكمية البديلة، التي حلّت مكانَ قطاعي الزراعة والنفط الريعيين المتراجعين، وبين الإنتاجية، أو ما يطلق عليه الاقتصاديون مصطلح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي التي تكشف عن أثر التقدّم التقاني والمعرفي والإنساني والتنظيمي في زيادة الإنتاج. وهنا تجب الإشارةُ إلى أن سؤال النمو يختلفُ عن سؤال التنمية، ويتصل به اتصالاً وثيقاً، في آنٍ معاً. ويتمثل الاختلاف في كون معدّلِ النمو على الدوام معدّلاً كميّاً، فالمعدل يقاس كمّاً وحجماً لا نوعاً. بينما سؤال التنمية نوعيٌّ دوماً، ويرتبط من الناحية الاقتصادية بإنتاجية مجمل

عوامل الإنتاج، فلا يقود ارتفاع معدل النمو تلقائياً إلى التنمية، لكن التنمية لا يمكن أن تتحققَ من دون رفع معدّل النمو. ومن منظور مرجعية التنمية الإنسانية للإصلاح المؤسس التنموي، فإن تحقيق معدل نموٍّ مرتفعٍ ليس هدفاً في حدِّ ذاته، إلا بقدر ما يجيب في منظور التنمية الإنسانية عن أسئلة من عيار: (ماذا حصل للفقر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدخل؟)

يمكن القول أن معدّلَ النمو الاقتصادي ارتفع من الناحية الكميّة خلال العشرية الأخيرة، وتساقطت ثماره وآثاره الإيجابية نظرياً على الجميع مفترضة وفق الحسابات الليبرالوية خفض مستوى الفقر نقطتين على الأقل. لكن عددَ الفقراء وفق خطِّ الفقر الأدنى (العميق) أو (الأسود)، ارتفع عما كان عليه، لا بل تدهور وضع من كانوا تحت «خط الفقر الأعلى» إلى وضع الفقر الأسود.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستحداثات المشاريع، إلا أنّ حجم العاطلين عن العمل ارتفع أيضاً حسب معدلات البطالة عما كان عليه من قبل. أما بما يخصُّ توزيع الدخل؛ فيعدُّ انخفاض دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز عوامل تراجع ترتيب سوريا في السلّم الدولي للتنمية(٦).

وبذلك فقد أدت سياسات الدولة الأخيرة إلى خلق أزمة ثقةٍ بينها وبين شريحة رجال الأعمال الثانية، والتجار الراغبين في منافسةٍ عادلة، كما أنها نشّطت القطاعات الخدمية التي تشغل وتخدم الطبقة الميسورة «حسب المقاييس السورية» وحسب، وإذا ما أضفنا إليه تراجع الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأساسية كالتجارة الداخلية والصناعة، الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة، سنلاحظ سوء توزيع الناتج المتمثل بتركز الثروة والاستثمارات بيد رجال الأعمال الجدد، وبتحسّنٍ معيشيٍّ للطبقة الوسطى، وبزيادة نسبة الفقراء وتراجعهم إلى الفقر المدقع، الذي سيتبين لاحقاً أنهم يشكلون الشريحةَ الأكبر في الكتائب المسلّحة في سوريا على اختلاف توجّهاتها.

أما الآن فقد قدّرَ مركز الإحصاء السوري خسائرَ الاقتصاد السوري حتى نهاية عام ٢٠١٢ بـ ٤٨,٤ مليار دولار أمريكي، بالأسعار الجارية، والذي يعادل ٨١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا عام ٢٠١٠ وتعتبر خسارةً كبيرةً قياساً بالخسائر التي نتجت عن النزاعات الداخلية في دولٍ أخرى. إجمالي هذه الخسارة تتوزع على ٥٠٪ خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، ٤٣٪ في مخزون رأس المال، ٧٪ زيادة في الإنفاق العسكري.

(٦) أنظر باروت، محمد جمال، جدلية الإصلاح والجمود، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.ص ٥٠ – ١٠٠.

وتشير البياناتُ والمعلومات المتوافرة إلى أن الجزءَ الأكبر من الخسارة المقدّرة حتى نهاية ٢٠١٢ (٨٣٪) حصلت في قطاعات التجارة الداخلية، والنقل، والاتصالات، والصناعات التحويلية والاستخراجية. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمةَ الحالية أثّرت وستؤثر على هيكلية الاقتصاد.

يقدّر التقرير تراجعَ الاستهلاك الخاصّ المحلي والذي شكّل المكوّنَ الأكبر (٤٢٪) من خسارة الناتج. بالمقابل ازداد الاستهلاك العام ٢٠١١ نتيجةً لزيادة الأجور ومعدلات التوظيف العام، وانخفض قليلاً في ٢٠١٢. كما تراجع الإنفاق الاستثماريُّ العام والخاص بشكلٍ كبيرٍ خلال الأزمة، بسبب تراجع الإيرادات العامة، وزيادة الأخطار، وبات مجموعُ الاستثماريين العام والخاص يشكّل ٧٪من الناتج المحلي. هناك ارتفاعٌ حادٌّ في عجز الموازنة الحكومية نتيجةً لزيادة الإنفاق الحكومي الجاري المترافق مع انخفاض العائدات بشكلٍ كبير. سيكون للأزمة أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على ميزان المدفوعات ليصلَ العجز التراكمي إلى ١٦ مليار دولار. ما يظهر أثر الأزمة في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، فقد ارتفعت حتى ٥١٪ من بداية الأزمة في آذار عام ٢٠١١ ولغاية أيلول ٢٠١٢. وانعكس تضخّمُ الأسعار سلباً على الأسر السورية، ولاسيّما الفقيرة منها والمهمشة. وقادت الأزمة إلى تخفيض سعر الصرفِ الرسمي لليرة السورية بـ ٦٧٪ وصرف السوق السوداء بـ ١٠٠٪ مما أثّر في ارتفاع الأسعار المحليّة بشكلٍ حاد. تدلُّ المؤشرات على خسارة الاقتصاد السوري لـ ١٤٦٨ ألف فرصة عملٍ حتى نهاية ٢٠١٢ وزيادة جوهرية في معدل البطالة بـ ٢٤,٣ نقطة مئوية.

وفي النهاية فقد قدّر دليل التنمية البشرية أنه من المتوقع انخفاضه بسبب الأزمة ليصلَ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى مستوى أقل مما كان عليه عام ١٩٩٣ وفي المحصلة تكون البلاد قد خسرت حتى الآن عقدين من التنمية البشرية تشمل كل مناحي الحياة(٧).

هذه النتائج الكارثية ستكون ذاتَ آثرٍ غير مباشرٍ ولاسيّما فيما أصبح يطلق عليه اقتصاديّات الأزمة، حيث ستجد الأزمةُ مساربَ لها عبر الاتكاء على طرقٍ طارئةٍ تتعلّق بالوضع الحالي وحسب. مثلاً يُعتبر التمويلُ الخارجي والداخلي للكتائب المسلّحة «جيش حر ونظامي ومليشيات مسلحة» من أهمِّ عوامل استمرار النزاع، فقد يكون القتالُ من أجل المردود المالي عند الفئات ذات الفقر الأسود «موالاة ومعارضة»!

وقد عبّرت الورقة التي تقدّمت بها الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سوريا، عن تصوّرٍ

(٧) المركز السوري لبحوث الدراسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، كانون الثاني ٢٠١٣. ص ١٠-١١.

أوليٍّ قد يكون بمنزلة رؤيةٍ مقدّمةٍ للحكومة السورية القادمة للاسترشاد بها: وحيث إنّ مواردَ الحكومة ستكون محدودةً في المرحلة الانتقالية فإنه من الضروري التركيز على تحديد الأدوار بين القطاعات الثلاث (العام والخاص والأهلي)، والبحث عن آليّاتٍ للإنفاق العام تحدُّ من الهدر من جهةٍ وتساعد على خلق فرص عملٍ بشكلٍ سريعٍ من جهة أخرى. لذا فمن المطلوب مراجعةُ سياسات الدولة في الدعم وتقديمُ المقترَحات للموازنة بين سياسات دعم العرض وسياساتِ دعم الطلب، بحيث تستخدم الموارد العامة كرافعةٍ لاستقطاب الموارد الخاصة. إنّ مواردَ الدولة يجب أن تُستخدمَ بذكاءٍ في المرحلة القادمة. ورغم الإلحاح السياسي فإنّ هدر المال العامِّ على سياساتٍ شعبوية لا تغطي حجمَ المشكلة ولا تستطيع أن تولّدَ قيمةً مضافةً في الناتج المحلي ستعمق من مشكلات سوريا مستقبلاً. ولابد من وضع إطار أولويّاتٍ للإنفاق العام بحيث يكون لكلِّ باب إنفاق أولويّةٌ واضحةٌ وبحيث تكون طريق الإنفاق فعّالةً ومجديةً ومولّدةً لفرص العمل والقيم المضافة في الاقتصاد.

كما تقدّمُ هذه الورقة تصوّراً واضحاً عن كيف ستوازن سوريا ميزان مدفوعاتها بحيث تعيد الثقة في الحكومة السورية وتسمح لها بالاقتراض بشكلٍ فعّالٍ لتغطية البنود الاستثمارية، وحساب عائدات الاستثمارات بطريقةٍ تضمن للمقرضين جدوى الإقراض. إن الإغراءات في المرحلة المقبلة بالاقتراض لغاية الاستهلاك أو لتلبية متطلّباتٍ شعبويةٍ في إرضاء بعض الفئات على حساب الاقتصادِ الوطني ستكون كبيرةً. ولا بدَّ للحكومة في المرحلة القادمة من خريطة طريق لتحديدِ كيف ستقترض ولماذا وكيف سترُدُّ ما اقترضته، وكم ستكون كلفةُ الاقتراض على الشعب السوري. إنَّ الانغماسَ في القروض بشكلٍ غيرِ مدروسٍ سيوقع البلادَ في مطبِّ التبعية الاقتصادية، وسيفقد سوريا استقلاليتها وسيادتها. من جهةٍ أخرى ستوفّر الورقة نقطةَ البداية للحديث عن الحقوق الاقتصاديةِ وعدالة توزيع الموارد والفرص وتحديد دور الدولةِ الاقتصادي في إطار تعريفِ العقد الاجتماعي الجديد(٨).

نقاش هذي التوصيات وغيرها، سيكون من دور الاقتصاديين الجدد في الحكومةِ المقبلة، سيكون من أولى الأولويات تحسينُ الاقتصاد ووضع خططٍ اقتصاديةٍ ترمّمُ الدمار الهائل، وتضع لبناتٍ جديدةً تخلق توازناً أكبر من الشكل القديم، وستكون من أهمِّ العوامل

(٨) الأسكوا: الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية، تقرير أولي لإطلاق المشروع. كانون الأول ٢٠١٢.

التي تنقلب في حال التعامل الحسن معها من عامل نزاعٍ إلى عاملٍ لتكريس السلم المجتمعي.

في عوامل السلم الأهليِّ :

توافق المشتركون في ورشة العمل السابقة الذكر على عوامل السلم الأهلي وحدّدوها بالنقاط التالية:

عوامل السلم الأهلي:

١٠. التعاضد الإغاثي.
١١. الشعارات الثورية التي تؤكد وحدةَ الشعب السوري.
١٢. دور رجال الدين.
١٣. الإسراع في تشكيل حكومةٍ مدنيّةٍ.
١٤. محاسبة المسؤولين عن الجرائم أو ما يُدعى بالعدالة الانتقالية.
١٥. المصالح الاقتصادية التي تربطُ بين أجزاء البلد الواحد ومكوّنات الشعب الواحد.
١٦. تعزيز قوة أحد أطرافِ النزاع في سوريا.
١٧. الدستور.
١٨. تغيير مناهج التعليم.

ترتكزُ هذه العوامل على رؤيةٍ ذات بعدين؛ رؤيةٍ إسعافيّةٍ تُعنى بتنشيط العوامل التي تسهم في علاج الاختناق الذي يعاني منه المجتمعُ السوريُّ الآن، ورؤيةٍ مستقبليةٍ تُعنى بتوطيد القواسم المشتركة بين شرائحِ المجتمع السوري المختلفة، وتعمل على تكريس هويّةٍ وطنيّةٍ جامعةٍ لدرء خطر قيام نزَاعٍ مشابهٍ في مستقبل البلاد.

ولعلنا نستطيع تكثيفَ هذه العوامل تحت عنوانين:
المرحلة الإجرائية، المرحلة المستقبلية.

أ - المرحلة الإجرائية:

وهي مرحلةُ الإجراءات الآنيّة الواجب اتخاذها من أجل إيقافِ العنف أولاً، والحدِّ من آثار الأزمة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حياةٍ بشريّةٍ أو بنىً تحتيةٍ أو تماسكٍ اجتماعيٍّ ثانياً. ولابد من توافقٍ مجتمعيٍّ على الأولويات التي يجب الانطلاقُ منها، تفترضِ هذه المرحلة إيقافَ العمل، وإن كان المشتركون في ورشات العمل قد اختلفوا حولَ دعم

أحد الأطراف المتحاربة، إلا أن البحثَ يقدّمُ أن هذا الأمرَ هو بالدرجة الأولى في يد من أصبح يحارب بالوكالة على الأرض السورية، ممثلين بالقطبين الرئيسين أمريكا وروسيا. وقد عبّر أحد المشاركين في الحوار عن هذا الأمر لكنْ من طرفٍ واحدٍ: تقول جنى يوسف: «إن تعزيز قوة أحد الأطراف له دوران مهمّان برأيي، أحدهما قصير الأمد ألا وهو الإسراع في إنهاء حالة النزاع المسلح، التي تشكل تهديداً للسلم الأهلي، والثاني طويل الأمد حيث يضمن وجود قوة في مرحلة ما بعد إسقاط النظام لمنع أية حالات فوضى مسلحة على أساس طائفي محتملة النشوء». الآن وفي ظلِّ استمرار صراع خرج من أيدي السوريين، ينتظر المجتمع السوري، إنهاكَ الطرفين معاً من أجل وقف الَحرب، ذلك أنّ الإرادتين المتحاربتين مازالتا بالشدة نفسها. حتى ذلك الحين لابدَّ للبقية من القيام بما يخفّفُ من آثار الحرب الدائرة.

وقد قدّمت لجنة العمل الوطنيِّ تصوّراتٍ وآليّاتٍ تتقاطع في قسم منها مع آراء المشاركين في ورشات العمل، فيما دعته خطةً إسعافيةً للمجتمعِ السوريِّ:

– تنسيق أعمال الإغاثة العاجلة بين المعنيين كافةً من أجل الحفاظ على الأرواح البشرية.

– الترويج لوقف العنف والحدِّ من آثاره وحماية المدنيين.

– اتخاذ كل ما يلزم لوقفِ التهجير والهجرة والنزوح.

– اتخاذ إجراءاتٍ بديلةٍ مؤقتةٍ من أجل تزويد المواطنين باحتياجات البقاء الأساسية.

– تحديد أدوار اللاعبين الأساسيين في القطاعات كلِّها ورسم خريطةٍ للأولويات القطاعية على المديين المتوسط والطويل.

– جمع كلِّ ما يتوفر من بياناتٍ ودراساتٍ ومعلوماتٍ عن واقع الأزمة وآثارها كأساسٍ لتخطيطٍ سليم للمستقبل.

– الارتكاز عَلى المبادرات الموجودة على الأرض اليوم من أجل الاستفادة منها في مرحلة إعادة البناء.

– التركيز على البدء برسم وتفعيل عملياتٍ سياسيةٍ شاملةٍ وديمقراطيةٍ كواحدةٍ من أهمِّ نتائج الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصراع، ممّا يؤسس لوضع العقد الاجتماعيِّ الجديد موضع التطبيق.

– الاستناد إلى تفعيل دور القانون في رسم خطّةٍ مصالحةٍ مجتمعيةٍ شاملةٍ تحقّق العدالة

الانتقالية التي لا بديلَ عنها من أجل المصالحة الوطنية.
- بدء التخطيط ووضع التصوّرات المستقبليةِ لمرحلة إعادة البناء بطريقةٍ تضمن مشاركة كلِّ السوريين في العمل واستفادتهم من النتائج(٩).

هناك الكثيرُ من الخطوات التي هي قيد التحقّق في سوريا، ولعلَّ أهمها العمل الإغاثي، لكنها تعاني من سوءٍ في التنسيق، وقلّةٍ في الدعم، لن يكونَ من الصعب على السوريين ترميم جراحهم، لكنّ الأمرَ سيتطلب بالدرجة الأولى وقفَ الصراع، وخلال هذا، هناك العديد من المؤسّسات والتنظيماتِ المدنية الناشطة على أرض الواقع، والمعنية بعلاج الجروح على جميع المستويات، تبعث الأمل في إعادة إحياء الروح السورية المزهوقة.

ب- المرحلة المستقبلية:
تلمّسَ المشاركون في ورشات العمل لعوامل السلم والنزاع في سوريا بداياتٍ تؤسّس لمستقبل سوريا بعد الحرب، ولعل تأكيدهم على ضرورة الإسراع بتشكيل حكومةِ وحدةٍ وطنيةٍ ووضع دستورٍ جامعٍ هو الأكثر أهميةً لمستقبل البلاد.
وفي قولٍ تمَّ إيراده من قبل سالارً حكيم: «توافق مكوّنات الشعب على تشكيل حكومةٍ مدنيةٍ شرط أن تكون على قاعدة اتفاقٍ سياسيٍّ بين كلِّ قوى ومكوّنات المجتمع السوري، من دون استثناءِ أيِّ طرفٍ وبشكلٍ متساوٍ» إشارةً إلى أن تكونَ هذه الحكومة مبنيّةً على أساس عقدٍ اجتماعيٍّ توافقيٍّ.

في العقد الاجتماعي:
«وجدت سوريا الحديثةُ نفسها بعد الاستقلال مقطّعة الأوصال، ومرَّ فيها العقدُ السياسيُّ الوطني والعقد الاجتماعي بمراحلَ عدّةٍ ويمكن أن نوزّعَ هذه المراحل إلى ثلاث جمهوريّاتٍ: فثمّة جمهوريةٌ أولى نشأت بعد الاستقلال وصولاً إلى الوحدة، ثم جمهوريةٌ ثانيةٌ بدأت مع الوحدة وانقطعت لفترةٍ بسيطةٍ فيما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ حتى الثامن من آذار ١٩٦٣ لتعاودَ التأسيس لنمط الحكم الشمولي الشعبوي، ونرى أن الثورةَ الراهنة تأتي في محاولةٍ لتأسيس الجمهورية السورية الثالثة»(١٠).
نشأ العقدُ الوطني السياسي السوري عن ما يمكن تسميته بالشريعة الثورية، فلقد

(٩) ورقة المصالحة الاجتماعية، ص ٣٢.
(١٠) مركز الشرق للبحوث، سوريا لطريق إلى الثقب الأسود «ورقة بحث» ، الباحث المشرف: د. سمير التقي، الباحث المشارك: إبراهيم الأصيل، الباحث المشرف :حسام ميرو، الباحث المشارك: منير الريس. ٢١ آذار ٢٠١٣ص ٤.

حكم البعث هذه الفترةَ عبر التأسيس وفرض مجموعةٍ من القيم التي قامت عليها سلطته ومن ثَمَّ سلطة عائلة الأسد، حاول البعثُ اشتقاق شرعيةٍ من رؤيةٍ براجميةٍ لمهامٍّ وطنيةٍ: تحرير الأرض وتحقيق الوحدة القومية ومهامٍّ اجتماعية في محاولةٍ للجمع بين التنمية والعدالة الاجتماعية في إطار منظومةٍ قيميّةٍ اشتراكيةٍ صاغت بنية الدولة بحيث تكون نسخة سورية للدولة الاشتراكية في ألمانية الشرقية. وبذلك كان جوهرُ اشتقاق الشرعية الثورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الديمقراطي البرلماني في الخمسينيّات هو اشتقاقها من عواملَ عقائديةٍ ثوريةٍ قوميةٍ وطبقية. بعد ذلك تعرّض العقدُ الاجتماعي في عهد البعث جرّاء انتقال السلطةِ وتمركزها بيد عائلة الأسد لتحوّلاتٍ عميقةٍ، فانتقل حكم البعث تدريجياً من تحالفٍ بين قاعدته الشعبية المكوَّنةِ من فقراء الريف في سورية وشرائحَ من الطبقة المتوسطة المدنية، ليغيّرَ جلده تدريجياً فيما بعد، ويتحوّل العقد الاجتماعي إلى تحالفٍ بين زمرةٍ عسكريةٍ، نواتُها عائلةُ الأسد، ومجموعاتٍ من التجار الطفيليين، تمركزت خاصة في دمشق وحلب وبعض المناطق الأخرى. وفي عهد الرئيس الجديد تسارعَ انقلاب العقد الاجتماعي والقاعدة الاقتصادية للنظام من مجرّد تحالفٍ بين نواةٍ عسكريةٍ مع رجال أعمال طفيليين في إطار رأسماليةٍ احتكاريّةٍ للدولة إلى عقدٍ اجتماعيٍّ يطلق العنان لنيوليبرالية فاسدة ناهبة، على شاكلة نموذج مصر–مبارك، وروسيا– بوتين(١١).

ومع بداية الحراك الشعبيِّ في سوريا، بدأت القوى الفاعلةُ بالحراك بضرب أسس العقد الاجتماعي القائم، وقد تجاوبت الحكومةُ في بداية الأحداث مع جزءٍ من المطالب بإصلاحاتٍ شكليّةٍ. لكن في الحقيقة ضربت هذه الإصلاحات أسس العقد الاجتماعي، «طرح دستور جديد دون المادة الثامنة التي تقول إن حزبَ البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع»، وتزايد التناقض مع القوى الفلسطينية التي كانت تشكّلُ واجهةَ النظام الإيديولوجية في رفع شعار المقاومة، ومع تدهور الاقتصادِ وتراجع الدعم الحكوميِّ للموادِّ ضاعت مفردة الاشتراكية. إذاً مع غياب البعث غابت الوحدةُ، ومع غياب الرقابة الاقتصادية غاب ما بقي من الاشتراكية، ومع حضورِ القمع وانتقال الصراع إلى حالة حربٍ مستمرةٍ غابت الحرية الشكلية! والنتيجةُ سقط النظام وبقيت السلطة، انفرط العقد الاجتماعيُّ الشكليُّ ولم يُخلق الجديد بعد. تزامن مع هذا الانفراط ظهورُ هزّاتٍ عنيفةٍ في البنى والطبقات الاجتماعية، ويمكن القول بغياب منظومة التضامن

(١١) نفس المرجع السابق

الاجتماعي والولاء في المناطق الثائرة لصالح تكافلٍ يقوم على الأساس الدينيّ المذهبيّ وظهور نمطٍ جديدٍ من التضامن الاجتماعي والولاء في المناطق الموالية للنظام على أساس الانتماء الطائفي بالدرجة الأولى. ومع مناخ التشنج هذا في ظلّ القمع المطبق من قبل النظام على التشكيلات السياسية المناوئة له، تراجعت إمكانيةُ ظهور أشكالٍ مدنيّةٍ تعبّر عن هويّةٍ وطنيةٍ جامعةٍ، وتنتج ولاءً يتعلق بالانتماء لهذا الوطن. باستثناء ما يمكن تسميته بداياتٍ جنينيةً لمجتمعٍ مدنيٍّ حديثٍ يهدف إلى دعم الشعب السوري في تخطّي آثار الأزمة وتوطيد السلمَ الأهلي وقيم المواطنة. حيث وُجِدَت تنظيماتٌ مدنيةٌ غيرُ رسميةٍ تعمل في السر أو العلن، لتقديم المساعدات الإنسانية بغضّ النظر عن الانتماءات السياسية والطائفية والعرقية. تقول جنى يوسف: «شكلت موجاتُ النزوح التي شهدتها المناطق المتضرّرة عاملاً مهمّاً في تعزيز التواصل الاجتماعي، بين مناطقَ عديدةٍ ذاتِ تركيبةٍ اجتماعيةٍ، أو طائفيةٍ، أو عرقيةٍ مختلفةٍ. ساعدت بتغيير الفكرة النمطيّة التي ترسخت عند بعض الفئاتِ عن أخرى، ولاسيّما بالمنظور الطائفي، حيث احتضنت المناطقُ ذات الحضور الطائفي للأقليات بشكلٍ عامٍّ نازحين من مناطقَ أخرى، وأعتقد أن هذه الحاضنةَ الشعبية المؤقتة ساهمت في كسر حاجز العزل بين الطوائفِ والفئات المختلفة إلى درجةٍ ما.»كما ظهرت محاولاتٌ عديدةٌ للحوار المجتمعي (بعضها افتراضي على الإنترنت)». وظهر دورٌ متجدّدٌ للزعماء التقليديين المحليين الذين أعادوا تفعيلَ الشبكات التقليدية للمصالحة وتبادل المخطوفين. وقد أكدَّ أغلب المشاركين في ورشة العمل على ضرورة دورهم يقول بيروز بريك: «الوجهاءُ وقادة الرأي ولاسيّما رجال الدين، والعلماء الشرعيون، سيساهمون إسهاماً فعليّاً في تعزيز السلم الأهلي، بالنظر إلى طبيعة المجتمع السوري وتعلقه بالناحية الدينية، فمجرّد تبنّي داعيةٍ إسلامي لهذا التوجه سيؤثر حتماً بأنصاره وتلامذته». ومازال جزءٌ غير قليلٍ من المعارضة والموالاة على حدٍّ سواء ينادي بالشعارات الوطنية، على الرغم من التراجع في الإيمان بجدواها يقول زيد الفرج: «بسبب طول فترةِ الصراع أصبحت الشعاراتُ عاملَ اقتتالٍ وليس عامل سلم، وحتى لو كانت سلميّةً وتتغنى بهذا الموزاييك السوري كجسم واحدٍ في بدايتها، إلا أنها تركت ردّاتٍ سلبيةً حتى بين أبناء المنطقة الواحدة، وهذا يعودُ لطول زمن الصراع: مثال/ درعا ومشكلة ١٥-أو-١٨ آذار».

وضرورة الحفاظ على مؤسّسات الدولة بغضّ النظر عن الخلاف السياسي. ولكن الإعلام بشكلٍ عامٍّ اختزل شكل الأزمة السورية إلى شكلِ صراعٍ طائفيٍّ أو دينيٍّ. فندر

أن نقرأَ تقريراً عن سوريا يذكر أسماء الفاعلين في الأزمةِ من غير ذكر طائفتهم. وخلقت هويات مستحدثة إعلامياً (استخدام الشكل التقليدي للهويات الجزئية وإعطائها أوصافاً محدثةً) في محاولةٍ من كلٍّ شبكات الإعلام الموجه لتجييش الشعب السوري في هذا الاتجاه أو ذاك(١٢). والنتيجة الآن مجتمعٌ تنشطر روابطه يومياً على كلِّ المستويات المكوّنة للهوية الوطنية. القديم يتهاوى والجديد لم يتشكل بعد.

كلُّ ما سبق سيساهم بشكلٍ كبيرٍ في وضع تصوّرٍ شعبيٍّ لعقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ، لكن الاعتقادَ بأنه يكفي الحصولُ على الاعتراف الدولي بهذه السلطة أو تلك بعد سقوط النظام حتى تنشأ أتوماتيكياً منظومةُ الطاعة لدى المواطنين في الداخل هو وهمٌ ساذجٌ عاميٌّ؛ فالشرعيةُ والطاعة تنبعان أولاً وأخيراً من نضجٍ موضوعيٍّ أصيلٍ لعواملِ توافقٍ وطنيٍّ داخليٍّ ولزعاماتٍ وطنيةٍ حقيقيةٍ»(١٣).

يُبنى العقد الاجتماعي الجديد في إطار شرعة حقوق الإنسان، وترتبط إمكانيةُ خلقه بإحلال نظام سياسيٍّ جديدٍ يفرز هذا العقد ويضبط شروطه. ويمكن أن نبدأَ بتوصيف العقد الاجتماعي الجديد بأنه:

• مبنيٌ على ضماناتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين كافةً بما يتوافق مع المبادئ العالميّة والإنسانية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية الخاصة بها، والاتفاقيات الخاصة بحماية المدنيين.

• يؤسّس الانتماء للدولة على أساس المواطنة الفعالةِ المبنية على التوازن بين حقوق كلِّ فردٍ وواجباته ويتساوى كل المواطنين فيها.

• تستمد فيه القوانين شرعيتها من الشعب وما يمثله ويتبناه من قيمٍ أخلاقيةٍ متنوّعةٍ ومصالحَ اقتصاديةٍ بدون وصايةٍ من أحد على الشعب.

• يقوم على مبدأ دولة المؤسّسات المسؤولة أمام المواطنين.

• تحكمه القوانين المدنية تحت إشراف قضاءٍ عادلٍ ومستقلٍّ يضمن لكلِّ المواطنين حقوقهم بالتساوي.

• يكرّس الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة من خلال العمليةِ الديمقراطية والانتخابات الحرة.

• يسمح فيه بالتعدديّة السياسية ويعترف بتعدّد وتنافس الأفكار السياسية في إطارِ المصلحة الوطنية.

(١٢) الاسكوا: ورقة المصالحة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية، كانون الأول ٢٠١٢.ص ٢٢.(١٣)

(١٣) مركز الشرق للبحوث، مرجع سابق ، ص ٧.

• لا يلغي فيه قرارُ الأكثرية حقوقَ الأقلية ويعمل على أساس التشاور والمشاركة وليس على أساس الإقصاء والعزل.
• يفصل فيه بين السلطاتِ التنفيذية والتشريعية والقضائية لمنع احتكار السلطة بيد أيٍّ جهةٍ.
• تتوازن فيه الهويّةُ الوطنية الجامعة مع مكوّناتها الثقافيةِ المتنوعة، ويحافظ فيه على الإرث الثقافي لكلٍّ مكوّنات المجتمع السورية.
• يضمن السيادة الوطنية ووحدة سوريا واستقلال جميع أراضيها واستقلالية القرار السوري.
• تكون مسؤولية القرار الإداري فيه أقرب ما يمكن إلى المواطنين من خلال مؤسّساتٍ لامركزيةٍ تسمح بأكبر قدرٍ من مشاركة المجتمع المحليّ بملكية موارده والاستفادة منها.
• يحترم من خلاله حق الجميع في التعبير والمعتقد ويمارس فيه الإعلام دوره بحرية.
• تُمكّن فيه النساء من أخذ دورهن في بناء مجتمعٍ سوريٍّ جديدٍ عبر ضماناتٍ دستوريّةٍ وقانونيّةٍ مرتبطةٍ بحقوق الإنسان.
• يركز فيه على دور الشباب ويبنى على التجارب التي برزت خلال المرحلة الانتقالية.
• يمكن مشاركة منظّمات المجتمع المدني في الحوار والرقابة على العمل الحكومي.
• يتمُّ الاتفاق فيه على القيم الجامعة والرموز الوطنية لإحقاق المصلحة العامة.
• يضمن حماية الفئات الضعيفة والمهمشة ويوفّر لها الرعاية والحماية الاجتماعية.
• يضمن احترام وحماية حقوق الأجيال القادمة واستدامة المواردِ ولاسيّما البيئية منها.
• يضمن تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية ويحترم حقوقَ دول الجوار وسيادتها، ويسعى معها إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وتعزيز الروابط الثقافية بما يخدم مصلحة الشعب السوري.

إن البدءَ بعملية بناء العقدِ الجديد تكون في التشاركية، وفي جعل النقاشِ الدائر حول احتمالات حلول الأزمةِ هو الباب من أجل تكوين هذا العقد الذي يمكّن السوريين من حلِّ مشكلاتهم وتحديد مستقبلهم ضمن إطاره(١٤)، ومن أجل أن يتسنّى لهم أيضاً التوافق على دستورٍ للبلاد، تحفظ فيه حقوق كل مكوّناته.

الدستور:

صدر دستورُ سوريا الحالي في ٢٧ فبراير ٢٠١٢، وهو خامس دستورٍ دائمٍ للبلاد منذ أن

(١٤) الاسكوا: المصالحة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٣٠.

ولدت الدولة السورية بمفهومها الحديث عام ١٩٢٠. أعدّت الدستور الحالي لجنةٌ كلّفها الرئيس بشار الأسد وتمّت المصادقةُ عليه باستفتاءٍ جرى في ٢٦ فبراير ٢٠١٢، وكانت المعارضةُ السورية قد دعت لمقاطعته خلال الانتفاضةِ الشعبية منذ مارس ٢٠١١، وقد جاء استبدال الدستور نتيجةَ «حزمة إصلاحاتٍ» وعد بها الرئيس بشار الأسد لمحاولةِ احتواء الانتفاضة.

ينصُّ الدستور الحالي على المساواة بين المواطنين ويعترف بالتنوّع الثقافي في البلاد ويلزم الدولة بحفظه، ويعتبر الحرية (حقّاً مقدساً) ويعتبر الشعب السوري (جزءاً من الأمة العربية)، ويتيح التعدّدية السياسية والاقتصادية وينصُّ على الفصل بين السلطات رغم تداخلها بشخص رئيس الجمهورية. كما ذهب إليه عددٌ من النقاد والحقوقيين، ومن الانتقادات الأخرى الصلاحيات الواسعة التنفيذية والتشريعية وفي مجال القضاء الممنوحة للرئيس وعدم منح البرلمان صلاحياتٍ واسعةً كمنح الثقة للحكومة أو المصادقة على تعيين الوزراء وكبار الموظفين وحصر التشريع بيده بهدف تحقيق توازن السلطات ومجابهة السلطة التنفيذيّة، أيضًا فإن تطبيقَ الحريات العامّة كما نصّ عليه الدستور فهو معرّضٌ بدوره للتشكيك، إذ إن أغلبها كان منصوصاً عليه في دستور ١٩٧٣ دون أن تعرفَ شيئاً من التطبيق(١٥).
تمَّ تشكيل اللجنة التي وضعت الدستور الحاليَّ بقرارٍ رئاسيٍّ لا هي بالفنيّة من حيث عدد الخبراء أو المختصّين في القانون الدستوري؛ فالعدد لم يتجاوز الاثنين، ولا هي بالتمثيلية، فمعظم الأعضاء لا يتمتعون بصفةٍ تمثيليةٍ سياسيةٍ أو شعبيةٍ. إنّ مجردَ الآلية التي أنتجت هذا الدستور الجديد كانت كفيلةً بإجهاض مصداقية الدستور المقترح سلفاً في نظر الكثيرين من الذين شاركوا في الحراك المطالب بالتغيير.
وهنا لابد من الإشارة إلى وعدٍ من الحكومة السورية كان مضمَّناً بالمبادرة السياسية التي طرحها الرئيس بشار الأسد، بتعديل الدستور الحالي، بعد قيام حكومةٍ وطنيةٍ، لكن لم تلقَ هذه المبادرة صدىً من المعارضة.

لاشكَّ في رغبة المجتمع السوريِّ من التوصل إلى عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ ينتج عنه دستورٌ دائمٌ للبلاد، لكن تبقى هذه الرغبة بعيدةً عن التحقق، ولاسيّما في ظلِّ غياب العمل الجديِّ للنخب السياسية، وانشغالها بالظهور الإعلامي والخطابات الرنانة، باستثناء

(١٥) الانسكلوبيديا: الرابط الإلكتروني:
D٪A٧٪D٨٪_B١٪D٨٪٨٨٪AA٪D٩٪D٨٪B٣٪AF٪D٨٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D٨
٨A٪D٩٪B١٪D٨٪٨٨٪D٩٪B٣٪D٨٪٨٤٪٩

المحاولة التي قام بها المكوّن الكردي والتي قُدِّم عبرها دستورٌ خاصٌّ بالمناطق التي تقطنها أغلبيّةٌ كرديةٌ، تخدم قضاياه المطلبية التي حُرم منها أكثر من كونها تصبُّ في هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ، ومع ذلك لم تلقَ هذه الخطوة تفاعلاً من باقي مكوّناتِ المجتمع السوري، وكان الأجدر نقاشها وإدراج المشتركات المتوافق عليها.

الإعلام:

أدّى الإعلامُ دوراً مهماً في تأجيج الصراع في سوريا، بل وأصبح موضوعُ حياد الإعلام من العناوين البارزة لهذه المرحلة، انزاحت الموضوعيّةُ لصالح التخندقات السياسية لداعمي القنوات الفضائية، وكثيراً ما شهدنا معاركَ إعلاميّةً تُعنى بالردِّ على الخصم عبر التشكيك بمصداقية خبرٍ أو صورةٍ أو مشهدٍ تلفزيونيٍّ، لكن قبل التحقّق تكون هذه المشاهدُ قد فعلت فعلها، بل وأصبح هناك نوعٌ من الوجوم عن قراءة الصحف التي أصبح من الممكن توقّعُ محتواها قبل قراءتها، وفي سوريا، أصبح ممكناً نسبُ بعض المثقفين لمواقع كتابتهم: (جماعة جريدة الحياة، جماعة جريدة الأخبار) مثلاً.

كان من الصعوبة أمامَ العنف الهائل الحاصل في البلاد اتخاذ موقفٍ موضوعيٍّ، فالناشط السياسي أو الإعلامي أو المدني، كان يندمج بالحدث الذي يعمل به لدرجةٍ تشوّش على الصورة الكلية، فلا يربط الحدث بأسبابه ونتائجه، بمقدار ما كان حدثاً توثيقيّاً. ليكونَ وقعه وقع النار في الهشيم.

تبادل الطرفان في سوريا نتائجَ الإعلام كتثبيتٍ لرؤاهم المنجزة؛ فالموالاة تلحق الإعلام الذي يثبت رؤاها، وتنشر المقالات والتحليلات والصور والفيديوهات عن أعمال (الجماعات الإرهابية) وإجرامهم بحقِّ المدنيّين والعسكريّين ممن يوالون الرئيس السوري، وتنتشر بين أوساط المعارضة المقالات والتحليلات والصور والفيديوهات عن أعمال (الجيش المجرم) وتدميره للمنازل وقتله للمدنيين وتعذيبه للناشطين بوحشية. وعلى الرغم من حضور الحالتين بقوةٍ على الأرض إلا أن طريقةَ التقديم كانت طريقةً غير عفوية وأقرب ما تكون للتجييش، طالما أنَّ كلا الطرفين بحاجةٍ لرفد قواتهما بأعدادٍ بشريةٍ إضافية. **وقد نتج عن هذه السلوكيات استقالاتٌ من قبل إعلاميين مشهورين:**

ذكرت قناة فرنسا ٢٤ الناطقةُ بالعربية أن السفيرةَ السورية في باريس (لمياء شكور) قد استقالت احتجاجاً على دخول الجيش إلى جسر الشغور وذلك في اتصالٍ هاتفيٍّ معها، السفيرة بعد إعلان القناة الفرنسية بدقائقَ أعلنت أنه تمَّ انتحال شخصيتها، وقالت

إنها ستقاضي القناة مطالبةً بتعويض ستمنحه «لعائلات شهداء الجيش» كما قالت: إنها ستنشر تكذيباً في كلِّ الصحفً الفرنسية.

في الجهة المقابلة فإن عدداً من الإعلاميين السوريين في القنوات الإخبارية العربية قد استقالوا احتجاجاً على ما يسمّونه (التغطية الأحادية الجانب) لهذه القنوات منهم زينة اليازجي في قناة العربية، ولونا الشبل من قناة الجزيرة، كذلك استقال الإعلامي غسان بن جدو احتجاجاً على ما أسماه تعامل القناة بالتضخيم مع ما جرى في سوريا. واستقال عددٌ كبيرٌ من موظفي قناة المشرق السورية المعارضة التي تُبثُّ من الإمارات العربية المتحدة احتجاجاً على ما سموه العدوانية تجاه سوريا(١٦).

كما استقال العديدُ من كوادر الإعلام السوري، وأعلنوا انشقاقهم عن الآلة الإعلامية التي تسوّق لنظام القتل على حدِّ تعبيرهم. وقد طال الاغتيال بعض من بقي منهم من قبل قوات المعارضة.

بين هذين القطبين -قنوات النظام وقنوات المعارضة- كانت هناك القنواتُ الدينية، والتي تنتشر انتشاراً واسعاً وتلائم الخوف الذي رافق المدنيين، لكن هذه القنوات لم تكن لتعني سوى لأطراف المعارضة، وقد أدّت دوراً كبيراً عبر التأثير على الفقراء والطبقات المهمَّشة التي أصبحت لاحقاً وقود الحرب.

وقد ظهرت قنواتٌ ادّعت الحياد في أول الأمر كقناة الميادين، لكن سرعان ما انحرفت لتصبح قناةً تدعم توجّهات النظام السوري.

تكمن خطورة الإعلام المرئي في حضوره السهل في كل بيتٍ، وفي تقديمه للصورة التي تحتفظ بها الذاكرة لفتراتٍ طويلةٍ، الأمر الذي يبقي على جمر العنف ورغبة الانتقام لسنواتٍ طويلة.

ستكون من أولى خطوات حلِّ النزاع القائم في سوريا، تأثير القائمين على القرار السياسي على القنوات الإعلامية، في سبيل التخفيف من الخطاب التجييشي لصالح إعلامٍ أكثر موضوعيّةً، وأقل انحيازاً.

في محاولة استشراف رؤى واقتراحات:

لعلَّ عواملَ السلم والنزاع الأهلي في سوريا التي قدمتها ورشة عمل الإعلام المدني، هي الأهمُّ في الحرب الدائرة الآن. لكن في سبيل استشرافِ حلولٍ وتوصياتٍ للمرحلة المقبلة، لابدَّ من إعادة ترتيبها وفق السيناريوهات المتوقعة، وهنا لابد من الإشارة إلى

(١٦) الويكيبيديا:
D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪_A٩٪D٨٪٨٥٪D٩٪B٢٪D٨٪A٣٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D٨
١٦٨-cite_note#A٩٪٨A٪D٨٪D٩٪B١٪D٨٪٨٧٪D٩٪B٣٪

قضيةٍ هامةٍ في سبيل التعامل الجديِّ مع الأزمة السورية وهي: لقد تمَّ إحصاء ما يقارب مئتين وخمسين مركزَ بحثٍ ومؤسّسةً فكريةً ومنظمات حقوق إنسان وحقوق الأقليات ومراكز للحرب والسلم تُعنى بشكلٍ أساسيٍّ بالأزمة السورية، قد يكون من المفيد أكثر اعتمادُ دراسةٍ تقوم على بناء تصوّرٍ يأخذ بعين الاعتبار نتائج هذه المؤسّسات، وإجراء التقاطعات والقواسم المشتركة، ورسم سلم أولوياتٍ للقضايا الأكثر إلحاحاً، ورسم استراتيجيات للقضايا المستقبلية. إن البحث بهذه الصيغة سيوفّر كثيراً من الجهد والوقت والمال الذي ينفق في دراساتٍ أغلبها يبدأ من حيث لم ينتهِ الآخرون. الوقوف على آخر الدراسات والإحصائية منها بشكلٍ خاصٍّ سيدفع عملية البحث أشواطاً إلى الأمام، سنعتمد هذه الآلية هنا في تقديم رؤية (اللجنة الوطنية لمستقبل سوريا) وهي الأهمُّ من وجهة نظرنا بعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت الوضع السوري، رؤية للمرحلة المقبلة تأخذ بعين الاعتبار كل السيناريوهات التي يمكن أن تطالَ البلاد والاستحقاقات المترتبة عليها، ومقدمة من قبل خبراءَ في الاقتصاد والقانون والسياسة كخلاصةٍ لورشات عملٍ مع ناشطين سوريين أيضاً.

سيناريوهات تطور الأزمة مستقبلاً:

من السابق لأوانه وضع سيناريوهاتٍ حقيقيةٍ لما يمكن أن تتطور إليه الأزمة السورية مستقبلاً، وانعكاس ذلك على مقدرة سوريا للنهوض مرةً أخرى لترميم ما تدمَّر، والقيام بمسؤوليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية (انظر ورقة العمل الاقتصادية) وإعادة بناء مؤسسات الدولة، إضافةً إلى انعكاس ذلك على الصعيد الوطني في الحفاظ على سيادة سوريا واحتمالات امتداد الأزمة إلى دول الجوار.

لم يتفق المشاركون على سيناريوهاتٍ واضحةٍ، ولكنهم وضعوا إطاراً أولياً للإمكانات العامة التي يمكن من خلالها تصوّر مستقبل المشهد السوري:

- الانتصار العسكري لأحد طرفي الصراع:

هذا السيناريو لا يبدو محتملاً لأي طرفٍ من الأطراف في الوقت الحاضر، ولكن كلاً من الحكومة وتكتلات المعارضة الرئيسة لا تزال تتصرف وتصدر خطاباتها وكأنها مقتنعةٌ بالكامل بقدرتها على حسم الأمر عسكرياً. إن انعكاسَ هذا السيناريو على المرحلة الانتقالية بعد الأزمة له ملامح مشتركة بغضِّ النظر عن الرابح الأخير. وينعكس ذلك

من خلال:

- استمرار جيوبٍ عديدةٍ في سورية من البقاء خارج إطار السلطة المركزية.
- عدم قدرة السلطة المركزية على ضبط الجريمة ومظاهر اقتصاد الحرب التي انتشرت ولاسيّما في المناطق الحدودية.
- تدمير كبير في الاقتصاد والبنى التحتية (انظر ورقة العمل الاقتصادية) مع استمرار العنف إلى أن يتمَّ الحسم.
- هروب لرؤوس الأموال والخبرات البشرية، وعدم رغبتها بالعودة والاستقرار إلى حين استتباب الأمن.
- عدم وضوح مصير الطرف الخاسر، والخوف من أعمال الانتقام الجماعي والفردي.
- بقاء جزءٍ من منظومة القوى الإقليمية والدولية التي أيدت الطرف الخاسر تسعى لقلب الأمور أو ممانعة أي تطبيع مع الطرف المنتصر.
- استمرار العقوبات الاقتصادية في سوريا إذا كانت الحكومة الحالية هي المنتصرة واستمرارها إلى حين تأكد الحكومات التي فرضتها من أن المعارضة لن تتبنى سياساتٍ معارضةً للغرب أو تطرفية.
- القيام بتطهير الأجهزة الحكومية والخدمة المدنية من أنصار الطرف الخاسر وفقدان قدراتٍ مؤسساتيةٍ كبيرةٍ نتيجة ذلك.
- سيلزم الرابح سنوات طويلة للمصالحة الوطنية والتي من الغالب أنها لن تتمَّ أبداً، وستبقى الرغبة في الثأر قائمةً وستفضي إلى إشكالاتٍ عنيفةٍ على المدى الطويل وإلى انحلال الوحدة الوطنية.
- إحساس جزءٍ كبيرٍ من المواطنين السوريين بأنهم لا ينتمون إلى الوطن الذي ستمثله الجهة الرابحة، والهجرة الواسعة النطاق إلى دول الجوار والغرب (ولاسيّما بالنسبة للأقليات الدينية).
- سيفرض الطرف المنتصر رؤيته السياسية، وسيطالب بثمن الدم الذي دفعه للانتصار على شكل حصةٍ رئيسةٍ من السلطة مستقبلاً ومن ثمة سيكون من الصعب التوقع عملاً بالتحول المباشر للديمقراطية.

ورغم أن هذا السيناريو له تفرعاتٌ مثل استمرار العنف إلى حين اقتناع أحد الأطراف بعدم جدوى المتابعة والاتفاق على انسحابٍ توافقيٍّ، أو استمرار العنف لكسب مواقعَ متقدمةٍ على الأرض قبل بدء المفاوضاتٍ أو غير ذلك، إلا أن جميع هذه التفرعات

تنبع من تصوّرٍ بأن الطرف الآخر خاسرٌ لامحالة، والحلم بأن الانتصار سيأتي بشيءٍ أفضلَ مما عاشت سوريا سواء في الماضي البعيد أو خلال الأزمة.

• استمرار العنف بشكلٍ دائمٍ أو متقطعٍ لسنواتٍ وتحول الأزمة إلى حربٍ أهليةٍ كاملةٍ:

هذا السيناريو يبدو الأكثر احتمالاً في ضوء تعنّت الأطراف المتصارعة واعتقادها أن الطريقة الوحيدة للحسم هي من خلال العمل العسكري. من الخطأ الاعتقادُ بأن ضعف أحد الأطراف بشكلٍ مؤقتٍ أو بشكلٍ دائم سيؤدي إلى خسارته الكاملة أو خروجه من الصورة الكلية. فاقتصاد الحرب القائم على الحدِّ الأدنى ودعم الجهات الخارجية قد يمدُّ في عمر الأزمة سنواتٍ دون أن يستطيع أيٌّ من الأطراف أن يحسمَ الأمور لصالحه. إن استمرار العنف سيخرج أجزاءً كبيرةً من سوريا من إطار الوحدة الوطنية وسيترك آثاراً اقتصاديةً واجتماعيةً لا يمكن الرجوع عنها بعد الآن. هذا السيناريو صار يُعرف في سوريا باسم السيناريو الصومالي، والحقيقة فإن في الأمر مغالطةً كبيرةً، **فالتوقعات الأساسية لو استمر العنف في سوريا لسنتين إضافيتين بعد ٢٠١٢ أن جميع المؤشرات التنموية ستصبح أسوأ من الصومال بمراحل. وستكون للمرحلة الانتقالية السمات التالية:**

– سنوات طويلة من غياب دور الحكومة المركزية على أجزاءٍ واسعةٍ من البلاد.

– تدمير كامل للاقتصاد السوري.

– عدم قدرة سوريا على إعادة البناء، لأن المواردَ المالية والبشريّة المطلوبة لذلك ستكون خارج ما هو متاحٌ على أي منظورٍ مرئيٍّ اليوم.

– تقسيم فعلي لسوريا إلى دويلاتٍ سيكون الحل الوحيد مستقبلاً لرأب الحقد الإقليمي والمناطقي.

– عدم قدرة سوريا المستقبل على المواجهة مع إسرائيل أو استرداد أراضيها المحتلة.

– انعكاس الأزمة على دول الجوار بشكلٍ مباشرٍ وتحوّل المشكلة الطائفية في سوريا إلى مشكلةٍ إقليميةٍ بدلاً من الصراع عن بعدٍ القائم اليوم.

– وقوع أسلحةٍ حيويةٍ وإستراتيجيةٍ بأيدي جهاتٍ مجهولةٍ سواء من المعارضة المتطرفة أو من فلول الجيش النظامي في حال انهارت قطعٌ عسكريةٌ أساسيةٌ فيه.

– العنف الطائفي والمذهبي.

- تهجير عددٍ كبيرٍ من السوريين بشكلٍ دائمٍ ولاسيّما بين الأقليات الدينية.
- استمرار العقوبات الاقتصادية.
- تطور مناطق سوريا المختلفة بمساعداتٍ خارجيةٍ متنوعةٍ مما سيفرض وضعاً راهناً من التباين الإداري سيعيق أي عملية دمج ضمن بيروقراطيةٍ واحدةٍ مستقبلاً.
- استخدام الجريمة المنظّمة للقواعد السورية كمنطلقٍ لعملها في ضوء الغياب الأمني.
- انتشار بقع حرّةٍ لعمل المنظمات الإرهابية المتطرفة.
- عدم توصّل القوى الدولية إلى منظومةِ تفاهم بخصوص الصراع على المنطقة، واستمرار المواجهة التي ستلتهم دولاً أخرى في المنطَقة.
- تعذّر تقديم خدمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الطبية، ومن ثَمَّ انتشار الأمراض والأوبئة التي ستعبر الحدود إلى دول الجوار.

• الوصول إلى توافقٍ ضمن منهجيّةٍ واضحةٍ وضماناتٍ دوليةٍ لحلٍّ سياسيٍّ:

هذا السيناريو يبدو بعيدَ المنال في ضوء العقلية السائدة لدى طرفي الصراع اليوم؛ فهناك رفضٌ نهائيٌّ وقاطعٌ للطرف الآخر ولمشروعية وجوده. ولكن هذا السيناريو هو الوحيد الموجود على الطاولة من خلال اتفاق جنيف ومبادرة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية الأخضر الإبراهيمي. هذا التوجّهُ سيتطلب لوجستياً آلياتٍ حقيقيةً لتوقّف العنف، وإطلاق الموقوفين والمحتجزين من قبل كلِّ الجهات، والتوجه إلى شكلٍ من أشكال الحكم الانتقالي المشترك يؤدي ضمن خطةٍ زمنيةٍ متسارعةٍ إلى انتخاباتٍ تشريعيةٍ ودستورٍ جديدٍ وانتخاباتٍ رئاسيّةٍ حرّة. **وبالطبع لهذا السيناريو تفرعاتٌ عديدةٌ أهمها:** هل سيُسمح للرئيس السوري بشار الأسد أن يرشّحَ نفسه مرةً أخرى، وهل ستكون الحكومةُ الانتقالية بقيادة المعارضة أم نائب الرئيس أم مجلسٍ عسكريٍّ انتقاليٍّ وما إليه؟ إن طبيعة الاتفاق السياسي المطلوب هو أمرٌ خارجٌ عن صلاحيات مشروع الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، وهو أمرٌ يخصُّ الفرقاء السوريين بالدرجة الأولى، غير أن هذا السيناريو يفرض ملامحَ أساسيةً للمرحلة الانتقالية ما بعد الأزمة والتي ستستتبع متطلبات لإعادة الإعمار والمصالحة والإنعاش الاقتصادي، والتي يهدف المشروع بالدرجة الأولى إلى وضع تصوّراتٍ لها لتمكين الفرقاء السوريين مستقبلاً من إدارة الأمور. **أهم هذه السمات:**

- حماية ما تبقى من الاقتصاد السوري والمؤسّسات السورية والبنى التحتية والموارد.
- عملية التحاور السلمي ستفرض خطاباً توافقياً قد يساعد على رأب الصدع المجتمعي أو التخفيف من مظاهره.
- الابتعاد عن حالات الثأر الجماعي (ربما مع استمرار خطر حالات الثأر الفردية)، وفرص أكبر لنجاح العدالة الانتقالية في معاقبة مجرمي الحرب من كل الأطراف.
- رغم بقاء أجزاءٍ عديدةٍ لفتراتٍ قد تطول وتقصر، إلا أن البيروقراطية السورية الأساسية ستعود لممارسة دورها الناظم في أغلب مناطق سوريا.
- التفاهم سيشمل غالباً إعادة تفاهم على الرموز الوطنية، وسيسمح ببقاء ولاء الغالبية من السوريين للدولة السورية، أي إنّ فرص الاغتراب النفسي وضياع الهوية ستقلُّ مما سيشجع أغلب السوريين على البقاء والاستقرار والعودة التدريجية للذين نزحوا.
- فرص العمل المشترك لإخراج دستورٍ توافقيٍّ ستزيد من فرصة إنتاج لا يفرض فيه الرابح وجهة نظره، وقد يولد أفضل فرصةٍ لإنتاج نظام حكمٍ ديمقراطيٍّ مستقبلاً.
- تدرّج في رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.
- تحديات كبيرة لإعادة الإعمار لكن الأمر لن يكون مستحيلاً.
- تحديات كبيرة لإقناع أجزاءٍ كبيرةٍ من المجتمع السوري بضرورة المتابعة والمثابرة في العيش المشترك.

يتضح مما سبق أن السيناريو الأخير هو السيناريو الأفضل من أجل سوريا، لكن هنا وبشيء من التكثيف وكنتيجةٍ نهائيةٍ لما نراه نحن على أرض الواقع: إن بداية حقة تعنى بسوريا الدولة، تقتضي إرادة دولية لوقف العنف، عبر وقف مصادر التمويل والتسليح، بتسويةٍ كبرى للمنطقة. خرجت الاحتجاجات عن كونها مطالب شعب بحقّه في التغير لتصبح حرباً بالوكالة، الآن نزعم أن إيقاف الحرب يحتاج لقرار دولي، وهو حكماً سيكون على حساب سوريا الوطن، لكن أفضل من استمرار دوامة الدم هذه.

نلخص ونضيف لما تمخض عنه هذا البحث حسب الأولويات رؤيتَنا لما يمكن أن يدعم عوامل السلم الأهلي ويخفف من حضور العنف في سوريا:

١- تشجيع الإرادة الدولية والمحلية للفرقاء المتصارعين من أجل وقف العنف بما يضمن نصراً جزئياً للطرفين.

٢- حثّ وسائل الإعلام على إيقاف الخطاب التجييشي ونقل الصور والفيديوهات التي تؤجج الرغبة في الانتقام.

٣- تقديم خطاب يعنى بإعادة الاعتبار لهيبة الدولة، من أجل ضمان تطبيق القانون حين التوصل لمشتركات جديدة.

٤- العمل على فرز تخصّصين سوريين على كافة المستويات، من أجل وضع خطط تطال كافة مناحي الحياة السورية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...).

٥- إشراك شرائح المجتمع المتنوعة في صياغة عقد اجتماعي جديد، ينتج عنه دستور للبلاد، مع مراعاة أن يتضمن التمثيل نسب من الزعامات المحلية « دينية، عشائرية، رجال أعمال،..» ونسب أخرى من الأكاديميين والمتخصصين، تصاغ بقانون انتخابي يضمن التمثيل العام مع إمكانية دفع عجلة التقدم الاجتماعي.

٦- ضرورة إدراج القضية الكردية من ضمن القضايا ذات الأولوية في الحضور في عقد اجتماعي جامع، مع الأخذ بعين الاعتبار حق تقرير المصير للشعوب.

٧- إجراء محاكمات لرموز القتل، وفق خطة عدالة انتقالية، تعنى بشروط الدولة المحلية، وتحقق أكبر قدر من تخفيف الاحتقان الشعبي لكلا الطرفين.

٨- العمل على تطوير مؤسسات ثقافية تركز على الثقافات المحلية، ونشرها في المجتمع السوري، وتسعى بشكل موجه لتمازج ثقافي أصيل، لترميم الفجوات الحقيقية التي ظهرت في هذه المرحلة.

مراجع ومصادر الفصل

١- الاسكوا: ورقة التحول نحو الديمقراطية: أسس الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات، الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية، كانون الأول ٢٠١٢.

٢- الأسكوا: المصالحة الاجتماعية والتماسك المجتمعي، الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية، كانون الأول ٢٠١٢.

٣- المركز السوري لبحوث السياسات، تقرير: الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، كانون الثاني ٢٠١٣.

٤- أوراق ورشة العمل: «السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا» مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا .

٥- محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٦- صبحي العمري، سلسلة أوراق الثورة العربية (٣)، ميسلون... نهاية عهد، دار رياض الريس، لندن، الطبعة الأولى: ١٩٩١.

٧- عثمان، هاشم، الأحزاب السياسية في سورية السريّة والعلنيّة، بيروت، دار رياض الريس، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٨- مركز الشرق للبحوث، ورقة بحث ٢١ آذار ٢٠١٣. سوريا لطريق إلى الثقب الأسود، الباحث المشرف:د. سمير التقي، الباحث المشارك: ابراهيم الأصيل،/ الباحث المشرف:حسام ميرو، الباحث المشارك: منير الريس.

٩- ناريمان عامر، سقوط الواقع السوري بين «الايديولوجيا والوضع الطبيعي»،ملحق نوافذ، جريدة المستقبل،٢-١٠-٢٠١١،

١٠- رايموند هينبوش، سوريا ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار، تقديم رضوان زيادة، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠١١، الطبعة الأولى.

١١- كاريستين ويلاند، سوريا:الاقتراع أم الرصاص، ترجمة حازم نهار، مراجعة رضوان زيادة، دار رياض الريس، بيروت ٢٠١١.

مراجع الكترونية:

الويكيبيديا

جريدة الشرق الأوسط:

/٣٤٢٢/http://arabic.irinnews.org/Report

الصراع الاجتماعيّ- السياسيّ في سياق الثورة / الحرب

بدرخان علي

«الثورات والحروب لا يمكن تصوّرهما خارج ميدان العنف» حنه أرندت، في الثورة(١).

(١) حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، ط١ ٢٠٠٨، ص٢٣

أولاً: مقدمة

منذ سنتين ونيّف تمرّ سوريا بأكبر حدث وتحوّل تاريخيّين في مسيرتها الحديثة. وهو حدث تفكيكيّ وبنائيّ بالوقت ذاته، ستتجاوز آثاره تغيير النظام بحدّ ذاته، هذا إن بقيت آثار الحرب السوريّة مقتصرة على سوريا فقط، وهذه نتيجة غير مقصودة ولا واعية بالضرورة من نتائج الثورة / الحرب الراهنة، أعني تشكيل (سوريا جديدة)، على ألاّ تؤخذ كلمة الجديدة بمعناها الإيجابي المتقدم نحو الأفضل والأحسن على الدوام. وهذا ليس بغريب في حالة معقّدة وتداخل عوامل داخلية وخارجية، في كيان وطني يمرّ بمرحلة حادة من تحوّل عاصف، ثورة، بعد (استقرار) متين لعقود، تخللتها أحداث موضعيّة طفيفة التأثير على البنيان الوطنيّ السياسيّ والأهليّ.

لأول مرة تكون سوريا على هذه الصورة من الانقسام الوطنيّ الحاد سياسيّاً وأهليّاً، منذ بدء الانتفاضة في آذار ٢٠١١م، إذ كان ذلك التاريخ إعلاناً عن انقسام سوريا بالتدريج إلى سوريتيّن أو ثلاث: سوريا النظام/الأسد، سوريا الثورة والمعارضة، (سوريا الثالثة). بينما كانت الأهداف الأولى للانتفاضة وشعاراتها تدور حول (شعب سوري واحد) ينشد الكرامة والحرية والحقوق الأساسيّة، عن طريق (إسقاط النظام)، تحوّلت اليوم سوريا كلّها حلبة لصراعات دامية، وساحة دمار وعنف وميليشيات متكاثرة، وفقر شديد وفوضى ضاربة.

حيث إن حركيّة الواقع ومسارات السياسة لم تتماشى أبداً مع الرغبة والإرادات من أيّة جهة.

ستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على بعض الديناميات الاجتماعية والسياسية، المحليّة بدرجة أساسيّة، التي تحكّمت باندلاع الانتفاضة الشعبية وفي مساراتها اللاحقة واتساع نطاقها، وتفاعلات الصراع الاجتماعيّ/الأهليّ والسياسيّ المحتدم، وصراع المجتمع والسلطة، وتحوّل الحركة الجماهيريّة الواسعة إلى حرب داخليّة طاحنة ونزاع إقليميّ ودوليّ، ومناقشة بعض الخيارات والاحتمالات الراهنة والمستقبليّة لبناء (سوريا الجديدة).

بالطبع لا يمكن قول كل شيء في هذه المحاور المقترحة، لكن سأحاول هنا أن أبيّن تعقيدات الحالة السوريّة، نظاماً ومجتمعاً، سياسياً واجتمياعياً وإنسانياً.

وأفترض أن محاولات النشطاء المدنيّين الإعلاميّة والثقافيّة والميدانيّة في تشكيل شبكات مدنيّة عابرة للطوائف من أجل تطويق النزاع الأهليّ في سوريا –وإن كانت ضرورة

قصوى ومن المحتمل أن تحرز نجاحات موضعيّة محدودة- تبقى ناقصة ومحدودة الفاعليّة، رغم نبل المقاصد والمصاعب والعراقيل، ما لم تتوقّف الحرب أولاً حيث أضحت الحالة السورية أعقد من النوايا والإرادات الطيبة (أو السيئة) هنا وهناك.

ولنبدأ بفرد معطيات الأزمة السوريّة وعناصرها.

ثـانياً: الانتفـاضة السـوريّة كإنفجـار سياسيّ واجتمـاعيّ: مـاذا حدث في سوريا؟

مرّت على سوريا أزمات عديدة في تاريخها المعاصر؛ عدم استقرار بعد الاستقلال، انقلابات عسكرية متعددة ومتواصلة[٢]، صراعات الريف والمدينة، توترات المشكلة الزراعيّة/الفلاحيّة طيلة أعوام بعد الاستقلال، مؤامرات حقيقيّة، وأخرى متخيّلة، داخلية وخارجية، الصراع مع إسرائيل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان، الدخول في صراعات داخلية سياسية واجتماعية واستقطابات طائفية، مشكلة طائفية كبيرة (صراع الإخوان المسلمين مع سلطة البعث وحافظ الأسد في الثمانينات) تمت السيطرة عليها إلى حدّ بعيد بالعنف وحده، رحيل مؤسّس النظام وقائده ومحوره، حافظ الأسد، في العام ٢٠٠٠ دون أقل اهتزاز في النظام والمجتمع، الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ المجاور والمشابه لسوريا على أكثر من صعيد، والقلاقل الناجمة عنه، التحدّي الكرديّ المتزايد في العقد الأخير...

إلاّ أنّ أي من هذه الأحداث لم تكن بمنزلة الحدث السوريّ المزلزل اليوم (الذي تتضافر فيه عوامل كثيرة مما سبق وأخرى حديثة). نحن أمام حدث من صنف الأحداث الكبرى في تاريخ أي مجتمع أو دولة.

يتعرّض المجتمع السوري لخضّة عنيفة، هو زلزال أو انفجار بكل معنى الكلمة تحت تأثير العنف والدمار، والانقسام -الاستقطاب الاجتماعيّ- الطائفيّ، والمداخلات الدولية الخارجية متعدّدة الأشكال والوجوه.

ابتدأ الزلزال السوري حين تلقّى الستاتيكو السوري المزمن أول ضربة غير متوقّعة، على وقع الحركات الجماهيرية في بلدان «الربيع العربي»، في دمشق أولاً عبر تظاهرة سوق الحريقة القديم وتجمّع نشطاء سياسيين وحقوقييّن أمام وزارة الداخليّة في وسط دمشق.

---

(٢) أما سوريا، والعراق، فقد تحولتا ميداناً لمهرجانات(أو سيرك، إن شئت) لإنقلابات سنوية وأحياناً شهرية. فقد قام عسكر سوريا بثلاثة إنقلابات في إسبوع واحد ، إثنان منها بقيادة شخص واحد هو جاسم علوان، بين ٢٨—١٩٦٢ و -٤-١٩٦٢.(د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، ص ١٢٤.)

كان بالإمكان أن يمرّ النشاطان السابقان اللذان قمُعا كالمعهود دون تأثير ملموس يُذكر كباقي الأنشطة الاحتجاجية النخبويّة المعارضة في السنوات السابقة؛ لولا سياق الانتفاضات الجماهيرية العربيّة، وضغط النموذج الثوريّ المشهديّ، والهبّة التي قامت من درعا بعد ذلك، بحيث جعلتا منهما بداية للحدث السوريّ التاريخيّ.
في الواقع ابتدأت شرارة الانتفاضة الشعبية من مدينة درعا الجنوبية، بسبب العنف المفرط وإهانة كرامة المواطنين، والاعتداء الفجّ على آدميّة البشر ومعاملتهم كعبيد في هذه المنطقة المتميّزة بتكوينها العشائريّ والتضامنيّ، عبر غضب جماهيري إثر اعتقال وتعذيب فتيان من طلبة المدارس كتبوا على جدران مدارسهم شعارات مُستَلهمة من تونس ومصر، بتأثير تدفّق الإعلام المرئيّ الكثيف بصورة أساسية، وشبكات التواصل الاجتماعي بدرجة أقل. وهذا الأمر ملحوظ في جميع الثورات تقريباً وحتى الحروب الكبرى العالمية؛ أي أن يبتدئ حدث كبير مهول، بشرارة أو حدث موضعيّ غير متوقّع، على أرضية عوامل وتراكمات سابقة. كما أنّ (التأثير بالعدوى) أو ما يطلق عليه (تدحرج كرة الثلج)(٣)، كان ملحوظاً في البلدان الأوربية التي شهدت الموجة الثالثة للديمقراطية.

كان ذلك بداية لحركة احتجاجية لم تهدأ، وانتشرت على المساحة السورية لكن في الأطراف والبلدات والمدن الصغيرة، وليس في المدن الكبرى. لأسباب منها تمركز السلطة بشكل كليّ في هذه المدن، ولأنّ الريف أو المراكز الحضرية الصغيرة والأبعد عانت بصورة أشدّ من سياسات التحرير الاقتصادي، وغلبة التضامن الأهليّ فيها. لكن أيضاً لعدم توفّر أرضية السخط والغضب الكافيين للمغامرة بالمواجهة مع النظام الديكتاتوري المعروف والمجرّب، في المدن التي تأخّرت باللحاق بالحركة الاحتجاجية، أو التي لم تلتحق أصلاً. وكان ذلك مؤشّراً أولياً عمّا ستؤول إليه الانتفاضة الجماهيرية من حيث هي ثورة أرياف وأطراف، بالدرجة الأولى، وليست العاصمة ومراكز المدن الكبيرة (دون أن تكون قاعدة ثابتة)، أو على الأقل كانت الأرياف أكثر البيئات الحاضنة التي قاومت حتى الآن، والبلدات الصغيرة وأحزمة الفقر في أطراف المدن، التي تضرّرت أكثر من السياسات الإقتصادية التحريرية التي طبّقت خلال العقد الأخير(٤).
هذه العجالة للقول أن هذه البيئات الشعبية لم تنتفض بداية لأيّ سبب هوياتيّ/ طائفيّ ، ولم يكن العامل الطائفيّ/المذهبيّ في الحسبان. لا النظام كان (علويّاً) وقتها ولا

(٣) غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، دار التكوين،٢٠٠٩. ص ٨٧.
(٤) محمد جمال باروت، «العقد الأخير في تاريخ سوريّة: جدليّة الجمود والإصلاح»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٢.

الانتفاضة كانت (سنيّة). أو لم يكن ذلك واضحاً أو ظاهراً بما فيه الكفاية في الأسابيع والشهور الأولى للانتفاضة، حيث المطالب الديمقراطية العامة كانت هي السائدة من جهة المحتجّين، ومطلب (إسقاط النظام) تحديداً جمع حوله تيارات متعددة ومتناقضة تماماً ظهرت فيما بعد بصورة أوضح. بل يمكن القول إن شعار «إسقاط النظام» من العموميّة بحيث جمع في الآن ذاته الثورة و (الثورة المضادة) التي تبلورت فيما بعد، ومن جهة النظام كان القمع يأخذ شكل (القمع المشروع) للدولة، المعهود للسوريّين برغم كل شيء، وكانت قاعدة النظام ما تزال واسعة وعابرة للطوائف على نحو ملحوظ. ولم تكن الطائفية ملمحاً بارزاً على العموم. رغم أنه تبين سريعاً فيما بعد أن المعارضة والانتفاضة، مثل المجتمع السوريّ تماماً، تعتمل فيها حساسيّات عديدة مكبوتة ليست كلّها ديمقراطيّة وبنّاءة للمستقبل.

على العكس كانت هذه البيئات المنتفضة تشكّل حتّى وقت قريب قاعدة اجتماعيّة للنظام القائم. فمنطقة «درعا» التي مهّدت للانتفاضة جماهيرياً، تعدّ منبتاً للكثير من القيادات في «الحزب» (حزب البعث العربي الإشتراكي «الحاكم») والجيش والأمن والسلك الدبلوماسيّ، ومدينة الرستن التي كانت من أوائل المناطق المنتفضة و التي تشكّلت فيها المقاومة المسلّحة، تعد منبتاً لعدد كبير من الضباط العسكريين، من الرتب العالية والمتوسطة، وكانت تسمى «قرداحة الثانية» .

يذهب مؤّلف كتاب تشريح الثورة(٥) في دراسته للثورات الكبرى (الفرنسية، الأمريكية، الإنكليزية، الروسية) أن جميع الثورات سبقتها حالات إحتجاج وتمرّد. وحتى في حالة تونس ومصر أمكن ملاحظة هذا الأمر. فقد سبق انتفاضة البلدين مظاهرات واحتجاجات مطلبيّة وسياسيّة مؤثّرة بدرجة كافية على المشهد السياسيّ العام للبلدين، من غير أن تؤثر تماماً في سلوك السلطات. لكن السلطات هناك لم تكن اللاعب الوحيد في الحياة السياسية العامة. أما في سوريا، فلا يمكن الوقوع على ذلك على نحو ملموس. لا الانتفاصة الكردية عام ٢٠٠٤ تدخل في السياق العام، بسبب طابعها القوميّ الصرف، ومطالبها وتزامن اندلاعها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ (الذي عدّه الكرد تحريراً للعراق من الديكتاتور، واعتبره العرب احتلالاً يستوجب المقاومة)، وقد نظر إليها الجمهور السوريّ عامة نظرة ارتياب وتخوين وتشكيك.

كذلك الانتفاضة الطائفيّة لحركة الإخوان المسلمين القديمة نسبياً، في الثمانينات، لا

(٥) كرين برينتن، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلبي، دار الفارابي، ط١ ٢٠٠٩.

تدخل في هذا السياق، بسبب منطلقها المذهبيّ أساساً، وعدم تحوّلها لانتفاضة شعبية عامة، والالتباسات التي رافقت قيامها، ومن ثم القضاء شبه التام على الحركة في الداخل السوري. وإثر ذلك ترسّخت ديكتاتورية حافظ الأسد وقضى في الأثناء على التنظيمات المعارضة كلّها، والحياة السياسية بشكل عام في البلد.

وحتى أنشطة المثقفين والمعارضة النخبويّة لم تتمكن من خلق قطب معارض في الحياة العامة، رغم التضحيات النبيلة المبذولة خلال العقود الماضية، وخاصة حراك ربيع دمشق بعد العام ٢٠٠٠م.

كذلك لم تنتفض تلك الفئات المحتجّة بداية ضدّ علمانيّة النظام ولا ضدّ تحالفاته الإقليميّة، ولا ضدّ موقفه الممانع تجاه إسرائيل ودعمه للمقاومة، إنّما تحديداً ضد الاعتداء على كرامة المواطنين وإنسانيتهم. وفي الواقع ما أشار إليه بشار الأسد في مقابلته مع صحيفة (الوول ستريت جورنال) أن نظامه محصّن من الاحتجاجات بسبب موقفه القومي ضد إسرائيل، و موقفه المقاوم والممانع، لم يكن خاطئاً تماماً. لطالما كان الشعب السوريّ مع النظام في هذه الموقف. ولطالما اكتسب النظام شرعية قومية ووطنية من هذه المواقف المعادية لإسرائيل ودعمه لحركات المقاومة ضد إسرائيل.

وعندما إنفجرت الحركة الاحتجاجيّة، مع نجاح انتفاضتي تونس ومصر، فاجأت الجميع، معارضة وسلطة. توسّعت الانتفاضة بصورة تدريجيّة صعبة على مدى أشهر قبل أن تتجذّر؛ و كان عنف النظام وراء تمدّد الانتفاضة، وهي كانت إجمالاً انتفاضة ضدّ التهميش والطغيان السلطويّ. لكن عواملها ودوافعها وبيئاتها تتعدّد. «مدخلٌ واحد لا يكفي لتحليل بيئة الانتفاضة وجمهورها. لا المدخل الطبقيّ- الاجتماعيّ كافٍ، حيث تُغيّب قيم أساسيّة وراء هذه الانتفاضة مثل طلب الحرية والكرامة والردّ على المهانة كذلك غياب أيّة احتجاجات في أوساط مهمّشة ويعوزها العيش الكريم وأبسط مقومات الحياة المعيشيّة، ولا المدخل الحقوقيّ/السياسيّ كافٍ بدوره، حيث تهمل وقائع التهميش والحرمان الاجتماعيّ/الاقتصاديّ، وكما لم تفلح دعوات النشطاء والقوى المعارضة في المطالبة بالإصلاح السياسيّ الحقيقيّ أو التغيير الديمقراطيّ طيلة العقود الماضية في خلق حركة احتجاجية برغم التضحيات النبيلة»(٦).

هذا يمكننا من القول: إنّ العوامل الاقتصادية الصرفة ليست كافية لانطلاق ثورة أو عصيان أو تمرّد. وعلى أيّة حال فـ(الثورات لم تنشب في مجتمعات منتكسة اقتصادياً،

(٦) بدرخان علي، «الانتفاضة السوريّة و المسألة الكرديّة: سؤال المواطنة والهويّة والعدالة الاجتماعيّة»، إلى ندوة «إلى أين يتجه الربيع العربي» ، تونس ، ديسمبر ٢٠١١ ونشرت في موقع «باب المتوسط» ٢٩-١٢-٢٠١١)

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أنها نشبت في مجتمعات متقدمة اقتصادياً» كما يقول دارس الثورات الكبرى في «تشريح الثورة»(٧).

لكن يبرز أمامنا أمرٌ ملفت حقاً في الحالة السوريّة: غياب أي مطلب متعلق بالوضعيّة المعاشيّة/الإقتصاديّة في الثورة السورية طيلة سنتين ونيّف، كشعار خبز وحرية مثلاً. ما يستدعي فعلاً إعادة النظر حول الدافع الإقتصاديّ للانتفاضة، ولا يفسّر ذلك بغياب (الوعي الطبقي) برأينا.

أما محاولة إرجاع الانتفاضة السورية إلى حراك المثقفين السوريّن وبقايا المعارضة التقليديّة (حركة ربيع دمشق) -وكان ذلك عملاً نخبويّاً بلا عمق جماهيري- فلا نرى لذلك رابطاً سببيّاً ملموساً. بخلاف ما يفعل العديد من المثقّفين ومنهم أستاذنا صادق جلال العظم، وهو يبالغ أحياناً في ذلك بالقول: إن «مبادرة الإنتليجنسيا السورية بمثابة البروفا والمدخل إلى الربيع العربي عموماً. وإذا قمنا بمراجعة وثائق ربيع دمشق، نلاحظ أنها تتضمن كلّ الشعارات التي رفعت في الثورات الأخيرة من صنعاء وبنغازي وحتى حمص، وطالبت بالعدالة والكرامة والحرية والخلاص من حالة الطوارئ»(٨).

ليس من الحكمة التساؤل لماذا خرج مئات الألوف، والملايين فيما بعد، ضد الرئيس وسلطته، ذاك الذي أتى إلى الحكم بموجب فضيحة دستورية وقانونية وسياسية واضحة، ليس لها مثيل حتّى في الأنظمة الديكتاتوريّة، غير المَلَكيّة، دون أدنى اعتراض من قبل الشعب؟ هل كان الشعب مضلّلاً حينها؟ هل الخوف وحده يفسّر صمت السوريّن حينذاك؟

تشير (حنه أرندت) إلى شيء مشابه في الثورات الكبرى المعروفة أيضاً، أي انقلاب أنصار النظام القديم عليه إبّان الثورة الفرنسيّة: «ألم يكونوا كلّهم من الملكيّن في عام ١٧٨٩ ثم سيقوا في عام ١٧٩٢ ليس إلى مجرد شنق ملك معين (الذي لا يعرف هل كان خائناً أم غير خائن) بل إلى التنديد بالمَلَكيّة ذاتها بوصفها جريمة أزليّة (سان جوست)؟ ألم يكونوا كلّهم من المؤيدين المتحمّسين لحقوق الملكية الخاصة والذين أعلنوا في قوانين فينتوز عام ١٧٩٤ مصادرة أملاك الكنيسة والغائبين بالإكراه وكذلك (المشتبه بهم) جميعاً وذلك لتسليم تلك الأموال إلى (التعساء)(٩).

---

(٧) تشريح الثورة، مرجع مذكور، ص ٥٨

(٨) انظر: صادق جلال العظم، حواره جريدة الحياة، الإثنين ٢٢ أبريل ٢٠١٣. (ردد هذه المقولة عدة مرات وفي أماكن متفرقة).

(٩) حنة أرندت، في الثورة، ص٦٨.

الواقع أن قضية الديمقراطية والانشغال بالشأن العام وقضايا البلد العامة لم تكن مطروحة، ولا في بال أحد، سوى قلة قليلة جداً من المعارضين السابقين. فالتقاليد الديمقراطية والمؤسّسية مغيّبتان منذ نصف قرن على الأقل. ولم تكن شرعيّة النظام ككل مطروحة، بل كانت محسومة عملياً. وكان العقد الناظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع (القمع إحدى مكوّنات هذا العقد) سليماً مبدئياً.

احتاج الشعب السوري إلى عنف مادي ملموس، وإهانة كرامة حسيّة حتى ينتفض ويقول: لا.

عامل النظام المحتجين كعبيد متمرّدين على أسيادهم، يستحقون كافة أصناف السّحق والعنف الشامل. وهو ليس بالأمر المستبعد عن هذا النظام الذي كان يرمي بكاتب ومثقف بسبب موقف أو مقال ما سنوات في السجن دون محاكمة، أو بموجب أحكام جائرة. وهذا هو الروتين الديكتاتوري الصرف المعهود.

لكن لم تبقَ الأمور على هذه الصورة. فمع تنامي العنف الوحشي للنظام، وعسكرة المجتمع وبروز الطائفيّة والتدخلات الدولية انفتح صندوق الباندورا السوريّ، والإقليميّ. وخرجت كل الشياطين الكامنة في التفاصيل والهوامش، وفي المتن.

لكن ما هو النظام الذي احتج السوريّون ضدّه وأرادوا إسقاطه؟

ثالثاً: بنية النظام السوريّ: هل النظام «علويّ»؟

ساهم الكلام المكرّر عن الطبيعة الاستبداديّة والفاسدة للنظام السوري، ولا جدال في الصفتين طبعاً، بالإضافة إلى تصويره على أنه نظام طارئ ودخيل على المجتمع السوري، وهو لم يكن كذلك يوماً ما، ومن ثم الاكتفاء بالكلام الطائفيّ البسيط، والذي بات يستند على تصوّرات مذهبيّة فجّة، مستجدّة في اللغة السورية العامة، من قبيل حُكم (أهل السنة والجماعة) من قبل (النصيريين –الشيعة – المجوس– الفرس– القرامطة)، ساهم في تمويه بنائه المعقّد والمتشابك، والحلقات المتعددة والمتكاملة في بنية النظام، وكذلك تاريخيّته أيضاً، وبالتالي أسباب تماسكه واستمراريته، سواء قبل الثورة عليه، أم بعد اندلاعها. فطبيعة النظام السوري لم تُدرس بعناية واهتمام جديّن، وعلى نحو مدرسيّ بحثيّ، على الأقل من جانب السوريين أنفسهم، مثقّفين وسياسييّن. في حين أن باحثين أجانب –ليس جميعهم بالطبع– كانوا أكثر نفاذاً وحياداً حيال تحليل بنى السلطة والمجتمع منهجيّاً، بسبب التأهيل الأكاديمي العالي، ومواكبة المناهج البحثيّة

المتوفرة لديهم، والنَظَر المحايد من الخارج دون انحيازات ذاتية، غالباً.
قبل أي اعتبار وتصنيف، يجدر بنا القول بأن النظام السوري هو نظام! أي هو سلطة وبنية وعلاقات قوى وجهاز تأطير وهيمنة، واقتصاد سياسي بالدرجة الأساسية (والاقتصاد ليس له أية هويّة مذهبيةّ) ومؤسسّات وبيروقراطية وتراكم تاريخيّ لحقب سابقة، وقطيعة أحياناً، وتفاعلات داخلية وخارجية. وليس صحيحاً أن النظام السوري هو نظام احتلال كما يتردّد اليوم. رغم الجرائم والكوارث التي تسبّب فيها ومازال مستمرّاً فيها. كذلك العنف والطائفية، لا تفسّران لوحدهما تماسك النظام السوري قبل الانتفاضة وحتى أثناءها. فمثلاً ما علاقة العنف والطائفية بانخفاض الدَّيْن الخارجي والداخلي، الأمر الذي مكّن الاقتصاد السوري من عدم الانهيار مبكّراً رغم الحرب الطاحنة والحصار الخارجي؟ ونفترض أن الدّعم الخارجي للنظام (سواءً من روسيا أو إيران أو حزب الله أو الصّين) ليس هو السبب الأساسي في استمرار النظام، ودور هذا الدّعم كان محدوداً في السنة الأولى ونيّف من عمر الانتفاضة. إلاّ أنه ازداد في السنة الأخيرة.

بديهيّ القول إنّ النظام السوريّ ينتمي إلى نسق الأنظمة اللاديمقراطيّة، التي تشمل ٤ أنماط (وفق إحدى التصنيفات المدرسيّة)(١٠):
١- النظام الشمولي totalitarianisme: المتّسم بغياب أي تعددية سوسيواقتصادية أو سياسية، بتشوش وفوضى مستحكمين على الصعيد الإيديويولجي وبتعبئة شعبية مستمرة واسعة وكثيفة (أي شاملة لمناحي الحياة). ويتميز مثل هذا النظام أيضاً بقيادة لا حدود ولا ضوابط لصلاحياتها وسلطتها، وكاريزمية غالباً (بحيث لا يمكن لأحد، سواء أكان مسؤولاً في النظام أو مواطناً عادياً، التنبؤ بما قد يحصل)، وهذه حالة مثالية نادرة.
٢- النظام ما بعد الشمولي Post- totaliarianisme
٣- النظام السلطوي authoritarianism: يتسم هذا النظام بتعددية سياسية محدودة لكن غير مسؤولة، وبتعددية سوسيواقتصادية واسعة، وبغياب أيديولوجيا هادية متطورة. لكن مع توفر ذهنية عملية ذكية، وبتعبئة شعبية مستمرة وبقيادة تعمل في ظل معايير غير محددة بوضوح شكلياً، لكن يمكن التنبؤ بها تماماً.
٤- النظام السلطانيّ: ويتسم بالمزاوجة بين السلطة العامة والخاصة التي تمنح للقائد التدخل على نحو اعتباطي وتعسّفي في شتى مجالات الحياة. وهنا قد تتوفر تعددية اقتصادية واجتماعية، لكنها خاضعة لمشيئة الحاكم المستبد وتدخّلاته التي لا يمكن التنبؤ

(١٠) غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، دار التكوين،٢٠٠٩. ص ٩٦-٩٧-٩٨.

بها؛ هنا لا إيديولوجيا للحكم، بل شعارات تعظيم وتمجيد للقائد، لا تعبئة شعبية مستمرة، لكن يمكن أن تحصل بفعل طارئ عرضي، والقيادة شخصانية ومستبدة.

في الواقع يمكن القول بأن النظام السوري يحوز على خصائص متباينة من الأنماط السابقة كلّها تقريباً (عدا النمط ما بعد الشمولي). وبالأساس التصنيف السابق مدرسيّ ولا يمكن اعتماده قاعدة معياريّة للفصل بين أنماط النظم اللاديمقراطية. وربما أمكن -بالاعتماد على التصنيف نفسه- القول باختصار أنّه نظام سلطانيّ/ سلطويّ، يحمل خصائص شموليّة محددة، ليست شاملة تماماً. لذلك هو نظام كتيم، مغلق، حول نواة عائلية -أمنيّة- عسكريّة صغيرة، لكنها ليست معزولة أبداً، بل هي في مركز دائرة كبيرة ومتشعّبة من البنى الاجتماعيّة والأهليّة، تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع بعضها (مثلاً: الريف والفلاحين، مع برجوازية المدن وأثرياء البلد).

ويفضّل أحد الدّارسين وصف النظام السوري بـ«الفاشستيّة الشعبيّة». حيث تجسّد هذه الأنظمة استراتيجية بناء الدولة ما بعد تصفية الاستعمار التي جرت تبنيها من قبل النخبة القومية التي تواجه في وقت واحد التهديد الخارجي وعدم الاستقرار الداخلي(١١).

وهو يلخّص بنية النظام كالتالي:

ثمة جدل لا يستهان به حول كيفية بناء فكرة عامة حول نظام البعث في سوريا على أفضل وجه، وربما كان ذلك انعكاساً لطبيعته المعقّدة، فقد وصل البعث إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري وشكّل الجيش دعامة محورية للنظام، ورغم ذلك فإن النظام عبارة عن تزاوج أو تعايش حزب/جيش وليس مجرد عسكري. كما أن الطائفة العلوية التي تمثل أقلّية كانت تسيطر عليه لكنه لم يكن نظام أقلّية، فقد كان يشمل على تحالف عابر للطوائف. تقع ديكتاتورية الأسد الشخصية في قلب هذا النظام لكن قوته تستند إلى مؤسسات معقدة. وقد تم وصفه كنظام برجوازية الدولة لكنه يخرج عن ذلك بضمّه لقاعدة قروية لا يستهان بها. لذلك فإن أياً من التفسيرات النمطية للنظام (الجيش، الطائفة، الطبقة) لا يمكنه بمفرده أن يقبض بشكل كاف على الصيغة المعقدة والمتعددة الوجوه لهذا النظام(١٢).

وتبدو طبيعة النظام معقّدة وفريدة لجميع الدارسين. بنفس الدرجة التي فيها تبدو سيطرته على المجال العام، وطاعة الناس له، والمطاوعة، وطرق المقاومة النسبيّة له، غامضة كذلك. وهذا موضوع كتاب (السيطرة الغامضة) للمؤلّفة الأمريكية ليزا

---

(١١) رايموند هينوبش، سوريا ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار. دار رياض الريس، بيروت، ط١، فصل «بناء فكرة عامة عن دولة البعث في سوريا».

(١٢) رايموند هينوبش ، المصدر السابق.

وادين[١٣]، التي أقامت في سوريا لفترة بغرض المعاينة الواقعية لأحوال الناس في ظل سيطرة سلطة نظام حافظ الأسد. ودرست بصورة أساسيّة، اعتماداً على مناهج ما بعد حداثويّة، قضايا مثل الهيمنة والشرعية والطاعة وآليات (السيطرة الغامضة) للنظام والآليات المضادة من قبل المجتمع مثل التكيّف، والمطاوعة والمقاومة.
تبحث مؤلفة (السيطرة الغامضة) في الآليات المتناقضة لظاهرة تقديس الحاكم التي عملت بنجاح على فرض الهيمنة وتحديد مجال المسموح والمرفوض لكن بنفس الوقت تولّد الإحساس العام المشترك بعدم التصديق، وأشكال مقاومة ممكنة عن طريق بعض الأعمال الفنية والأدبية، وكذلك في النكات المتداولة شعبياً.

لكن في سياق بحثنا هنا، نودّ التأكيد على القضايا الآتية:
١- النظام السوري ليس نظاماً مفروضاً على السوريين من جهة ما، غامضة أو معروفة، ولا هو «دولة ضد أمة» (هذا عنوان كتاب شهير للدكتور برهان غليون، غير مخصّص عن الحالة السورية، لكنه يتبنى مفهوماً عضويّاً متجانساً للأمّة بشكل عام، محكومة بدولة مضادة).
٢- من المستحيل أن يتواجد نظامٌ ما على وجه الأرض بدون قاعدة اجتماعية أي أرضية شعبية، على الأقل لحظة بروزه وتمكّنه من الحكم والسيطرة؛ فمن أين استمد النظام السوريّ شرعيّته الواقعيّة، ومصادر قوّته ونهوضه؟ وكيف استمر طيلة أربعة عقود ونيّف في مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة وكبيرة، لا يمكن نكرانها بمعزل عن بروباغندا النظام؟ أي كيف يشتغل هذا النظام كنظام دولة ومجتمع، ويتغلب على المعوّقات الموضوعيّة والذاتيّة؟
في هذا المجال يذهب ستيفن هيدمان، مؤلف كتاب مهم عن التسلّطيّة في سوريا، (حيث يقرّ أنها «تسلطيّة شعبويّة ناجحة» واستطاعت الاستمرار بخلاف الأنظمة التسلطيّة الشعبويّة التي ازدهرت في المنطقة العربية وأمريكا الجنوبية)، إلى ما يسميه «نظام حكم» ماوراء الشخصيات بمعنى الترتيبات المؤسساتية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية آليات الحكم وتحدد نماذج العلاقات بين الدولة والمجتمع. شأنه شأن أبيه، أفاد بشار الأسد من عملية بناء المؤسسات وتوسّع الدولة التي امتدت لزمن طويل يمكن تتبعه بالعودة إلى تاريخ سورية في السنوات الأولى بعد الاستقلال[١٤].

(١٣) ليزا وادين، السيطرة الغامضة: الرموز في السياسة السورية المعاصرة، ترجمة د.نجيب الغضبان، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط١ يوليو ٢٠١٠.
(١٤) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية-صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، دار رياض الريس ط١ ٢٠١١

لكننا نختلف مع ما يقوله هايدمان في مكان آخر عن تجربة «تحديث التسلّطيّة» التي مرّ بها النظام مثل باقي الأنظمة التسلّطية المشابهة قليلاً أو كثيراً في المنطقة كالنظام المصري (حسني مبارك)، حيث خضعت للتحديث على درجات مختلفة على المستوى السياسيّ أو القانوني والدستوري أو الإعلامي أو الإداري، بالتكيّف مع النظام العالمي الجديد، وانهيار المنظومة الاشتراكية. في حين أن تحديثاً اقتصادياً ما قد جرى بالفعل في سوريا، لصالح توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع البرجوازية والطبقة الوسطى، لكن دون أي معادل سياسيّ أو انفتاح ما. وكان التحديث الاقتصادي قد ابتدأه حافظ الأسد ببناء شراكة واسعة مع البرجوازية السورية، (السنيّة) باللغة الطائفيّة، وتابع وريثه بشار تلك السياسة على نحو أعمق أكثر، وعلى حساب فقراء الأرياف والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وكانت علاقات القرابة والولاء الأمنيّ والسياسيّ في صلب هذه العملية في عهد بشار بوضوح أكثر من أبيه.

٣- الطائفيّة هي إحدى أدوات الحكم للنظام، من بين أدوات متعددة. لكن ليس صحيحاً أن «العلويّين» يحكمون «أهل السنة والجماعة». يعبّر المثقف السوري ياسين الحاج صالح عن ذلك بالقول: «عبارة نظام طائفي في سورية لا تعادل عبارة نظام علوي»(١٥).

الواقع أن الطائفية وعلاقات القرابة هي إحدى حلقات الحكم في سوريا، من بين حلقات عديدة. كما أن للطائفية في سوريا جذور تاريخيّة عديدة، اجتماعية/طبقيّة وسياسيّة وعسكريّة.

لكن النظام ليس طائفيّاً بالمعنى المذهبيّ التقليديّ التراثيّ المتداول، المعنى الذي يحيل إلى الصراعات بين ما باتوا يعرفوا لاحقاً بالشيعة والسنّة، إنمّا طائفيّ (حديث)، سياسيّ بإمتياز، زمنيّ/ دنيويّ، ليس له علاقة برغبة مذهبيّة «علويّة»، وهي طائفة ليس لها مجلس ملّلي أو هيئة تمثّيليّة، في حكم (أهل السنة والجماعة). ويصحّ أن نعتبر طائفيّة النظام موجة (حديثة)(١٦) جدا ًمن الطائفيّة، مرتبطة تماماً بترتيبات السلطة والنفوذ والقوّة، أي ليست مذهبيّة. ولا يلاحظ بالفعل أية محاولة من النظام في إشاعة إحالات مذهبيّة معيّنة في المجال الثقافيّ أو الإجتماعيّ العام تخصّ المذهب العلويّ. على العكس هو يحدّ

(١٥) انظر: ياسين الحاج صالح، «في الطائفية والنظام الطائفي في سوريا» ، ملحق جريدة النهار اللبنانية، ٢٠١٢/٢/١١.

(١٦) د.أسامة المقدسي، في ثقافة الطائفية:ا لطائفية والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني، ترجمة:ثائر ديب، دار الآداب، ط١ - بيروت٢٠٠٥.عن حداثة الطائفية، يمكن الاستعانة بالتحليل الثاقب للباحث الأمريكي-اللبناني د. أسامة مقدسي في كتابه الشيّق والقيّم «في ثقافة الطائفية». ويشرح فيه من خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في جبل لبنان عام١٨٦٠م، بين الموارنة والدروز، كيف أنها كانت نتاجاً للتحديث العثماني، والتدخّل الأوربي، وليس نتيجة عوامل وراثية مكتسبة.

منها، وتساهل بنفس الوقت مع أنماط دينيّة «سنيّة» محافظة جداً، لطالما بقيت غير مسيّسة وبعيدة عن السياسة. لا بل شجّع أكثر المتطرفين السنّة الجهاديين وأرسلهم للقتال في العراق بعد الإحتلال الأمريكي٢٠٠٣، لمحاربة الأمريكان والشيعة هناك.

أما التدخّل الكثيف للجيش في السياسة فهو ليس سمّة سورية خاصة، بل هي ظاهرة بارزة في جميع الحالات المشابهة، أي الدول الحديثة، في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية.

فظاهرة هيمنة العسكر في المشرق العربي جاءت كنتيجة لانهيار الحكم المدني، كما يقول خلدون حسن النقيب(١٧)، وكانت «مهمة السيطرة على التيار الجذري وحل معادلة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، مهيأتين لطرف ثالث ليست له مصالح مباشرة في العملية الاقتصادية/السياسية غير مصلحته الخاصة الأنانية». على أنه ينبغي أن نضيف للحالة السورية خصوصية ضمن هذه المعادلة التي اقترحها المؤلف.

ففي حالة سوريا نحن أمام بلد معني على نحو مباشر بالصراع العربي/الإسرائيلي الذي أثّر في البيئة الإقليمية كلّها، وبقاء جزء محتلّ من أراضيه (هضبة الجولان) تحت الإحتلال الإسرائيلي. كما تتصل ظاهرة العسكرة سورياً بالسياق التاريخي الذي يتّصل بنشوء بالدولة الوطنية بعد الاستقلال، من حيث هي دولة هشّة البنيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تعتمل فيها صراعات اجتماعية عديدة، أهمها صراع الريف/ المدينة، واندلاع المسألة الفلاحية الزراعية بعد الاستقلال مباشرة. حيث كانت الانقلابات العسكرية المتكررة قبل (الاستقرار)، الذي ميّز عهد حافظ الأسد، إحدى أعراض الغليان الاجتماعي/الاقتصادي والسياسي في سوريا، وبدرجة ما الإيديولوجيّ، بالتضافر مع الصراع على سوريا من الخارج، في بنية اجتماعيّة هشّة، وحديثة التكوين الوطنيّ، من رحم انهيار الإمبراطورية العثمانيّة، وعمليات ضمّ واستقطاع مناطق «شاميّة» مختلفة، لتتكون الدول المعروفة حالياً في بلاد الشام التاريخية.

عمل حافظ الأسد على المحافظة على الجيش كدعامة قويّة لحكمه، لكنه بنفس الوقت بنى علاقات قوية مع الطبقات المختلفة ووجهاء عشائر في المناطق السورية المختلفة، وتمكن بنفس الوقت من تنحية كل منافسيه المُحْتَمَلين ضمن الجيش، كونه –كضابط عسكري– عايش عدة انقلابات عسكرية قام بها الجيش، قبل أن يصبح هو رئيساً. وهو يعرف تماماً خطورة دور المؤسسة العسكريّة. وبحسب مؤلف (الدولة التسلطيّة) حظيت هيمنة العسكر على الحكم برضى الغرب (القوى الإمبريالية المهيمنة في المنطقة)

(١٧) د.خلدون حسن النقيب،الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ط٢، ١٩٩٦. الفصل الثالث،عصر هيمنة العسكر.

لأن العسكر قضوا على حالة ما يسميها المؤلف بـ«التجذير - التسييس» التي كانت تعتمل في المجتمع ويستثني منها حالة مصر عبد الناصر بعد عام ١٩٥٦(١٨).

بالنسبة للجيش السوري، كما بيّنت دراسات عدّة، كان لأبناء الأقليات والأرياف نفوذ قويّ ضمن المؤسسة العسكريّة منذ الاستقلال. لعدة أسباب منها:

أ- التشكيل المسمّى «القوات الخاصة للشرق الأدنى» أو قوات الشرق الخاصة الذي أسسّه الفرنسيون أواخر الحقبة العثمانية وأثناء فترة الانتداب على سوريا ولبنان، كان يضمّ في غالبيته أبناء الأقليات من علويين ومسيحين ودروز وشراكس وأرمن وأكراد. (نضيف هنا أن العنصر الكردي تم إقصاؤه من السلك العسكري بشكل خاص، فيما بعد إثر اشتداد النزعة القوميّة العربيّة واضمحلال النفوذ الكرديّ المدينيّ في الحياة العامة السورية)(١٩).

ب- السبب الثاني، وكما يقول نيكولاس فان دام، يكمن في أن العائلات العربية السنيّة الثرية صاحبة الأراضي والعائلات ذات النشاط التجاري التي قادت القومية العربية أثناء الاحتلال الفرنسي، قد دعمت بصورة غير مباشرة الاتجاه نحو التمثيل القوي لأعضاء الأقليات بالجيش السوري وذلك برفضها إرسال أبنائها للتدريب العسكري حتى كضباط(٢٠).

ج- أبناء الأرياف والأقليات، الفقراء والمهمشين في الغالب، وجدوا في الانتساب للجيش والقوات المسلّحة وسيلة ترفٍ اجتماعي/اقتصادي، ونفوذ سياسي فيما بعد، في ظل الأوضاع التي كانت تهمين فيها أعيان المدن الكبرى(«السنّة») على الحياة الاقتصادية والسياسية.

من الضروري حين دراسة بنية السلطة السورية التوجه إلى كيفية انتشار السلطة في الجسد الاجتماعي كلّه، لا المركز فقط، كما يقول ميشيل فوكو في دراساته عن السلطة والمعرفة والمراقبة والانضباط.

لذا نتساءل كيف أمكن للنظام السوري أن يتحكّم في كافة المناطق السورية بنفس

(١٨) خلدون حسن النقيب. المصدر السابق، ص١١٢-١١٣. يقول المؤلف: جميع الانقلابات العسكرية بأنواعها الثلاثة الرئيسة: المولد للحل الفجائي، أو التصحيحية -الاعتراضية أو التقليدية (كانقلابات العام ١٩٤٩ في سوريا) لا بدأن تكون واحدة من ثلاثة؛ إما أنها قامت: أ- بتمويل وتخطيط من القوى الإمبريالية، ب- بدعم منها،ج- لا بد أن تصل إلى تفاهم وتكيف مع القوى الإمبريالية المهيمنة.

(١٩) عن هذه القوات وتركيبتها الإثنية ، يمكن مراجعة الدراسة التالية كونرادشتيلير، أجهزةالأمن اللبنانية والسورية :بصمة الانتداب الفرنسي، من منشورات مبادرة الإصلاح العربي- آب- أغسطس ٢٠١٢.

(٢٠) نيكولاس فان دام ، الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١-١٩٩٥ ، مكتبة مدبولي ،القاهرة ، ص٥١-٥٢(١٧) د.خلدون حسن النقيب،الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. ط٢، ١٩٩٦. الفصل الثالث،عصر هيمنة العسكر.

الدرجة تقريباً، ما هي الوسائل التي مكّنته من هذا الانتشار والرسوخ؟. هنا أيضاً لا يكفي التفسير بالطائفية، بل تبدو ضعيفة. كما أن الكيفيّة التناقضيّة التي تبدو عليها صورة النظام السوري الحاكم من حيث كونه بالفعل نظام دائرة ضيّقة جداً (عائلية قبل أن تكون طائفية) هي الحرس الجمهوريّ وقيادات الفروع الأمنيّة وكبار قادة الجيش، وبين قاعدته الواسعة فعلاً على الأرض؛ من هنا وجب الكلام عن أدوات التأطير، أو الجهاز التأطيري للمجتمع. حزب البعث هنا كان له دور فاعل. وهناك وسائل «موضعيّة» لتحقيق السلطة في كل منطقة أو محافظة على حدة.

بالطبع إن القاعدة الاجتماعية لأي نظام ليست ثابتة ولا تبقى كما هي، بل خاضعة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والتجاذبات. لقد جرت انزياحات وتغيرات في أعمدة الحكم وقواعده الاجتماعية.

لذا فإن قواعد النظام السوري: الريف، برجوازية المدن، المخابرات، الحزب، الجيش، الطائفة، الإيديولوجيا الوطنية/القومية والمقاومة ، تعرّضت لتبدلات وانزياحات خلال العقود الماضية.

يمكن المجادلة كثيراً في شأن تهميش الريف وإفقار مناطق بأكملها، جراء سياسة التحرير الاقتصادي، وسنوات الجفاف التي أتت على الزراعة في المنطقة الشمالية والشرقية بشكل خاص.

فلقد ساهمت السياسات الاقتصادية الجديدة، وترهّل المؤسسات الخدمية، وسنوات الجفاف القاسية التي جاءت على سوريا، بالتذمر والسخط في الريف السوري عموماً، وظاهرة ترييف المدن بشكل أكبر من السابق، وهذا ما قد يتصوّره المرء وسطاً خصباً للاحتجاج الاجتماعيّ والسياسيّ. إلاّ أن منطقة الجزيرة السورية ،مثلاً، وهي أشدّ المناطق التي عانت من الجفاف والفقر والهجرة، لم تكن بيئة منتفضة حتى وقت طويل. وليس الأمر مقتصراً على الكرد، الذين يلعب عامل الهويّة القوميّة، الممتدّة، المحدّد الرئيسيّ في حراكهم السياسيّ. وقد اختاروا المشاركة بطريقتهم الخاصّة في الصراع السوريّ، التي لا تصبّ بالضرورة في مسعى «إسقاط النظام» عسكريّاً، دون أن يكونوا عوناً له بنفس الوقت. بل إن عرب محافظة الحسكة لم يعترضوا على الإطلاق تقريباً، وكذلك محافظة الرقة التي انتفضت متأخرة جداً.

لكن -ولكون الأزمة الاقتصادية المعيشيّة مبكّرة نسبياً، بشكلها الخانق، ومازال

هناك شبكات تضامن اجتماعيّ مناطقيّة قبليّة، وغياب السياسة والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات- لم يتبلور (وعي طبقيّ) موجّه ضدّ السلطة الحاكمة. وهنا أيضاً تلعب جذور هذا النظام، وبعثيّته ووجود قيادات أمنية وعسكرية وحزبية متحدّرة من الريف، دوراً كابحاً لـتجذّر (وعي طبقيّ) موجّه ضدّ السلطة كسلطة أو محرّض لانتفاضة اجتماعيّة؛ بل أدّت الأزمة الاقتصادية إلى ظواهر اجتماعية أخرى، منها انتشار نمط تديّن محافظ أكثر من ذي قبل، وغير مألوف نسبيّاً في المنطقة الشرقيّة، بالتضافر مع اندلاع الطائفيّة في العراق المجاور.

يمكن القول أن حزب البعث قد فقد دوره تدريجياً في رسم القرار السياسي بعد تجذّر (الدولة الأمنية). لكنه بقي جزءاً مهمّاً من جهاز التأطير الاجتماعي وربط المواطنين بشبكة السلطة الممتدّة، وإن كان قد فقد دروه (الحاكم) كثيراً.
الجيش بقي كما هو تقريباً، رغم الوضع المزري لجنوده وصغار الضباط، في يد حافظ الأسد وابنه فيما بعد، لكن بالتزامن مع اشتداد دور أجهزة الأمن والمخابرات في الحياة العامة والخاصة للمواطنين السوريين، وفي أدقّ الشؤون وبشكل أكبر مما سبق. خاصة بعد الصراع الدامي بين السلطة و«الإخوان المسلمين» في الثمانينات.

(الطائفة العلويّة) بقي موقعها كما هو في السابق تقريباً، بل يمكن المجادلة أنّ البرجوازية الجديدة المتحدّرة من (الطائفة العلوية) بفعل القرابة والعلاقة مع السلطة قد ازداد حضورها، لكن ليس أكثر من (البرجوازية السنيّة)، في حين بقيت المناطق العلوية محافظة على الإهمال والتهميش ونسبة الفقر فيها لا تقل عن باقي المناطق السوريّة. كما ازداد نفوذ رجال الأعمال (السنّة) في الحياة الاقتصادية عن طريق مقايضة الاقتصاد والفساد بالسكوت عن السياسة. وهذه في المحصلة سياسة تفاوض ومصالح.
لكن منذ اندلاع الانتفاضة، بدأ تكوّر طائفيّ أكثر ضمن الطائفة العلوية، وتطييف أكثر، بسبب الخوف من انهيار النظام الذي مثّل لديهم فرصة كبيرة للارتقاء الاجتماعيّ والسياسيّ، بعد ذاكرة حيّة من الاضطهاد والتهميش والفقر الذي عانوه في حقب سابقة. لكن أيضاً بسبب العنف والخوف منه أيضاً. بسبب تورّط الكثير من أبناء الطائفة العلوية في أعمال القتل والعنف، سواء كقادة عسكريّن وأمنييّن، أو كميليشيات أهلية رديفة. من هنا تأتي أهمية دراسة دور العنف والصراع في تشكيل

الهويّات السياسيّة والاجتماعيّة لـ(المكوّنات) السورية، لا الاكتفاء بتفسير الحرب بناء على الهويات الناجزة وحسب. الواقع اليوم أن (السنّة) يصبحون أكثر (تسنّناً)، أي تبلور ما أسماه الدكتور صادق جلال العظم بـ «الوعي السنيّ الجماعيّ» الذي لن يقبل بعد الآن بحكم الأقليّة العلويّة، كما العلويين يصبحون أكثر علويّة، والكرد أكثر كرديّة، والمسيحيّون أكثر مسيحيّة، والدروز أكثر درزيّة(٢١)

الإيديويوجيا القوميّة العربيّة كانت إحدى الأعمدة أو المسوّغات الهامة، رغم أن الكثير من السوريين الذين صدقّوها وعن قناعة، وليس فقط (تظاهروا) كما لو أنهم صدّقوها، كما قالت ليزا وادين في كتابها (السيطرة الغامضة) وباتوا يسخرون منها اليوم.

رابعاً: الانتفاضة السلميّة والعنف: هل هناك ثورة جذريّة بدون عنف؟

ليس الكلام السابق عن قوّة النظام وتعقيد بناه وتشعّبها مؤشراً أو علامة على شرعيّته (وهو يفتقد الشرعية الدستورية والقانونية بالتأكيد) أو عدمها؛ فـ«الدولة ليست شرعية أو غير شرعية بحد ذاتها، ولا يمكن استنتاجها من أي شي آخر، وإنما من الحياة الذاتية للإرادة التي أعطيت لها القوّة، والقوّة التي أخذتها بنفسها»(٢٢)، والشرعيّة «مفهوم هلاميّ»(٢٣) أساساً ، بل الشرعية لوحدها غير أساسيّة في بقاء النظام إذ يمكن له أن يحافظ على السلطة رغم افتقاده للشرعية الشعبيّة(٢٤)، والأنظمة يمكن أن تستمر من دون شرعية (بكل معاني الكلمة)(٢٥)، ولا يعني عدم إمكان حصول ثورة ضده، فكلّ أنماط الحكم معرّضة للثورة، بما فيها الديمقراطية، كما قال أرسطو منذ قرون(٢٦)، أو على عدم شرعيّة الانتفاضة ضده، بقدر ما يعني عسر قيام ثورة ضدّه، وعمق الصراع المتوقع، ومقدار العنف ودرجته، ودمويّة الثورة، والتكلفة الإنسانية المترتبة، وانهيار الدولة والمجتمع كضريبة لسقوطه. لكن من جهة أخرى، يعني أن النظام قد فقد جزءاً كبيراً من شرعيّته المتوفّرة بالتدريج بمجرد قيام إنتفاضة واسعة ضده.

ماذا جرى في سوريا إذن؟ وكيف انطلقت هذه الانتفاضة الجماهيرية الكبيرة والمستمرة

---

(٢١) نعتقد أن هذا الأمر الملحوظ فعلاً يستحق المزيد من النقاش، والمتابعة مستقبلاً. فهذا الشكل من «الوعي» ليس جماعياً ولا شاملاً حتى الآن، وما زال هناك موانع من تبلوره على نطاق أوسع وأشمل. أنظر مقابلة صادق جلال العظم مع جريدة «الحياة» بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٣.

(٢٢) كارل ياسيرز، الإنسان في العصر الحديث١٩٣١. نقلاً عن كتاب الدولة التسلطية في المشرق العربي، سبق ذكره.

(٢٣) أنظر ليزا وادين، السيطرة الغامضة، مرجع سابق، ص٤٦ (العبارة لصامويل هنتغتون).

(٢٤) غرايم جيل، مرجع سابق، ص١٦. (العبارة لبريزسكي)

(٢٥) ليزا وادين، السيطرة الغامضة. لكننا نختلف معها حين تقول» لقد مكنني إجراء البحث في سورية، وحديثاً في اليمن من التوصل إلى إدراك أن الأنظمة يمكن أن تستمر من دون شرعيّة(بكل معاني الكلمة) وغالباً فهي لا تحاول الحصول عليها «. لأن النظام السوري كان يستميت في سبيل الحصول على شرعية وطنية أو قومية أو ....

(٢٦) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص٢.

منذ أكثر سنتين في البلد الذي لم تحدث فيه قلاقل تذكر للنظام السياسي خلال ثلاثة العقود الأخيرة.

باختصار: انفرط العقد السياسيّ والاجتماعيّ الناظم بين السلطة وجزء معتبر من المجتمع خلال فترة قصيرة، العقد التسلطيّ الشعبويّ، الذي كان يعني سياسيّاً وواقعياً عقد إذعان تماماً.

وحين ابتدأ النظام بفتح حلقة العنف، بناء على الخبرة السابقة المتراكمة، لم يعد إغلاقها ممكناً بالشروط التي يرغبها هو، أي استعادة عقد الإذعان و الخضوع نفسه. ارتدّ عليه عنفه بتزايد المعارضة وعنف مضادّ، فاكتملت حلقة العنف الجهنميّة، فإما سيُقدِم النظام على تنازلات حقيقيّة ملموسة، تحديداً عن احتكاره المطلق للسلطة، الأمر الذي يعني له أمرين: نيلاً من هيبته كسيّد أمام العبيد، كنظام سلطانيّ، وتزعزع مصالح الطبقة الحاكمة وسلطتها المطلقة، كنظام تسلّطيّ سمته الأساسية «الاحتكار الفعّال للقوّة والسلطة في المجتمع»(٢٧)، أو يمضي في متابعة العنف من غير حسابات إنسانية أو وطنية، فاختار النظام الخيار الثاني المنسجم مع طبيعته وخبرته ومصلحته وتاريخه.

بعد تمدّد الانتفاضة تدريجياً خلال شهور وببطء، وتجاوزها نقطة اللاعودة، وإن بقيت متناثرة ولا مركزيّة، ازداد عنف النظام وحشيّة، واتخذ قرار الحرب حتى الاستئصال التام، للثورة ومجتمعها وحاضنتها. وكان المجتمع المنتفض توصّل إلى استحالة الاستمرار بالثورة بالنشاطات السلميّة المتنوّعة، وتشكّلت تنظيمات مقاومة مسلّحة محليّة من قبل منشقّين عن الجيش النظامي ومتطوعين مدنيين، أطلق عليها اسم فضفاض هو (الجيش الحر)، وقيل آنذاك إن مهمة هذا الجيش هي حماية المظاهرات والمدنييّن. وهي لم تكن مقنعة، لأسباب عديدة، منها أن لا حماية للمدنييّن في أي حرب. وفتحت العسكرة مجالاً واسعاً أمام الدول الخارجية الطموحة إلى نفوذ في الوضع السوري الناشئ ومستقبل البلاد بأسرها، بمعزل عن الممكنات، وتعقيدات الواقع السوريّ، ومدى خطورة ذلك على السوريين. وجاء الإعلان عن تشكيل (المجلس الوطني السوري) في مدينة اسطنبول التركيّة، في هذا السياق. وبدأت الدعاية الكثيفة من قبل المعارضة المقيمة في الخارج والدول الإقليمية المؤثّرة وذات المطامح الكبيرة في سوريا المستقبل (تركيا وقطر بشكل خاص) وإعطاء الوعود بقرب سقوط النظام، ونشر أوهام عن تدخل خارجي وشيك: ضربات نوعية، مناطق عازلة، حظر جويّ، تدخل عسكري على الأرض..... مع أن التصريحات الأمريكية، ومسؤولي الناتو، كما السلوك الفعلي، كان يقول تماماً أن لا

(٢٧) بحسب التعريف الأثير للدكتور خلدون حسن النقيب للدولة التسلّطيّة، في كتابه القيّم: «الدولة التسلطية في المشرق العربي».

تدخل عسكري خارجي حاسم في المدى المنظور على الأقل.
في جزء كبير منه كان الخيار العسكري للثورة، ردّ فعل على عنف النظام المرتكب والذي كان وحشيّاً ومفرطاً بشكل كبير. لكن عسكرة الثورة كانت مدمّرة هي الأخرى، وزادت من وتيرة القمع وشدّته. وفتحت الباب لشتّى التدخّلات الإقليمية والدولية، بما فيها إدخال الآلاف من عناصر (القاعدة) إلى سوريا من شتى بلدان العالم العربي والإسلامي، ولاحقاً دمار البلد.
بعد حوالي ستة أشهر تحوّلت الانتفاضة السورية السلميّة إلى حرب شوارع ومتمرّدين ضد السلطة. لكن الحرب التي حصلت كانت غير متكافئة بشكل كبير، وعادت بالخراب والدمار على السوريين جميعاً، ومجتمع الثورة خصوصاً.
لكن بعض الأعمال العسكرية حدثت قبل هذا الوقت، إذ يقتضي التأريخ الموضوعيّ للثورة السورية أن يقال أنها لم تكن سلميّة تماماً خلال (الطور السلميّ) الذي يقال أنه استمر لقرابة ستة شهور، دون أن يعني هذا أن العمل العسكري المضاد كان سمة ظاهرة للحراك الثوريّ في هذا الطور. ولستُ من القائلين بوجود ثورات جذريّة بلا عنف. فقد سُجّلت حوادث اعتداء على الجيش، في الحواجز والثكنات، وفي باصات النقل خارج المعارك منذ الأيام الأولى، في درعا وغيرها. وحدثت عملية اختطاف وقتل لطيارين سوريين لم يكونوا في أي معركة، ولم يكن الطيران الحربيّ قد استعمل بعد ضد الانتفاضة. ونشط مهرّبوا الأسلحة والمحروقات والممنوعات عبر الحدود السورية مع تركيا ولبنان خصوصاً، وكذلك جرت عملية عسكرية مضادة ضخمة نسبياً في جسر الشغور، وجبل الزاوية ، مبكّراً(في أوائل حزيران ٢٠١١م)، وهي مناطق تختزن احتقاناً طائفياً مكبوتاً جراء أحداث الثمانينات الدامية بين الإخوان والسلطة، حيث قتل في تلك العملية أكثر من ١٢٠ عسكريّاً من الجيش النظاميّ، وتم الاستيلاء على المقرّات الأمنيّة والعسكريّة في المنطقة، الأمر الذي كان ذريعة لاقتحام كبير للجيش النظامي للمنطقة، وكان ذلك سبباً لأول موجة نزوح إلى تركيا، الدولة التي دخلت على خطّ الأزمة الداخلية السورية مبكراً، مع حكومة قطر الطامحة إلى نفوذ إقليميّ كبير عبر فائض المال الذي لديها وذراعها الإعلامي الضاربة (فضائية الجزيرة)، وفاقمت هذه الأعمال العسكرية ورعاية تركيا وقطر العلنيّة المبكّرة للمعارضة السورية من الهستريا السلطوية الدمويّة، التي كانت قد أخذت قرارها بالسحق التام للمحتجّين، وبيئاتهم دون رحمة أو تهاون أو تجريب سبل تفاوض وحلول وسط.

وغالباً ما كانت أوساط المعارضة والثورة تنكر أي حوادث عنف مضاد وتعتبر أي كلام بهذا الخصوص مجرد إشاعات من قبل النظام أو من أعماله، وكان ذلك تهرّباً من المسؤولية بالطبع عند البعض، وعند آخرين لقناعة تقول أن النظام هو الشرّ الوحيد المطلق على هذه الأرض، أو لتصوّرات عن (ثورة مخمليّة) في سوريا، بلا عنف مضاد، مع أنها تطالب بإسقاط نظام ديكتاتوريّ أمنيّ عسكريّ، أو لأن «الشعب السوريّ الحضاريّ» لا يلجأ إلى هذه الأساليب!

يبدو أنه أصابنا ما أصاب رجال الثورة الفرنسية الذين لم يكونوا على علم بما ستؤول إليهم أوضاعهم ومسار ثورتهم، كما يقول توكفيل: «إذ لم تكن في أذهانهم أي فكرة عن ثورة عنيفة؛ ولم تكن مثل هذه الفكرة قد بحثت إذ لم تكن متصورة»(٢٨).

من جهة ثانية كان ثمّة رهانات مختلفة للمحتجّين؛ وللدّقة كان هناك من الأسبوع الأول، في بانياس مثلا(٢٩)، مطالب ذات مضمون دينيّ محافظ -ولا نقول طائفيّ بالضرورة- ضد علمانيّة الدولة من قبيل (إلغاء التعليم المختلط بين الذكور والإناث) من بين عدة مطالب أخرى محقّة. وهي أيضاً منطقة يشعر أبناؤها بالغبن الطائفيّ والاجتماعيّ بسبب تفضيل المنحدرين من الطائفة العلويّة في المناصب والإدارات الحكومية، ومعاناة المدينة سابقاً في صراع الثمانينات الطائفي وما خلفه من احتقان طائفيّ.

كما ظهرت خطابات وتصريحات ذات طابع طائفي مثلاً في وسط الحركة الاحتجاجية أو الناطقين باسمها في الخارج. وبدأ بعض المعارضين السوريّن بترديد مقولة قمع «حزب الله» للمظاهرات حتّى عندما كان الجيش النظامي السوري بكامل قوته وعتاده وعناصره، وقبل أن ينشق عسكريّ واحد من الجيش النظامي، إذ تمّ الحديث عن الحرس الثوري الإيراني وحزب الله لقمع أول مظاهرة في درعا! وكان ذلك محاولة من بعض الأطراف السوريّة والخارجيّة في سبيل شدّ (العصب السنيّ) لإسقاط «العلوييّن» وهم أقلية قليلة في المجتمع؛ فوفق القراءة الطائفيّة هي مسألة أيام حتى يتمكن ٨٠٪ من السوريين من إزاحة ١٠٪ وتنتهي القصة!

وكذلك فعلت صفحة (الثورة السورية ضد بشار الأسد) على الفيسبوك التي هيمنت على تسميات أيام الجمع على مدار السنتين ونيّف لم تخف انحيازها الطائفي منذ البداية تقريباً، وهي صفحة تعكس تفكير الإسلاميين المعارضين، والإخوان المسلمين تحديداً.

هذا للقول: إن الاستراتيجيات الاجتماعيّة كانت متباينة ومتعدّدة منذ البداية، في كل منطقة وحسب معطيات عديدة، منها الانحيازات الطائفية المتراكبة على عوامل

(٢٨) حنه أرندت، في الثورة، ص ١٦٤
(٢٩) وهذا موثق في فيديوهات منشورة من قبل المحتجين أنفسهم. إستمعت لها.

اجتماعية وسياسية سابقة، وليس بعد سنة مثلاً من الثورة، أو بعد تدخل إيران وميليشياتها اللبنانيّة والعراقيّة الفعليّ على الأراضي السورية إلى جانب النظام.
جدير بالذكر أن الوسط المعارض السوري لم يكن كله صوتاً واحداً، فالمعتدلون ومعظمهم مقيم في الداخل السوري نبهوا إلى خطورة المسلك العسكريّ، وعبثيته، والاعتماد على الخارج، لكن كانت شبهة التخاذل والانحياز إلى النظام جاهزة في وجههم.
أما الراديكاليون، وهم متنوعون بدورهم، ومعظمهم راهن على الخارج وأنه لم يعد من خيار أمام الثورة غير الحرب. إنما جرى تسويغ هذا الخيار بعبارات متهافتة من قبيل «الجيش الحر» يحميني وأن «الجيش الحر» سوف يعمل على حماية سلميّة الثورة!

تبلور أيضاً تياران داخل المعارضة السورية تجاه الكفاح السلميّ والعنفيّ المسلّح، أنصار النضال السلميّ، ومنهم من ادّعى أنه بالإمكان إسقاط النظام سلميّاً وبدون عنف مضاد. وهذا غير صحيح، وبتبسيط شديد يمكن القول إنه الوجه الآخر لرواية إمكان إسقاط النظام بدون حرب أهلية وبدون إسقاط الدولة وبدون (أخطاء). وإن كان التبسيط الأول أكثر حساسيّة للواقع السوري وأكثر إدراكاً للمصالح الوطنية العليا، ومخاطر الواقع والمستقبل. حيث ساهم في دعم هذا الرأي تلك التحوّلات التي جرت في تونس ومصر، بإسقاط رأس النظام بعد اندلاع حركة جماهيريّة تجاوب معها جزء من النظام للحفاظ على مصالحهم والنظام نفسه، وبكلفة بشرية بسيطة، إلى هيمنة تصوّر سابق وشائع عن الثورات (المخمليّة) وتجارب الانتقال الديمقراطي التي جرت في أوربا الجنوبية والشرقية، وهي عموماً جرت بطرق التفاوض ومشاركة أجزاء من النظام مع المعارضة في إجراء انتخابات جديدة وحكومات جديدة. وهذا ما حصل أيضاً في أغلب حالات الدمقرطة في الموجة الثالثة للديمقراطية أي عبر ما يسمّى بـ«التحوّل عبر مبادرة النظام»(٣٠).

لكن هذا غير ممكن في الحالة السورية. فالسلطة السورية، ولبنيتها الديكتاتورية المعقّدة على نحو فريد، وتماسك جهازها القمعيّ الأمنيّ/العسكريّ، ولقاعدتها الاجتماعية العريضة نسبياً، وغرورها الفاقع، وخصوصاً طابعها السلطانيّ(٣١)، المشار إليه أعلاه، ودورها الإقليميّ، وموقع سورية الجيوستراتيجي، لا تنطبق عليها أية تقديرات وسيناريوهات مجتزأة من تجارب أخرى.

(٣٠) غرايم جيل، ص٩١
(٣١) السبب المحليّ الأرجح لسقوط النظام السلطانيّ هو التمرد أو الثورة من الداخل. المصدر السابق. ص ١٠١.

أي كان لدينا عدة تصورات شائعة خاطئة حتّى اليوم:

- إمكان (إسقاط النظام) السوري بدون عنف مضاد أي بالنضال السلمي حصراً، وأنشطته المتنوّعة، وهذا غير صحيح طبعاً.
- الصورة المعكوسة للسابقة: إمكان إسقاط النظام بالعنف (الداخلي فقط)!

حيث قيل: إن الكفاح المسلّح سوف يردع النظام، ويسقطه فيما بعد، دون تحمل الكلفة الهائلة التي تترتب على انفراد النظام بالعنف تجاه الثوّار والمعارضين. وهذا أيضاً تصوّر خاطئ، بل خيار كارثي، لظروف متداخلة، داخلية وخارجية. وقد جُرّب على كل حال ونرى نتائجه على الأرض، بل إن الخيار العسكري المضاد ليس بالضرورة أن يسقط النظام.

- إمكان إسقاط النظام بدون حرب أهليّة.
- إمكان إسقاط النظام، بدون انهيار الدولة.

لذا نتساءل: هل إسقاط النظام كيفما اتُّفق ومهما حصل، هو خيار سليم؟ وماهي عقابيله والجدوى الوطنية من ذلك؟

يبقى هناك خياران متعاكسان، صحيحان «منطقيّاً»:

- إمكانية (إسقاط النظام) عبر تدخل عسكري خارجي كاسح وحاسم، لكن هذا الخيار الذي لطالما حلم به قطاع كبير من المعارضين لم يحصل (لأسباب عديدة لسنا بصددها الآن)، لكن يترتب عليه كل ممايلي: حرب أهلية، انهيار الدولة، حرب إقليميّة، استباحة الساحة السورية. أي شيء شبيه بما هو عليه الآن الوضع في سوريا.
- الخيار الآخر الأكثر انسجاماً والأقل تناقضاً والأقل خطورة وتكلفة وكان يحوز على إمكانية نسبيّة للتحقّق على نحو تراكمي غير آني، والذي لم يجرّب في سوريا، هو مطلب تغيير النظام بالكفاح السلميّ المستمرّ، عبر البناء على الحركة الشعبيّة الواسعة التي استدخلتها موجة «الربيع العربي» إلى سوريا، وعودة الكتلة البشرية الكبيرة إلى السياسة وعودة السياسة إلى البلد بعد حرمان مديد، شريطة عدم طرح مطلب إسقاط السلطان، في هذه المرحلة الثوريّة/ الإصلاحيّة(٣٢). كان يمكن لحركة سياسية مضبوطة قدر الإمكان ودون سقف عالٍ أن تحقق تراكماً ما، وبأقل الخسائر البشريّة والوطنيّة، وأن تكون بروفا لثورة ما مستقبلاً، كما حصلت في جميع الثورات الأخرى التي سبقتها

(٣٢) صكّ آصف بيات، وهو سوسيولوجي إيراني، مصطلحاً تركيبياً، تم ترجمته للعربية بـ«الثوراحات» أي الثورات الإصلاحيّة. والأصل الإنكليزي هو: refo-lutions. أنظر مقالته paradoxes-of-arab-refo-lutions «عن معضلة الثوراحات العربية». وهناك مقولة قديمة للمفكّر السوري الراحل إلياس مرقص عن حاجتنا إلى «إصلاح أكبر من ثورة».

انتفاضات مؤقتة وحراك سياسيّ معارضّ.

ربما كان هذا أنسب للظروف السوريّة وتعقيدات النظام والمجتمع، وموقع البلد الجيوسياسيّ. حيث العديد من الدول تحارب النظام (وكذلك السوريين والدولة السورية بنفس الوقت) بسبب هذه الموقع تحديداً، ولأجنداتهم الخاصة التي اقتضت حتى جعل سوريا مركزاً إقليمياً، وربما عالمياً، لتنظيم «القاعدة» وشبكاته الممتدة. وليس كل ما يضرّ النظام ينفع السوريّن.

خامساً: ثورة أم حرب أهليّة؟

كنا نرفض حتى وقت قريب نعت الثورة بـ(الحرب الأهلية) في سوريا أو اقتران الاثنين، لاعتقادنا بأنّ الحرب الأهليّة عبارة عن لوثة حضارية لا تليق بالشعب السوري، الذي قد نصفه بالعظيم أو الحضاريّ أو اللامثيل له، ولقناعتنا أن الثورة شيء، والحرب الأهلية شيء مختلف تماماً. وخضوعنا لهيمنة (النموذج السلميّ) للانتفاضة السورية، حتّى بعد تحوّله إلى كفاح عسكري وميليشيات متكاثرة، بينها تنظيمات إرهابية صريحة تابعة لـتنظيم (القاعدة)، وعدم اقتصار العنف على السلطة الحاكمة والميليشات الرديفة وحدها. وهذا منظور رومانسي جداً بالطبع، وغير موضوعيّ، وغير تاريخي. فكل الثورات الجذريّة تأخد طابع حرب أهلية في بعض مراحلها أو من البداية. لا بل أن كثيراً من المراجع التاريخية التي تتناول الثورات المعروفة لا تميز كثيراً بين الثورات والحروب الأهلية أساساً ، بل تردان في سياق واحد تقريباً، وكمترادفين، لقد بيّنت (حنة أردنت) في كتابها الشهير(في الثورة) الصادر في ستينات القرن الماضي التلازم بين الثورات والحروب عموماً والتشديد على دور العنف في الثورات. وهي تعمل على نزع السحر عن كلمة الثورة، إن جاز التعبير، و لم تعمل فقط على نزع الطابع الجمالي عن الثورات بل ذهبت إلى إبراز تناقضاتها والتشكيك في رغباتها ومساراتها. وقد وصفت العلاقة بين الثورة والحرب. وهي تجادل أن هناك أيضاً علاقة بين الثورة والحروب الخارجية كذلك. تصف «العلاقة المتداخلة بين الحرب والثورة والتبادل المشترك بينهما، وقد تزايد باطراد، كما أن التأكيد في العلاقة قد اتصل تدريجياً من الحرب إلى الثورة. إن هذه العلاقة ليست ظاهرة جديدة، إنها قديمة قدم الثورات ذاتها، والتي كانت إما مسبوقة أو مصحوبة بحرب للتحرير كالثورة الأمريكية وإما أدت إلى

حرب دفاعية وعدوانية كالثورة الفرنسية، أما في القرن العشرين فقد ظهرت بالإضافة إلى ذلك أنماط مختلفة والاحداث وفيها كان صخب الحرب مجرد مدخل ومرحلة تحضيرية للعنف الذي أخلفه ثورة ما. وتقرّ بأن» الثورات والحروب لا يمكن تصورهما خارج ميدان العنف»(٣٣)

لكن الحرب الأهليّة السوريّة تتسم ببسمات مختلفة، يجب ذكرها:

فالنظام يستخدم (جهاز الدولة) في حربه ضدّ الثورة، وهذه ليست حرباً أهلية (تقليدية). أي إن الحرب السورية لم تنجم بسبب غياب سلطة الدولة، كما جرى في الحرب الأهلية في لبنان(٧٥-٩٠) أو العراق بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة في ٢٠٠٣، أو في حالات كثيرة معروفة، على العكس إن الحرب الأهلية السورية، إن تم استخدام المصطلح بغير دلالته التقليدية، فهي تجري وكافة أجهزة الدولة (خصوصاً الجيش وأجهزة الأمن) تحت تصرّف السلطة، في مقابل موارد محدودة لدى الطرف الآخر في «الحرب الأهلية». إذن الحرب الأهلية السورية بهذا المعنى ليست وصفية للحروب الأهلية المتعارفة، والمصطلح مُلتبَس على الأقل. أما إذا استخدم المصطلح دلالة على أن الحرب ليست نظامية، أي ليست بين دولتين/سلطتين وجيشين، أي بمعنى (الحرب الداخلية) التي تعني أن سوريّين يقتلون سوريّن فهنا المصطلح صحيح. علماً أن الحرب الداخلية لا تنفي غياب العوامل المغذّية من الخارج أو المداخلات الدولية الخارجية.

أي إذا انتزعنا من المصطلح دلالته (السيئة) على الأذهان -باللغة العربية على الأقل وفي أذهان السوريين تحديداً الذي يرفضون تسمية الحرب الأهلية لما يجري في بلادهم خصوصاً أنها تقال باللغات الأجنبية بسلاسة تامة ودون تحفّظ- يجوز القول بالحرب الأهلية السورية التي تعني أنّ قطاعاً سورياً عريضاً ثائراً لديه هدف وإرادة وبرنامج وتصوّر وعمل مناهض تماماً لما لدى قطاع اجتماعي آخر (وهو ليس علويّ المذهب فقط بالضرورة) لأنه يشكل قاعدة السلطة/الدولة، وليس بسبب هويته المذهبية الطائفيّة وحسب.

في الحقيقة لا يمكن تصور ثورة بهذه الجذريّة(٣٤) ترمي إلى «إسقاط نظام» معقّد البنية والوظيفة وليس معزولاً اجتماعياً أو بلا قاعدة اجتماعية أو مفروضاً على السوريين عنوة، أو بقي طيلة السنتين الماضيتين بسبب الدعم الخارجي فقط، دون أن يرافقها صراع أهلي حقيقيّ بل وعنف مادي مهول، من الطرفين (لكن كل بحسب موارده وإمكاناته المتاحة) واستقطاب اجتماعيّ وسياسيّ، فالحرب الأهلية السورية ليست انحرافاً أصاب

(٣٣) حنة أرندت، في الثورة، ص٢١-٢٢- ٢٣

(٣٤) بالجذرية أقصد الإصرار على إسقاط السلطة مهما كلّف، وليس بمعنى تغيير النظام الثقافي والاجتماعي والقيمي

الثورة، بل هي مسارٌ موضوعيّ في الظروف السورية المشخّصة. فبعيداً عن الشعارات الرومانسيّة البسيطة عن تطمين الأقليات وترديد الشعارات عن أن سوريا ستكون لجميع أبناءها بعد سقوط النظام، والكلام عن الدولة المدنيّة الديمقراطية القائمة على المواطنة والمساواة والديمقراطية، وأن المعركة هي فقط مع رجال السلطة، وليس مع فئة اجتماعية بعينها نتساءل: كيف يمكن إسقاط النظام يحظى بدعم واسع، مقارنة مع جمهور الثورة الجذريّة، بعد طرح الأقلية (أو الأكثرية) الصامتة أو المحايدة، وهذا الجهاز السلطويّ المتماسك والمندمج حول نواة عسكريّة/أمنيّة، بدون صراع أهلي عميق؟

أما أن ليس في سوريا حرب طائفيّة، سنيّة – علويّة، فهذا قابل للنقاش وشيء مختلف، وأنا لا أنفي هذه الحرب الطائفية، بل أضعها في سياق عام للحرب الأهلية السورية، أو الأصح عدة الحروب والصراعات الأهلية التي تنشط في سوريا اليوم. وقد يصحّ القول: إن هناك حرب أهلية سوريا عامة كبرى، تلك التي وصفناها أعلاه والتي تتمثّل بالصراع العسكري بين السلطة/النظام والمقاومة المسلّحة، إلى جانب أربعة حروب/صراعات أهلية في سوريا، لا واحدة فقط، متفاوتة التأثير والمدى، متداخلة مع الحرب الكبرى وتتغذّى منها، بعضها يجري فعلاً، وبعضها في طور الصراع الذي قد يتحول للحرب في أية لحظة:

حرب سنيّة–علويّة/شيعيّة: يشترك فيها ميليشيات النظام العسكريّة والمدنيّة–الأهليّة (الشبّيحة) وحزب الله في الآونة الأخيرة وميليشيات عراقيّة وإيرانيّة من جهة، وتنظيمات إسلاميّة وجهاديّة، وبعض كتائب (الجيش الحر) من طرف آخر. وكلما تضعضعت قوى النظام العسكرية والأمنية زاد اعتماده على الميليشيات الأهليّة (العلويّة) خصوصاً في المناطق المختلطة مذهبيّاً، والميليشات الموالية الأخرى من الخارج. لكن هناك بنفس الوقت ميليشيات من جميع الطوائف موالية للنظام، وكان لها دور متفاوت في مناطق عدة في بداية الثورة على الأقل (مثل مدينة حلب). على أن هذه الحرب جزئية ليست شاملة. فهناك اليوم ما يقارب المليون مواطن (سني) التجؤوا إلى الساحل السوري، ذي الغالبية العلوية، هرباً من الحرب والعنف، ولا يعانون هناك بسبب انتمائهم المذهبيّ.

حرب سنيّة –سنيّة: حَجَب الاحتقان الطائفي المتزايد في البلاد، والتشخيص الطائفي الوحيد للصراع السوريّ، وجود هذا النمط من (الحرب الأهليّة) التي تعتمل في

الواقع منذ أمد. وربما تسبق الحرب السنيّة-العلويّة. منذ الاعتداء على موالي النظام (السنّة) في حلب وغيرها من رجال أعمال وغيرهم. ومنذ إقحام مدينة حلب في الصراع المسلّح من قبل المسلحين القادمين من ريف المحافظة وجوارها. ومنذ دخول تجار الأسلحة والمهربين على خط الثورة، في زمن مبكر، وسط صمت المعارضة، بل وتشجيع المعارضة الراديكالية بناء على سياسة (كل شيء في سبيل إسقاط الأسد مشروع)، وإن كان ضدّ مصالح السوريين أنفسهم! وباتت هذه الحرب أكثر بروزاً بعد سقوط المناطق السورية في يد المتمردين والثوار. حيث أعلام القاعدة ترفرف في هذه المناطق، وعمليات الاختطاف، والصراع على الموارد، وظاهرة أمراء الحرب واقتصاد الحرب. والصراع على النفوذ السياسي والاجتماعي. وستبرز وتشتد هذه الحرب مع إزدياد حالة الفوضى، وتدهور الوضع المعاشي اليوميّ للسكّان، وتمزق النسيج الاجتماعي السوري جراء الحرب العامة وتداعياتها. وربما تزداد هذه الحرب وضوحاً بعد سقوط النظام، وخوض المجتمعات المحليّة المعركة الحتميّة مع التنظيمات الجهاديّة، وخصوصاً مع الأجنبية منها. والفقر وحده كفيل بإشعال حرب أهلية في أي مجتمع حتى لو كان متجانساً تجانساً تاماً، في حالات غياب الدولة.

صراع كرديّ - عربيّ: تبعاً للرهانات المختلفة بين الجماعتين القوميتين؛ حيث الكرد يريدون الخروج من هذه الحرب الطاحنة الدائرة في سوريا عموماً بأقل الخسائر ودون صدام كبير مع النظام، و كسب أكثر للحقوق القوميّة بنفس الوقت، بينما العرب وخصوصاً في الجزيرة السورية لم يصدّقوا بعد خروج المارد الكردي من القمقم، وهناك تململ عربيّ محليّ كبير من النفوذ الكرديّ المتزايد، ومن نبرة الخطابات القومية الكردية من جهة أخرى، دون أن يعني أن العرب في محافظة الحسكة في موقع المعارضة للنظام أو مع إسقاطه. الصراع الكردي - العربي (البارد) في منطقة الجزيرة السورية ليس له علاقة بالموقف من النظام (مع أو ضد) أو من الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى هذه الخلفيّة الإثنيّة/السياسيّة اشتد هذا الصراع مؤخراً في عدة مناطق وإن كان الصراع حالياً محدّداً بين التنظيمات الجهاديّة المتطرّفة، وبعض فصائل (الجيش الحرّ) من جهة، و (وحدات الحماية الشعبيّة) الكرديّة من جهة أخرى. لكن هناك صراع عربيّ - كرديّ يلوح في الأفق، برغم تاريخ التعايش المشترك بين القوميتين، وعدم وجود صدامات مؤثّرة في السابق. ثمّة هنا أيضاً دور خارجيّ يتعلّق بالسياسة التركية تجاه الأكراد. فهي

تدعم التنظيمات الجهادية لوجستياً على الأقل، وسوف تلعب دوراً في تأجيج هذا الصراع ، كما ستتدخل في النمط الأخير(أدناه) من الصراع.

صراع كرديّ- كرديّ: يتعلّق تحوّل هذا الصراع إلى حرب بالصراعات السابقة من جهة، وبعوامل كردية صرفة من جهة أخرى، والحرب الأهلية الكردية تبقى ملجومة مادام خطر الصراع السابق (العربي-الكردي) قائماً، لكن لاينقصها إلا القليل من ردّ الفعل على الانتهاكات الخطيرة المنهجة التي يقترفها المسلّحون التابعون لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي **PYD**، الفرع السوريّ لحزب العمال الكردستانيّ **PKK**، ضدّ الأكراد المخالفين أو المعارضين له منذ سنتين بغية السيطرة والهيمنة الأحادية على المنطقة الكردية دون أي اعتبارات أخرى لديهم. وما يحدّ من اندلاعها أيضاً، حتى الآن هو وعي كردي عام بخطورة المرحلة، وتجنّب الانجرار إلى ردّات الفعل، في هذه المرحلة التي تتراءى لهم كـ(فرصة تاريخيّة) من أجل انتزاع أكبر قدر من الحقوق القومية، وهذا ما يحدّ من اندلاع حرب كرديّة-كرديّة، التي هي حتى الآن مقتصرة على مبادرة من طرف واحد، هو الطرف المُهيمِن على الأرض عسكرياً. والطرف الآخر يتجنّب وغير قادر بنفس الوقت، ما يملي عليه ابتلاع المرارات المتتالية. وهناك أيضاً دور المحاور الكردستانيّة (خارج سوريا) في التأثير على الصراع الكردي-الكردي السوريّ المحليّ. وحالياً ثمة تفاهم وتنسيق بينها، لكن ليس من دون توترات ومناوشات أحياناً. وإذا حصل خلاف بينها، سيؤدي ذلك إلى اشتداد الصراع الكردي المحليّ بدوره.

القاسم المشترك بين هذه الحروب هو انهيار الدولة والرهانات المختلفة للجماعات السورية، ولا ترتد فقط إلى عنف النظام.

هل «إسقاط النظام» حلّ لهذه الحروب والصراعات الأهلية المتعدّدة؟ لنا الحق في التشكيك في جدوى ذلك؛ أولاً، بسبب تعدّد اللاعبين، داخلياً وخارجياً، على الساحة السورية ولأن النظام لم يعد الشرّ الوحيد في سوريا اليوم، وثانياً لأننا نشكّك في إمكانية تحقيقه، أي «إسقاط النظام» قريباً، ولا نضمن حتى بعد سقوطه توقف الحرب السوريّة العامّة، وصراع الميليشيات المتكاثرة.

وقف حالة (الحرب العامة) هي الحل، وفق تسوية سياسيّة بإشراف أمميّ، وبشرط أن تتوقف الأطراف المموّلة للحرب في سوريا، من الطرفين، عن إذكاء الحرب، وأن يوضع

برنامج عمل لتغيير النظام، ولملمة أشلاء المجتمعٍ المحطّم وبناء الدولة على أسس جديدة. ويجب القول: إن فرص هذا الحل شحيحة جداً.

سادساً: انحراف الثورة أم مسار موضوعيّ؟

لم يعد الكلام عن (انحراف) طال الثورة والثوار مفيداً، كأنه تلطيخ للوحة جميلة وأنيقة اسمها (الثورة). هذه رؤية رومانسية جداً. ما يقال عنه انحراف الثورة هو حصيلة موضوعيّة تماماً لحالة الحرب والعنف والعسكرة والطائفية والتدخلات الخارجية، وللسياسة التي اتبعتها المعارضة الراديكالية دور غير قليل فيها. تلك السياسة التي يمكن تلخيص فحواها كالتالي: «كل شيء في سبيل إسقاط الأسد مشروع، بلٍ ومرغوب وواجب»، حتى ولو كان ضدّ مصالح السوريين أنفسهم حاضراً ومستقبلاً. من الدعوة لحصار البلد اقتصادياً، مروراً بالتشجيع على العنف المضاد إلى التهليل والدفاع عن شبكة تنظيم (القاعدة) وأعمالها الإرهابيّة الصريحة، قبل أن يشعر هؤلاء بفداحة ما ارتكبوه بحقّ بلدهم، بعد أن أصبحت أعلام (القاعدة) ترفرف على أجزاء كبيرة من (المناطق المحررة)، أي المناطق المنكوبة الخارجة عن سيطرة النظام.

وحين نبّه بعض المراقبين إلى احتمال «صوملة سوريا» إذا ما استمرت حالة الحرب في سوريا، والصراع الخارجي عليها عبر الثورة وعبر النظام، نال ذلك قسط كبير من السخرية والإنكار معاً. ربّما ظناً من البعض أنّ الصوملة كانت مكتوبة في جينات الصوماليين، لا نتيجة لواقع انهيار الدولة وتفتت النسيج الاجتماعيّ، وانتشار الميليشيّات، وغياب السلطة، رغم أنّ الصومال «تندرج بين أكثر مجتمعات الأرض تجانساً، من وجهة نظر إثنيّة ودينيّة، مع هذا فتجانسها لم يمنع تفتّتها»(٣٥)، فما بالكم بمجتمع متنوّع بشدّة، ومنقّسم ومهدّد، وفي بيئة إقليمية تشجع على الطائفية والانقسام.

السؤال ليس هنا بالضبط: لماذا «انحرفت» الثورة السورية عن مسارها المفترض؟ وهل هو عنف النظام؟ أم دور الدول الخارجية؟

السؤال في مكان آخر: هل كان الواقع السوري المعقّد، والذي لطالما تم تبسيطه من قبل المعارضين والثوار، والاحتمالات الكالحة للمستقبل السوريّ في كل الأحوال تستحق كل هذه الدماء والضحايا البشرية والمادية؟ هل كانت سوريا في تلك النقطة الحرجة لاندلاع الثورة؟ هل الثورات كلّها مفيدة أو بصورة أدق هل الثورة «ضرورة تاريخيّة»

(٣٥) عصام الخفاجي ، تشكّل العراق الحديث – الوقائع والأساطير ، مجلة كلمن ،عدد ٧، صيف ٢٠١٢

كما تقول «حنه أرندت» عن الثورة الفرنسية وهي لا تترد في وصفها بالكارثة بنفس الوقت؟ هل هناك توقيت مفيد وآخر غير مفيد للقيام بثورة ما؟ هل طرح المجتمع السوري الثائر مهمات أكبر منه بكثير؟ هل كانت الثورة مبكّرة وغير ناضجة الظروف بحيث تطيح بالسلطة بتكلفة أقل؟ كم استهلك العنف من الدماء والآلام حتى تتجذّر الثورة في المجتمع السوريّ، للمضي بهذه الثورة إلى حيث تحقيق أهدافها؟ وهل هناك دول ومجتمعات تصلح لها الثورات وأخرى لا تصلح؟ هل «الحرب الأهليّة» مرحلة حتميّة تمرّ بها كافة المجتمعات، أم هي حصيلة إجبارية لا إرداية للتوترات والتراكمات السياسية والإرادات المتناقضة؟

وهل هناك حروب أهلية ذات جدوى تاريخيّة؟ كما كان لينين يعتبر الحرب الأهلية ذروة الصراع الطبقيّ الذي يجب أن يُخاض، أو كما ينظر العديد من المؤرّخين إلى الحرب الأهليّة الأمريكيّة على أنها كانت «تأسيسيّة» للأمّة الأمريكيّة. لكننا في هذه المنطقة حيث الانقسامات الأهليّة العميقة لا تسمح إلاّ باندلاع حروب طائفيّة وإثنية مُهلكة، وليس على أساس طبقيّ أو برنامج سياسيّ اجتماعيّ، ولا تصبّ في منحى تأسيس للأمة أو المجتمع أو الإرادة العامة. ولا يمكن أن تؤدي إلى مجتمع جديد ولا إلى بناء الأمة، ولا إلى بناء الديمقراطيّة، بل إلى عكس كلّ ذلك تماماً. ومثالا لبنان والعراق شاهدان قريبان لنا.

غني عن القول أن هذه الأسئلة ليست لمحاكمة الثورة السورية، ولا تصلح إلاّ للبحث والتاريخ، والفكر السياسيّ.

سابعاً: خاتمة

في سوريا اليوم كارثة إنسانيّة واجتماعيّة، وصراع أهليّ عميق، وإن لم يصل لمرحلة الحرب الأهلية الشاملة. فقد أحدثت الثورة والحرب الأهليّة زلزالاً عميقاً في سوريا وعلى كافة المستويات، الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافية والاقتصاديّة والنفسيّة، كما أصبحت سوريا بؤرة صراعات إقليمية ودولية لها دور كبير فيما وصلت إليه حال السوريين اليوم. وإذا أخذنا المعيار الاقتصاديّ لوحده فإن الخسائر خيالية، وهي لوحدها إنذار كبير للمخاطر الوجوديّة على السوريين إن استمرت الحرب. فبحسب خبير اقتصادي سوري معروف، لن يكون هناك سوريا ليعاد بناءها بحلول عام ٢٠١٥(٣٦) اعتماداً على

الخسائر الباهظة في الاقتصاد جراء الحرب والصراع والحصار الاقتصادي.
وبدون تسوية سياسيّة للحرب المستعرة بضمانات دولية سوف يستمر النزيف البشري والدمار الاقتصاديّ والعمرانيّ، وستتحول سوريا إلى دولة فاشلة تماماً إذ مازال هناك ما يمكن إنقاذه. لن يفيد الكلام عن تحميل النظام المسؤولية الكبرى والأساسية – أو الوحيدة إن شئتم– عن كلّ هذا فهذا لا يفيد في تأمين الطعام أو المأوى أو الملبس أو الأمن لأي مواطن سوريّ. والسوريّون الذين رفعوا في بداية الثورة شعار «الموت ولا المذلّة» في وجه آلة ديكتاتوريّة دمويّ، يقاسون اليوم الموت والمذلّة معاً، بأشكالهما المتعدّدة، فطريق جهنم معبّدة بالنوايا الحسنة كما تقول حكمة قديمة.
وقف الحرب أولاً وإن اقتضى ذلك تجرّع كأس السمّ. في هذه الحالة الوحيدة وبعيدة المنال وحسب، يمكن الحديث عن برامج للمستقبل السوريّ من قبيل «إعادة الإعمار» و«العدالة الانتقالية» وسياسات «اليوم التالي»، كما عن الاقتراحات والنشاطات التي يأمل الشباب السوريّ الواعي القيام بها بغية إنقاذ بلدهم، وهم يرون هذا البلد الذي كان جميلاً يوماً ما ينهار أمام أعينهم ويغرق في بحور من الدماء والآلام والمجاعة والحسرات.

(٣٦) قال نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري، والذي يعمل الآن على مشروع الأمم المتحدة لإعادة الإعمار «إن الوضع الاقتصادي في سوريا يمزقها، ربّما إلى نقطة يصعب الإصلاح فيها، إن استمر القتال لعامين أخريين».
وأضاف أن الأذى الذي خلفه العنف ربما كلّف حتى الآن ٨٠ مليار دولار أميركي، وهي فاتورة مستحيل تسديدها لحكومة ستصبح قريباً عاجزة عن دفع رواتب موظفي الدولة، ناهيك عن برنامج وطني لإعادة الإعمار. ويرى الدردري أنه بينما يُدفع ملايين السوريين إلى أعماق الفقر، وتتلاشى قدرة الحكومة السورية على تزويد الاحتياجات الأساسية، فإن القوى التي تدفع سورية نحو التفتت ستصبح أكثر فاعلية.وقال «الوضع الاقتصادي كفيل لوحده بتفتيت سورية إن استمرينا هكذا. ولست متأكداً أن سيكون هناك سورية لنعيد بناءها بحلول عام ٢٠١٥ .عبدالله الدردري، تصريح لوكالة «رويترز» بتاريخ ٧-٣-٢٠١٣.

مراجع ومصادر الفصل

١. أسامة المقدسي، في ثقافة الطائفية: الطائفية والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني،ترجمة: ثائر ديب، دار الآداب، ط١ - بيروت٢٠٠٥.

٢. بدرخان علي، «الانتفاضة السوريّة والمسألة الكرديّة: سؤال المواطنة والهويّة والعدالة الاجتماعيّة»، ندوة «إلى أين يتجه الربيع العربي» ، تونس، ديسمبر ٢٠١١.

٣. حنة أرندت، في الثورة، ص٦٨.

٤. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٦.

٥. رايموند هينوبش، سورية ثورة من فوق، ترجمة حازم نهار. دار رياض الريس، بيروت، ط١.

٦. ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا: صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، دار رياض الريس ط١ ٢٠١١.

٧. صادق جلال العظم، حواره جريدة الحياة، الإثنين ٢٢ أبريل ٢٠١٣.

٨.عصام الخفاجي، تشكّل العراق الحديث:الوقائع والأساطير،مجلة كلمن ،عدد ٧، ٢٠١٢.

٩. عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٠. غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، دار التكوين، ٢٠٠٩

١١. كارل ياسيرز، الإنسان في العصر الحديث١٩٣١.عن كتاب الدولة التسلطية في المشرق العربي.

١٢. كرين برينتن، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجلبي، دار الفارابي، ط١ ٢٠٠٩م.

١٣. كونرادشتيلير، أجهزة الأمن اللبنانية والسورية: بصمة الانتداب الفرنسي، من منشورات مبادرة الإصلاح العربي-آب-أغسطس ٢٠١٢.

١٤. ليزا وادين، السيطرة الغامضة: الرموز في السياسة السورية المعاصرة، ترجمة د.نجيب الغضبان، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط١ يوليو ٢٠١٠

١٥. محمد جمال باروت، «العقد الأخير في تاريخ سوريّة: جدليّة الجمود والإصلاح»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٢

١٦. نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١-١٩٩٥ ، مكتبة مدبولي ،القاهرة.

١٧. ياسين الحاج صالح، «في الطائفية والنظام الطائفي في سوريا»، ملحق جريدة النهار اللبنانية، ٢٠١٢/٢/١١.

الطائفية كعامل من عوامل النزاع الأهلي

محمد ديبو

تمهيد

لا شك أن السؤال الأكبر المطروح اليوم على لسان السوريين والمعارضة السورية وكل المهتمين بأفق ما يحصل في سوريا يتلخص بأسئلة من نوع: لماذا لم يسقط نظام دمشق، في الوقت الذي سقط فيه رؤساء (وليس أنظمة كما يشاع)، مصر(التي سقط رئيسها للمرة الثانية)، تونس، ليبيا، اليمن، خلال أشهر؟ ما هي أسباب صمود النظام السوري؟ وما أسباب العنف الحاصل في سوريا اليوم؟ وكيف السبيل إلى الخروج منه؟

في محاولتنا الإجابة عن هذا السؤال، سنحاول البحث في طبيعة النظام السوري وبنيته وأدواته التي يتوسلها للهيمنة، وجمع أوراق القوة التي تتيح له البقاء هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية، سنسعى لتبيان كيف تعاملت المعارضة السورية والخصوم الدوليّون مع بنية النظام هذه وأدواته، وسنرى إن كانت الاستراتيجيات والطرق التي وضعتها لإسقاط النظام صحيحة بحيث تساعد على إسقاط النظام السوري، أم إنها –على العكس– أدّت إلى تعزيز قوة النظام، ومنحته أوراقاً جديدة ما كان ليحلم بها، وبالتالي أخرت إسقاطه رغم توسلها إسقاطه، ما أدى إلى ولوج دوامة عنف باتت تهدد سوريا بأكملها، محاولين من خلال ذلك التوصل إلى جملة استخلاصات قد تساهم في الخروج من دوامة العنف من جهة، وتساعد في عملية الانتقال إلى نظام ديمقراطي ينهي الاستبداد في بنيته العميقة من جهة ثانية.

في طبيعة وبينة النظام السوري:

قدّم العديد من الباحثين السوريين والعرب والأجانب دراسات كثيرة، تحلل بنية هذا النظام وطبيعته، بين من وصفه أنه نظام طائفي علوي يتوسل الحكم خدمة لطائفة معينة، وبين من رأى أنه نظام فاشي ينتمي لأنظمة الفاشستية الشعبية التي تتوسل توسيع قاعدتها الشعبية في الأوساط الشعبية الفقيرة عن طريق دعم هذه الطبقات، في حين رأى البعض أنه نظام أمني ينتمي إلى نمط الدولة الأمنية البوليسية التي تعلي من شأن مؤسسة الأمن التي تبتلع الدولة والمجتمع لصالح بقائها..وغيرها الكثير.

إن اقتصار وصف النظام السوري على واحد من تلك الصفات يبقى ضيّقاً وقاصراً عن فهم طبيعة نظام يكاد يجمع كل ماسبق، إذ لا بد لفهم الأمر جيداً من تحليل هذه البنية وتفكيكها، ومقاربة كل خاصة على حدة، ومقاربتها مع تعامل المعارضة ورؤيتها واستراتيجيتها من الجهة الأخرى، لمعرفة إن كانت وضعت استراتيجية وخطط

صحيحة لمقاومته أم العكس! مع قراءة التداخل والتشابك فيما بين هذه الخواص من جهة، وبينها وبين المجتمع داخلاً والدول خارجاً (إقليمياً ودولياً).
وكوننا ملزمين في هذا البحث بعدد محدد من الكلمات، سيقتصر الأمر هنا على البحث في صفة واحدة من صفات/ طبائع النظام السوري، وهي الطائفية، لأنه بعد البدء بالبحث وجدت نفسي أمام أحد أمرين إما دراسة كل العوامل ضمن هذا البحث، وهو سيكون على حساب البعد المعرفي، أو الاقتصار على عامل واحد لدراسته بعمق، وهو ما كان، إضافة لاعتقادنا أيضا بأنّها (الطائفية) هي العامل الأبرز بين الأسباب المؤدية للنزاع الأهلي من جهة، وكونها الأخطر على الاجتماع السوري والوطنية السورية من جهة ثانية، لأنها تؤدي إلى انقسامات عمودية يصعب رأبها، عدا عن كونها تحتاج زمناً طويلاً، واستراتيجيات سياسية وتعليمية واقتصادية للخروج من آثارها التي تحفر عميقاً في بنية المجتمع ووعيه الجمعي، وبالتالي تؤخر الوصول إلى النظام الديمقراطي الذي رفعته الانتفاضة السورية شعاراً لها.

هل النظام السوري طائفي/ علوي؟

قبل أن ندخل في إطار الموضوع السوري يستوجب علينا أن نعرّف النظام الطائفي، لكي نستطيع المقارنة بين الأمرين، ومن خلال هذه المقارنة سندرك إن كان النظام السوري طائفياً/ علوياً أم لا؟

ما هو النظام الطائفي؟

النظام الطائفي هو كل نظام ينص في إيديولوجيته أو قوانينه على بعد طائفي/ مذهبي ما، بحيث يعلي دستورياً من شأن طائفة على حساب طائفة/ مذهب آخر/؛ أي نظام تكون سياساته من الوضوح بما لا يدع مجالاً للشك بأنها تستهدف تحسين وضع الطائفة التي ينتمي إليها على حساب الطوائف الأخرى، حتى إن كان الأمر يصب ضد مصلحته كنظام، فتصرفاته هنا تنطلق من أسس عقيدية/ مذهبية/ طائفية حتى لو لم تكن معلنة دستورياً أو قانونياً، بأن مصلحة الجماعة الدينية المذهبية هي الأهم، أي تتقدم مصلحة الطائفة على مصلحة النظام والدولة معاً، كون الأخيرة مؤسسة أساساً على أسس مذهبية، ظنّا منهم أن ثمة ترابط بين مصلحة النظام والطائفة.
استناداً لما سبق يمكن القول وبوضوح: إن أنظمة مثل السعودية وإيران هي أنظمة طائفية/ مذهبية بامتياز، وليست دينية كما يقال عادة؛ لأن الدينية تلتزم بتحقيق مصالح

أتباع الدين كاملاً رغم انحيازها في بعض التفاصيل للطائفة المهيمنة، في حين أن النظم الطائفية تلتزم بتحقيق مصالح طائفة واحدة من هذا الدين، أي تعلن الأمر وتشرعنه دستورياً أو تطبقه واقعياً وبوضوح بما لا يدع مجالاً للشك بطائفيتها، بحيث تضمن تفوقاً وظيفياً ومعنوياً لابن الطائفة/ المذهب في الدولة على حساب أبناء الطوائف/ المذاهب الأخرى، إضافة إلى إنتاج سياسات مذهبية واضحة قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى حروب ذات طابع مذهبي واضح، أو بحد أدنى سياسات توجهها المصالح الطائفية المذهبية، ففي «نيسان/ أبريل عام ١٩٠٢، في حكم عبد العزيز بن سعود مؤسس المملكة الوهابية الأولى، هاجم الوهابيون كربلاء المدينة الشيعية المقدسة في العراق، لوضع حد لتعبّد الشيعة لمشاهد العلويين، التدنيسي في نظر الوهابيين، فدنس ضريح الحسين وقتل عدد كبير من الشيعة(١).

ويقول فؤاد ابراهيم: «كانت المذاهب السنية والشيعية قاطبة في مركز الاستهداف السلفي منذ إبرام التحالف بين إمام المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، وتالياً تنفيذ خطط عسكرية خارج الإقليم»(٢). فها هنا نحن أمام نموذج حكم ديني مذهبي لا يستهدف الشيعة فحسب، بل يستهدف المذاهب السنية الأخرى أيضاً، لدرجة أنه «بقي الخلاف بين الشيعة والسنة ما خلا السلفيين مخفّضاً»(٣) لنكون أمام نظام طائفي يستهدف الآخرين كونهم أبناء مذهب مغاير للمذهب الذي تتبناه السلطة، فتحرمهم حقوقهم مما يؤدي إلى إبقاء التوترات الطائفية على مستوى السطح، مما يعني أننا أمام نموذج نظام طائفي معلن، تشي به إيديولوجيته وسياسته المبنية في جوهرها على هذا البعد.

ومقابل النموذج السعودي/ الوهابي (السني) للدولة الطائفية هناك النموذج الإيراني/ ولاية الفقيه (الشيعي)، فمنذ نص الدستور الإيراني على أن المذهب الإثني عشري يشكل مرجعية للدولة، نكون أمام نظام أسّس (ويؤسس حتى اللحظة) دولته على اعتبار أن الشيعة هم مواطنو الدرجة الأولى في طهران والباقي درجة ثانية، وهو يبني سياساته الخارجية على هذا الأساس الذي يعمل على استقطاب الشيعة في العالم كله حوله، ومنهم الشيعة العرب، ليكونوا ضمن مدارات توّسعه من جهة، وأداة له

(١) آني شابري ولورانت شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ت: ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١، ص ١٩٣.

(٢) حازم صاغية (إعداد) نواصب وروافض: منازعات السنة والشيعة في العالم الإسلامي اليوم:، دار الساقي، الطبعة الثانية ٢٠١٠ ص ١٤٤

(٣) المرجع السابق نفسه.

تساعده للهيمنة والتوسع من جهة أخرى. ولعل ما أشار إليه الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني مؤخراً خلال لقائه «علماء دين وأئمة جمعة وجامعيين وناشطين سياسيين من أهل السنّة يقطنون في شرق إيران» يدل على المكانة الدونية التي يحتلها السنة في طهران، إذ أشار إلى «بروز أهل السنّة، مثل إخوتهم الشيعة، في العلم والعمل والأخلاق والالتزام وتحمّل المسؤولية»، وحضّ المسؤولين على «متابعة مشكلاتهم» والاستجابة لـ «مطالبهم الوطنية». وأضاف: «يجب منحهم فرصة خدمة المجتمع والتأثير فيه، بشكل منصف... قدّم أهل السنّة كثيرين من الشهداء، سواء خلال الثورة أو الأحداث التي تلتها، خصوصاً الحرب المفروضة (مع العراق)، وعلينا تأمين الظروف المعيشية لهم، بحيث تصبح نموذجاً للدول الإسلامية»(٤).

ولعل «زلة لسان» رفسنجاني حين أنهى القول بـــ: «تصبح نموذجا للدول الإسلامية» يشي بالتفريق المهم بين الدولة الطائفية والدولة الدينية من جهة ثانية، إذ يشي قوله باعتراف واضح بأن دولة إيران ليست إسلامية، بل يجب اتخاذ هذه الإجراءات لتصبح نموذجاً لدولة إسلامية/ دينية. وهنا نضع يدنا على خاصة تميز الدول الطائفية، وهي أنها تصف نفسها بالإسلامية أو الدينية لكي تغطي على طائفيتها، في الوقت الذي يعني الأمر أن طائفتها هي «الفرقة الناجية» الوحيدة، وبالتالي فالدين هو دينها فحسب!

نظم تتوسل الطائفية أداة للحكم:

ولكن إلى جانب الأنظمة الطائفية الواضحة في طائفيتها، ثمة نظم تعتمد الطائفية وتتوسلها أداة لحكمها، الأمر الذي يجعل البعض يخلط بين الأمرين، مما يدفعنا للتفريق بين النموذجين.

نماذج الحكم أو النظم التي تتوسل الطائفية تحقيقاً لأهداف سياسية تتعلق بالسلطة أو بسبب الحروب كثيرة، وهي تفرق كثيرا عن النظام الطائفي بجوهره، بحيث أنّ الهدف هنا بالدرجة الأولى هو السلطة بحد ذاتها وليس الطائفة أو حمايتها، في حين يكون العكس بالنسبة للنموذج الأوّل، فمنذ «عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ طرد البعث بموجات متتالية من العراق ما يقرب من ٧٥٠٠٠ شيعي، بينهم عناصر من جنسية إيرانية مقيمين بالعراق منذ زمن طويل أو قصير.. وفي عام ١٩٨٣ جرى اعتقال تسعين من آيات الله وغيرهم من الزعماء الدينيين الشيعة (من أصل فارسي) لمدينة النجف بهدف مزدوج: قطع رؤوس الدعوة، ووضع المؤمنين الشيعة تحت نفوذ ديني مرتبط بالعروبة (آيات الله من ذوي

(٤) الحياة، السبت ٦ يوليو ٢٠١٣. إيران: رفسنجاني يحضّ على إنصاف السنّة. الرابط: http://alhayat.com/Details/٥٣٠٠٧٢).

الأصل العربي) بدلاً من أن يكونوا مرتبطين بالقضية الإيرانية»(٥).
هنا نلاحظ بوضوح أن الهدف ليس حماية السنة أو معاداة الشيعة بل السلطة وحمايتها، فهذه الأنظمة التي تنتمي إلى نموذج أنظمة الفاشستية الشعبية لا تتورع عن استخدام أية سياسة تخدم بقاء السلطة في يدها، مهما بدت متناقضة. ففي ثمانيات القرن الماضي كان صدام يرفع يافطة العروبة بوجه الفارسية حين كانت تخدم وجوده، وفي التسعينات كتب عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي للّعب على الرابطة الإسلامية. ففي هذا النموذج ليس الهدف حماية الطائفة التي ينتمي لها من في السلطة وتقديم مكتسبات، بل حماية السلطة واستخدام الطائفة وقودا لتحقيق ذلك.
باختصار يمكن القول: إن النظام الطائفي هو الذي يستخدم الطائفية خدمة لطائفة ونظام في آن، أما النظام الذي يتوسل الطائفية آداة حكم، فهو الذي يستخدم الطائفية خدمة للنظام دون أي اعتبار آخر.
إلى هذا النوع من الأنظمة التي تتوسل الطائفية خدمة لبقائها في السلطة ينتمي النظام السوري الذي كانت الطائفية أحد الأدوات الكبرى التي استخدمها ضد خصومه في الداخل، فهو عمل على تقسيم المجتمع طائفياً بشكل مستتر دون أن يكون الأمر معلنا دستورياً، ولعلّ اضطراره في السبعينات إلى تضمين دستور ١٩٧٣ نصا يقول بأن دين رئيس الدولة هو الإسلام، وأن الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع نزولاً عند إضراب عام استمر في حماة طيلة شهر شباط ومظاهرات في حلب، يدل على عدم نية النظام البعثي أن يبني نظاماً طائفياً، تجلى ذلك في السنوات العشر الأولى من حكم الأسد، إلا أنه اصطدم بواقع القوى الدينية السائدة مجتمعيًا والضغوط الخارجية التي دفعته باتجاه احتقان انفجر فيما بات يعرف بأحداث الثمانيات الذي ستخرج السلطة منه منتصرة، ولكن بعد أن فقدت شعبيتها، ولم يعد لها سوى العنف وسيلة لإخضاع المجتمع.

بعد أحداث الثمانيات سيراكم النظام تجربته في إدارة المجتمع وإعادة ضبطه وفق سياسة متقنة أحد أبعادها احتكار الطائفية لنفسه عبر منع المجتمع والقوى السياسية من التحدث بها، ولكن مع إبقاء المفاتيح في يده يستخدمها كيفما يشاء ويشكّل المجتمع على هواه، وهو الأمر الذي يميّزه عن سواه من الأنظمة، وهو الأمر الذي لم تحسن المعارضة التعامل معه جيداً فجاءت سياستها لتصب في صالح النظام كما سنبيّن لاحقاً.

(٥) آني شابري ولورانت شابري، مرجع سابق، ١٧٢.

وهنا قبل الدخول في موضوع احتكار الطائفية وتبيان معناها وكيفية استعمالها وتطبيقها من قبل النظام، لا بد من ذكر تحوّل هام جرى في بنية النظام خلال هذا العقد، ألا وهو التحول من نظام حزب واحد يكون فيه للحزب سلطة قرار إلى نظام أمني بشكل مطلق، بحيث أصبح الحزب مجرد واجهة، إذ أقدم النظام خلال استلامه السلطة منذ عام ١٩٦٣ على بعثنة الدولة عبر زرع الأعوان في الجيش والوظائف استناداً إلى خلفية بعثية واضحة المعالم، يقول فاندام: «عندما استولت مجموعة من الضباط البعثيين وآخرين على مقاليد الحكم في ٨ مارس (آذار) ١٩٦٣ في انقلاب عسكري، كان عدد أعضاء حزب البعث المدنيين يقل كثيراً عن ما يكفى (حوالي ٤٠٠) لتحمل مسؤولية الحكومة الكبيرة التي نجح القادة العسكريون البعثيون في المطالبة بها نيابة عنهم. لذا قرر المكتب التنظيمي لقطاع الحزب المدني السوري المشكل حديثاً زيادة أعضاء الحزب المدنيين بدرجة كبيرة، وأصدر قراراً في هذا الشأن بترقية «أنصار» الحزب فوراً لمرتبة «عضو عامل»(٦).

وهنا كنّا أمام الإرهاص الأوّل الذي ضحّى بالحزب على مذبح السلطة، إذ سينتقل هؤلاء في عهد الأسد إلى مناصب الدولة كافة، مع تحوّل الحزب تدريجياً ليكون في خدمة دكتاتورية السلطة بدلاً من قيادة السلطة كما يقول دستور الحزب!
بعد أن تمت بعثنة الدولة والمؤسسات عبر زرع البعثيين في كل مفاصلها، جاءت حرب الثمانيات لتجعل النظام يدرك أن القوة الحزبية وحدها غير كافية للحفاظ على النظام، منتبها لأهمية الاستفادة من العنصر الطائفي في الجيش والأمن، وإلى عملية الاعتماد على القوة الصرفة مع إبقاء الحزب مجرد واجهة، ليبدأ عهد الانحسار الحزبي لصالح الصعود الأمني، لنكون أمام مرحلة أمننة المجتمع والدولة بعد بعثنته، أي أن يصبح «الجميع مدان تحت الطلب» وفق قول المفكر «طيب تيزيني» الذي كان خير من وصّف تلك الدولة الأمنية. ورغم أن العنصر الطائفي العلوي هو الأساس الذي سترتكز عليه السلطة، فليس هذا لأن السلطة طائفية، بل لأنها سلطوية ذات بعد طائفي، ولكون البينة الثقافية/ الاجتماعية السورية عموماً لم تنتج وحدة وطنية مجتمعية تتخطى «التجاور الطائفي» وتتيح الاعتماد على عناصر وطنية في بناء السلطة الجديدة، فإن الاعتماد سيتم على عناصر العصبية (العشيرة – الطائفة – الدين)، وربما ذكر ما كتبه الباحث محمد كامل الخطيب قد يوضح شيئا ما بهذا الخصوص: «منذ عشر سنوات

(٦) نيقولاوس فاندام، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي – القاهرة، الطبعة الإلكترونية المعتمدة بالعربية ١٩٩٦– ص٤٥– ٤٦ – ٤٧.

تقريباً، سألني صديقي المخرج السينمائي رياض شيّا: ماذا كان سيحدث لو استلم سليم حاطوم السلطة بدل حافظ الأسد؟ أجبت ضاحكاً: لاشيء مهم.. الفرق الوحيد أن أكثر شباب السويداء وحوران كانوا سيعملون في المخابرات بدل الذهاب إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا، وأكثر شباب الساحل كانوا سيذهبون إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا، بدل المجيء إلى العمل في المخابرات في دمشق»(٧). **مما يعني أنه لو استلم السلطة كائناً من كان في تلك الفترة سيعمل بنفس الآلية، لسببين:**

الأول: عدم وجود حامل اجتماعي وطني متجاوز للطائفية يمكن لأي سلطة أن تستند عليه حتى لو أرادت ذلك، إلا إن أرادت هي العمل على بناء هذا الحامل عبر العمل على إحداث الدمج الاجتماعي المطلوب ومركزته حول وطنية سورية تكون الدولة السورية حاضنة لها. إلا أن قراءة هذا الأمر في الشرط التاريخي للفترة الممتدة من خمسينات القرن الماضي وحتى منتصف ثمانيناته، ستجعلنا ندرك صعوبة الأمر، لأن الطائفية لم يكن معترفاً بوجودها أصلاً في فكر هذه الأحزاب وفي العالم العربي، إذ يقول فاندام: «والتأكيد على أو حتى مجرد ذكر الفئات الطائفية والإقليمية والعشائرية في التحليلات السياسية أو الاجتماعية في العالم العربي عادة ما يفسر من قِبل الكتاب العرب القوميين على أنه محاولة لإبقاء الخلاف في هذا العالم وإعاقة عملية التحول من مجتمع إقطاعي و/أو رأسمالي تلعب فيه الطائفية والعشائرية والإقليمية دوراً هاماً إلى مجتمع عربي موحد يتمتع بنظام إشتراكي يركز على المصالح الاجتماعية الاقتصادية وعلى الهوية العربية. وعليه، فالطائفية والإقليمية والعشائرية تعتبر من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي يجب محاربتها بكافة الوسائل الممكنة، إذ إنه من المؤكد أنّها تقوي مسببات الخلاف داخل المجتمع وتمنع الصراع الطبقي»(٨). إذا لم يكن هناك اعتراف بالطائفية فكيف يمكن معالجتها باتجاه إحداث دمج اجتماعي هذا من جهة؟ ومن جهة ثانية لم يكن هناك اعتراف نهائي بفكرة الدولة السورية، فهي كانت ولم تزل في وعي الشارع والنخب على السواء مجرد مخلّف من مخلفات سايكس بيكو، ولا بد من نسفه باتجاه الوحدة العربية التي جرت محاولات كثيرة لتحقيقها بين الخمسينات والستينات على مستوى السلطات «القومية». ولم يكن مقتصرا على القوميين فحسب، بل كان لكل تيار «توليفته» لرفض الدولة، فالإسلاميون ممثلون بالإخوان المسلمون يتطلعون لأمة إسلامية والقوميون لأمة عربية والقوميون السوريون لأمة سورية في الهلال الخصيب والشيوعيون لأممية شيوعية، وهكذا كان التطلع للخارج مع رفض رؤية أي بعد لهذا

(٧) محمد كامل الخطيب، مائة عام من العذاب، ، منشورات٢١‏٠٠فرع بيروت –٢٠١١، ص٧١.
(٨) نقولاس فاندام، مرجع سابق، ص٣٣.
(٨) نقولاس فاندام، مرجع سابق، ص٣٣.

الداخل المشدود عمودياً إلى أسفل طائفياً/إقليمياً/ عشائرياً والحالم أفقياً باتجاه خارج بعيد جداً، هو الحامل الاجتماعي المهيمن، والذي كانت السلطة نتاجه، فاستغلته لتأبيد بقائها. وهذا ما دفع فاندام لأن يقول: « أظهر نمو الوعي السياسي الولاء فوق الوطني (أي القومي العربي) والولاء تحت الوطني (أي الإقليمي)، وذلك على حساب الالتزام بالدولة الوطنية ككل، فعندما نالت سوريا استقلالها عام ١٩٤٦ كانت دولة في كثير من النواحي دون أن تكون أمة، فكانت كياناً سياسياً دون أن تكون مجتمعا سياسياً»(٩). وهو ما عبرت عنه بطريقة أو بأخرى المشاركة في ندوة المركز «جلنار حمودي» حين قالت: إن التقوقع على الهوية العربية «من أهم أسباب مظاهر النزاع الأصلي حتى قبل الثورة، والذي بني على إقصاء كل من هو غير عربي واختزال هوية المكونات للهوية العربية من خلال الكثير من الممارسات على مدى فترة طويلة».

الثاني: أنه لم يكن مصطلح مثل تداول السلطة أمراً معترفاً به في فكر النخب السورية أو إيديولوجية الأحزاب ناهيك عن المجتمع، فالغلبة كانت في تلك الفترة لأحزاب «الطليعة الثورية» و«النخبة» التي تؤمن بالديمقراطية الشعبية دوناً من الديمقراطية الليبرالية الانتخابية المستندة إلى أحزاب تتداول السلطة فيما بينها، حيث أُجهضت الليبرالية السورية بفعل عدم قدرتها على بناء الدولة السورية وحل مشاكلها من جهة، وبفعل خسارة هؤلاء لفلسطين عام ١٩٤٨، الأمر الذي يعيدنا إلى قوة عامل الوقوف مع الأمة ضد الدولة في الوعي السائد شعبياً، الأمر الذي قطفت نتاجه أحزاب «الطلائع الثورية» على اختلاف أشكالها، والتي تؤمن بأنّ السلطة تؤخذ بالانقلاب أو الثورة ويحافظ عليها بقوة الأمن باعتبار أن نخبة الحزب/ سلطته هي من يقود التغيير ويبني المجتمع.

ولما كانت الدولة السورية تعاني صراعاً دولياً دائماً عليها بسبب الموقع الجيوسياسي السوري، فإن الضغوط الخارجية وضعت هذه السلطات أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التخلي عن السلطة لصالح قوى أخرى، وهذا أمر كان مستحيلاً استناداً لإيديولوجية هذه الأحزاب الرافضة لتداول السلطة المسنودة بوعي شعبوي متماهي مع هذه الرؤية، أو التحول باتجاه دولة دكتاتورية استبدادية وهو ما حصل، دون أن يعني الأمر هذا تبريرا لما فعلته تلك الأنظمة بشعوبها، إلا أننا نحاول هنا أن نقرأ الأمر من زاوية تاريخية محضة، لنفهم سبب استناد السلطة في سوريا إلى بعد طائفي وهي التي خاضت أوّل معاركها مع الإخوان على خلفية علمانية!

---

(٩) المرجع السابق، ص ٢٢.

سياسة احتكار الطائفية:

بالعودة إلى احتكار الطائفية: بعد خروج السلطة منتصرة في الثمانيات ستبدأ تتشكل بنية النظام على هذا المستوى، إذ سيقوّض (النظام) بنيان الحياة السياسية التي كانت موجودة حتى بداية الثمانيات وسيلغي النقابات وكل أجنّة المجتمع المدني من مؤسسات مستقلة عن الدولة، ليترك المجتمع كما هو في حالة فراغ سيملأ بطائفية مستترة كانت موجودة قبل النظام، ولم يفعل إلا أن استغلها، لأن سوريا الحديثة لم تحظ يوما بسلطة تعمل على تحقيق اندماج وطني فعال، فبقي الوعي الطائفي سائداً في المجتمع في حالة بين بين، لا هو طائفي معلن ولا هو ملغى، فاشتغل النظام على الأمر ورسّخه ليستخدمه ورقة بيده، وليعمل على إدارة هذه الطائفية من فوق بعد أن أخرج عامل التطييف الآخر من الساحة ألا وهو الإخوان المسلمون، ليستخدمهم عامل تطييف بيده (عبر التخويف منهم) بعد أن كانوا عامل تطييف ضده.

وهنا ستبدأ تهم من نوع «وهن نفسية الأمة» و «إثارة النعرات الطائفية» توّجه للمعارضين لإسكاتهم سياسياً وتصفيتهم على مستوى أول، وسحب الورقة الطائفية من يدهم ثانياً. ورسالة موجهة للمجتمع بالامتناع عن السياسة والطائفية علنا، ثالثاً. ليبقى هو «محرك التطييف» الوحيد إذ سيعمل بعدها على تقسيم المجتمع والدولة طائفياً وبشكل مستتر، حيث الخطاب القومي هو الطاغي ظاهراً، في حين أن آليات الفعل الأهلية والطائفية هي التي تحكم وتسيّر الأمور داخلاً، لنصل إلى مجتمع يعيش في حالة «حسن جوار طائفي» بلغة ياسين الحافظ مضبوط بقوة العنف والسلطة فحسب، أو «تشكل طائفي للمجتمع وإشغال النظام الموقع الحصري لضبط التفاعل بين جماعات تقل التفاعلات المستقلة في ما بينها»(١٠).

هذه السياسة ستوصل إلى وزارة مقسمة طائفياً دون إعلان ظاهر، حيث كان معروفاً دوماً أن رئاسة الوزراء للسنة ويحتل العلويون دوما أربع وزرات (الوزارات هي نفسها حتى بالاسم، إذ بقي الأمر في عهد الأسد الأب وتغيّر توّزع الوزارات في عهد الابن مع بقاء الكوتا نفسها للطوائف الأخرى) دون أن يكون الأمر معلنا بشكل دستوري، مع إعادة تكوين للجيش السوري وفق بنية أمنية تأخذ العامل الطائفي بعين الاعتبار، مع وجود ضابط أمن في كل لواء أو كتيبة (وحتى مؤسسات الدولة المدنية لها ضابط أمن) هو عين الاستخبارات على المؤسسة العسكرية، مع بقاء قوات الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة ذات حضور علوي قوي جداً، مع تمركز القوة الأمنية كلها بيد ذوي

(١٠) حازم صاغية (إعداد)، مرجع سابق، ص٨٠.

الثقة أمنياً وطائفياً، إلى درجة أن الحضور الطائفي سيطغى في تلك القوى التي ستعتمد على الطائفة العلوية بدرجة أولى وأقليات دينية أخرى ترتبط مع العلويين بنفس الجذر الديني.

وهنا كنّا أمام اتفاق طائف منّفذ في أرض الواقع إنما دون صيغة رسمية، ودون أن يكوّن تساوياً بين الطوائف أو بإرادتها إنما بقوة السلطة التي أضحت بمثابة طائفة مهيمنة توّزع الأدوار، دون أن تنتمي لأي من الطوائف، ودون أن تعترف بأنها طائفة بل هي «دولة مؤسسات» كما يحب أن يكرر أركانها دوما. ومن هنا فإن الحديث عن «علوية سياسية» موجودة في السلطة هو وهم وقع فيه الكثير من المحللين، ولكن بنفس الوقت قد نكون حالياً أمام بواكير تشكّل هذه «العلوية السياسية» إن جنحت الأمور في سوريا باتجاه تحاصص طائفي.

ولعل ما يدل على احتكار السلطة للطائفية هو محاكمة أغلب النشطاء بتهمة «إثارة النعرات الطائفية» في تهمة موجهة للمجتمع أكثر مما هي موجهة للمعتقلين، بغية منع المجتمع والمثقفين من تداولها إلا استتاراً، لإدراك السلطة أن ضبط الداخل واستقراره شرط ضروري للهيمنة وبناء دور إقليمي يساعدها في تثبيت أقدامها أكثر.

والأمثلة التي يمكن سوقها هنا كثيرة، فقد قامت السلطات السورية في عام ٢٠٠٦ باعتقال المعارض ميشيل كيلو بعد كتابته مقال «نعوات سوريّة» جاء فيه ما يعبّر فعلاً عن وضع الطائفية في سوريا: «ومع أن الطوائف ضرب من بنية تحتية للوعي العام في سوريا، فإن أحداً لا يجرؤ علي الحديث عنها، ليس لاعتقاد الناس أنها غير موجودة، بل خوفاً من سلطة تدعي أنها أقامت وحدة وطنية صهرت الشعب في بوتقة ألغت جميع أنواع الفروق العقائدية والإثنية، وجعلت أي حديث عن طوائف خيانة وطنية مثبتة تستحق العقاب»(١١).

بعدها تمت محاكمته بتهمة «نشر أخبار كاذبة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على التفرقة الطائفية»، ورغم أن السلطة تدرك جيداً أن ميشيل ليس طائفياً ولا يريد «إثارة النعرات الطائفية»، إلا أن السلطة لم تكن بوارد السماح بهذا الأمر لأنه يمس أساساً بأسس هيمنتها، لضرورة عدم اللعب بالموزاييك الداخلي المستقر، وهو ما دفع الكاتب بشار العيسى لعنونة مقاله «أوراق النعوة الطائفية تعتقل الكاتب ميشيل كيلو» جاء فيه: «يكون ميشيل كيلو، قد ارتكب غلطة الشاطر، باجتيازه خط النار في تناول المحظور، مثلث المحرمات: الطائفة، العائلة، والعسكر، في مد إصبع الاتهام إلى

(١١) html.http://www.voltairenet.org/article١٣٩٠٧٣

الجرح الطائفي، بل بالقبض على المتهم، الطائفية، بالجرم المشهود»(١٢).
في قراءة ظاهرة اعتقال كيلو آنذاك، سنرى أن السلطة لم تظهر أبداً أنها اعتقلت كيلو لأسباب طائفية، لكنها أوحت بذلك، وهذا الأمر جزء من طبيعة السلطة السورية في إدارة الأمور، فهي طائفية في بعض سياساتها وليست كذلك بإطلاق، وهي ممانعة وليست ممانعة، وهي ضد الإسلاميين في الداخل وتدعمهم في الخارج، أي إنها وظفت اعتقال كيلو في إيصال رسالة واضحة للجميع بأن الحديث بمثل هذا العلن عن الطائفية خط أحمر، وهي بنفس الوقت لم تقل أنها اعتقلته لهذا السبب.
هنا كان كيلو يمس فعلاً واحداً من الأساليب التي حكمت بها السلطة المجتمع، أي احتكار الطائفية لنفسها، ومنع الحديث عنها مجتمعياً، لإدراكها خطر هذا النقاش على استقرار الوضع الداخلي السوري من جهة، وعلى سلطتها من جهة ثانية، لأن الطائفية حين تأخذ مداها مجتمعياً تصبح نوع من المطالبة بالمساواة، لأن «الطائفية ليست غريزة وليست حتمية، بل تعبّر عن ترجمة وتحوير لفكرة جديدة للمساواة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في مجتمع متعدد الطوائف وخاضع لضغوط خارجية، ويفتقر على جميع المستويات إلى رؤية قادرة على تخيّل مستقبل أفضل»(١٣).

يقول ياسين الحاج صالح «وهكذا نلمس مفارقة الطائفية، وهي أن تفعيل النوازع التحررية والمساواتية يلبّي حاجات «الثوار الطائفيين» إلى السيطرة في طوائفهم ذاتها، وإلى تحسين فرصهم ومواقعهم من أجل السلطة والسيطرة على السلطة في مجتمعات متعددة أهلياً»(١٤).
وهذا ما كانت تحاربه السلطة، أي قمع النوازع المساواتية للطوائف، لمنع تحولها باتجاه طائفية سياسية من جهة، ومنع حدوث اندماج وطني فعال من جهة ثانية، أي إبقاء الأمر في حالة الطائفية المستترة المقموعة بقوة العنف، مع تدجين أو صناعة رموز طائفية

---

(١٢) http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Wt١gYyDqc٠wJ:native-syrian.blogspot.com/٢٠٠٦/٠٥/blog-post_٨٤٢٩٩٦٧٠٧٠٢٣٢٥٨٤١١.٩D%+html%٨٥%D٩%D٨%A٨%B٤%D٩%D٩%A٨%٨٤+%D٩%٨٣%D٩%D٩%A٨%٨٤%D٩%٨٨+%D٩%٨٦%D٨%B٩%D٩%٨٨%D٨%A٧%D٨%D٨%+AA%B٩%D٩%٨٦+%D٨%A٧%D٩%D٩%٨٤%D٨%B٧%D٨%A٧%D٨%A٦%D٩%٨١%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٩%D٩%A٨%٨٨%D٨%A٩&cd=١&hl=ar&ct=clnk

(١٣) http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Wt١gYyDqc٠wJ:native-syrian.blogspot.com/٢٠٠٦/٠٥/blog-post_٨٤٢٩٩٦٧٠٧٠٢٣٢٥٨٤١١.٩D%+html%٨٥%D٩%D٨%A٨%B٤%D٩%D٩%A٨%٨٤+%D٩%٨٣%D٩%D٩%A٨%٨٤%D٩%٨٨+%D٩%٨٦%D٨%B٩%D٩%٨٨%D٨%A٧%D٨%D٨%+AA%B٩%D٩%٨٦+%D٨%A٧%D٩%D٩%٨٤%D٨%B٧%D٨%A٧%D٨%A٦%D٩%٨١%D٨%A٩+%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٩%D٩%A٨%٨٨%D٨%A٩&cd=١&hl=ar&ct=clnk

أسامة مقدسي، « من الطائفية إلى الوطنية اللبنانية- هل انتهت حرب لبنان إلى غير رجعة»، ، مجلة الآدب ١٢/١١- ٢٠٠١، ص:٥٣.

(١٤) ياسين الحاج صالح، صناعة الطوائف: الطائفية بوصفها استراتيجية سيطرة سياسية ، مجلة الآداب، عدد١/٢ ٢٠٠٧، ص:٤٤.

يُفرضون على الطائفة من فوق بقوة السلطة ليمثلوا الطوائف، مع عدم السماح للطوائف بإنتاج رموزها من تحت كما حصل في ثمانيات القرن الماضي حين تحوّل «مروان حديد» إلى رمز للإخوان. مهمة هذه الرموز أن تمثل الطوائف رمزياً، دون أن تكون قادرة على المطالبة بحقوق (الحقوق بالمعنى المساواتي الذي تحدثنا عنه سابقاً وليس استناداً إلى منظومة حقوقية) هذه الطوائف من جهة، ولكن لها دور سياسي بالنسبة للسلطة هو تدجين الطائفة لصالح السلطة. ولهذا لم تكن السلطة بوارد السماح بتطوّر أي طائفية سياسية، حيث أدت سياستها باحتكار الطائفية دور محوري في هذا الأمر.

ولعل ما كتبه زياد حيدر في السفير يدل على الطريقة التي تفكر بها السلطة السورية حول أمر كهذا، حيث أورد الحادثة التالية: «ففي تسعينيات القرن الماضي جرت مباراة بين فريقين محليين في إحدى مدن الشمال الشرقي، حيث الغالبية من النسيج الكردي، إثر المباراة جرت مشاجرة تطورت لاستخدام السلاح، وقتل أبرياء، ما يشبه حينها اشتباكاً عربياً ـ كردياً على مستوى ضيّق. كان أحد أفراد العائلة الكبيرة للرئيس الأسد مساهماً بشكل ما في الحادثة، فانزعج الأسد حين وصلت إلى مسامعه، وطلب أن يغادر القريب البلاد نهائياً، وهذا ما جرى. بعد سنوات -وخلال زيارة لباريس- تذكر الأسد القصة، فطلب قريبه المنفي في المدينة، وبادره بما يشبه التالي: أعرف أنك منزعج، لكن ليكن ذلك درساً لك. إن من يسعى لهز استقرار سوريا كأنه يسعى لهز استقرار الكون كله. تذكر استقرار الكون من استقرارنا»(١٥).

وهذا يؤكد من جهة ثانية أن السلطة كانت تدير الشأنين الإثني والطائفي بنفس الطريقة، حيث لا تسامح أبداً مع من يلعب بمرتكزات السلطة الأساس، سواء كان موالياً أم معارضاً. و لعل طائفية رفعت الأسد المعلنة في بعض تصرفاته أصبحت عبئاً على النظام الذي يختبئ خلف قومية فائضة، فكان هذا أحد الأسباب التي دفعت الأسد للتخلص منه، دون أن يكون سبباً أوحدَ أو مركزياً.

في مثال آخر، أصدر المعارض السوري رياض سيف في فترة ربيع دمشق حركة السلم الاجتماعي التي تحدث بها عن فسيفساء اجتماعية في سوريا، وكانت هي أوّل تعبير بطريقة ملطفة عن الطوائف في سوريا، حيث جاء فيها: «يمتاز الشعب السوري بتعددية عرقية ودينية لكون سورية مهداً للأديان السماوية والحضارات القديمة»، ليتم اعتقاله، و إنهاء ربيع دمشق خوفاً من «جزأرة» سوريا كما قال نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام آنذاك.

---

(١٥) زياد حيدر، «كيف يمكن فهم تحذير الأسد من غزو»، السفير: http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=٢٣١٨&MulhakArticleId=٨٩٢٩٥&MulhakId=٤٩٧٩

احتكار الطائفية هذا غُطّي بأمرين اثنين من قبل السلطة، هما:
(١) التصدي للإمبريالية والاستعمار على اعتبار الطائفية آداة من أدواته (وفق رؤية السلطة، وهي كذلك في أغلب الأحيان)، إلا أنّ توجيه الاتهام للآخر الإمبريالي يأتي بهدف التغطية على الطائفية الموجودة في المجتمع من جهة كي لا تنفجر بوجه السلطة وتمسك بها التيارات السياسية (الإخوان وقوى أخرى)، أي إنها مؤامرة بلغة السلطة، ولهذا نلاحظ دوما أن التّهم الموجهة للمعارضين السوريين هي «وهن نفسية الأمة وإثارة النعرات الطائفية والتخابر مع دولة أجنبية»، أي ثمة ربط بين الطائفية والمؤامرة والخارج، مع إنكار أي بعد داخلي للطائفية بغية سحبها من دائرة التداول والتفكير العامين بها، وإبقائها بيد السلطة لتبقى محرّك التطييف الأول والأخير.

(٢) إيديولوجية القومية العربية والأمة العربية والعروبة التي كثيراً ما نفخ النظام بها للتغطية على احتكاره الطائفية إلى درجة تحولت فيها العروبة إلى «هوية جزئية مثل غيرها، ليست غير مؤهلة فقط للوقوف في وجه الطائفية، وإنما أضحت قناعاً يحجب التطييف العام ويوفر لطاقم السلطة التمويه الذي تحتاجه»(١٦).
وهنا استفاد النظام من خاصة تمتاز بها الأحزاب القومية والشيوعية، وهي رفض الحديث بالطائفية والانتباه لها، مما وفر للنظام بيئة مناسبة للعمل وفق استراتيجية احتكار الطائفية، إذ يقول فاندام: «في سوريا وأجزاء أخرى من العالم العربي يوجد نوع من الحظر على التحدث والكتابة العلنية والصريحة حول التناقضات الطائفية والإقليمية والعشائرية، ويمارس هذا الحظر على وجه الخصوص في الدوائر القومية العربية، ويكون أقوى في حالة الطائفية عنه في كل من الإقليمية والعشائرية»(١٧).
ما سبق يعطي مؤشراً واضحاً حول كيفية استخدام السلطة للورقة الطائفية لإدامة السيطرة، وهو حال النظام السوري، الأمر الذي يدفعنا لدراسة العلاقة بين النظام والطائفة العلوية بعجالة:

العلويون والسلطة:

لم تستفد الطائفة من السلطة إلا بمقدار ما تحتاجه السلطة؛ أي لم يكن هناك اهتمام موّجه نحو الطائفة كطائفة، بل إن اتجاه السلطة لتعزيز نفسها وأسسها دفعها للقيام بعدة إجراءات، وكان من نتائج هذه الإجراءات أن تحسّن وضع بعض الشرائح العلوية.

---
(١٦) حازم صاغية (إعداد)، مرجع سابق، ص ٦٢–٦٣.
(١٧) نيقولاوس فاندام، مجرع سابق، ص ٨.

وهنا نحن لا نتحدث عن نخبة السلطة من العلويين التي استخدمت الفساد وسلطة الأمن و«التشبيح» لكسب أموال طائلة، فهؤلاء جزء من أي سلطة في أي مجتمع وفي أي عصر، بل نتحدث عن أثر الأمر على الشرائح الاجتماعية الدنيا. **وهنا يمكن التمييز بين أمرين:**

الأوّل استفادتهم كغيّرهم من السوريين من الإجراءات التي قام بها البعث منذ وصوله إلى السلطة والتي تمثلت في الإصلاح الزراعي والتعليم المجاني والاهتمام بالطبقات الدنيا والوسطى بهدف كسب شعبية تكون أساسا للحزب الحاكم، إضافة إلى توسّعه في بناء مشروعات صغيرة وأخرى ذات تكاليف عالية لا تقوم بها إلا الدولة مثل سد الفرات ومعامل الإسمنت ومصافي النفط وغيرها.. الأمر الذي انعكس إيجاباً على الطبقات الدنيا الصاعدة في إطار البعث، والتي انتمت إلى كل الطوائف والإثنيات (باستثناء الكرد لأنّ ثمة عنصرية بعثية واضحة ضدهم منذ البداية).

الأمر الثاني يتعلق بآلية السلطة لاعتماد النهج الطائفي في حكمها، فإن اعتمادها على أمننة المجتمع والدولة والجيش، أدى إلى وجود هؤلاء في سلك الأمن والجيش والمناصب الحساسة بدرجة أولى، ليزيد بعد أحداث الثمانيات واتجاه الدولة لأن تصبح دولة أمنية، وليصبح لهؤلاء اليد الكبرى في إدارة البلد والتحكم بموارده، وبالتالي سيعمد هؤلاء على استخدام مناصبهم لتحقيق كسب غير مشروع من قبل واسطات أو باستخدام عامل القرابة، وكون أي واسطة تبدأ من الأقربين سيكون العلويون أوّل ضحايا هذا الأمر والمستفيدين منه بنفس الوقت، فهم وإن كانوا تمكّنوا من الحصول على «مجرد وظيفة» (دخلها مئاي دولار شهرياً) بعد دفع مقابل مادي لمن تمكّن من تأمين هذا «الاستثناء» كما كان يسمى في المناطق الساحلية، إلى درجة أنه من النادر جداً أن ترى موظفاً لم يدفع «واسطة» في سوريا (باستثناء الشهادات الجامعية التي كانت الدولة في فترة ما ملتزمة بها، وعادت لها الواسطة بعد أن كفت الدولة عن الالتزام بها).

وفي نفس الوقت كان العلويون أولى ضحايا هذه السياسة التي جعلتهم أداة التطييف في الدولة والمجتمع، لقد أضحوا جزءا من آلية الفساد المنتجة للسلطة وأداتها لتحقيق أهدافها، فهم طبقة فقيرة جداً استغلتها السلطة وربطتها بها، وهم أيضا «طائفة» تم تطييفها دون أن تكسب أي شيء على المستوى السياسي من التطييف الذي يرافق

عادة أي عملية تطييف عند الانتقال من الاجتماعي إلى السياسي. ومن هنا فإن الحديث عن «علوية سياسية» هو مجرد وهم، لأن الطائفة مجرد أداة بيد السلطة، فالوعي الطائفي ينظر لها بوصفها حامياً وليس ممثلاً سياسياً، وهذا هو الفرق. (لمزيد من التفاصيل يمكن قراءة بحثنا في الآداب: العلويون: مسألة طائفية أم اجتماعية؟)(١٨). هذا الأمر كان موجوداً لدى كل الطوائف أيضاً، ولكن لأن مفاتيح السلطة بيد هؤلاء، انعكس أكثر على العلويين، وهو ما دفع البعض لوسم النظام السوري بأنه نظام طائفي استناداً لتلك الظواهر دون دراستها في العمق، في حين أنه نظام يتوسل الطائفية لحكمه بغض النظر عن أية طائفة.

ولعل نجاح النظام في جذب الطائفة إليه لا يمكن فهمه دون دراسة عامل التطييف الآخر، ألا وهو الإخوان، والذي سنمر عليه بعجالة أيضاً:

الإخوان كعامل تطييف مقابل:

إلى جانب تطييف النظام، هناك عامل تطييف آخر كان موجوداً على الدوام، وقلما يُنتبَّه له، وهو حاضر قبل تطييف السلطة، ألا وهو الإخوان المسلمون السوريون الذين خاضوا صراع الثمانيات بأدوات طائفية، فساهموا مع النظام في رفع مستوي التطييف في المجتمع السوري، بل يمكن القول أيضاً: إنهم دفعوا النظام نحو استخدام التطييف بشكل مباشر في صراع الثمانيات بعد أن كان يفعله بشكل غير مباشر/ مستتر. ولعل ذكر المثال الحالي الذي يعتبر أول توجه علني من السلطة نحو الطائفة كملاذ يعطي فكرة عن الأمر: «في آب/اغسطس ١٩٨٠ اختار حافظ الأسد الاحتفال برمضان في القرداحة، مسقط رأسه، بدلاً من جامع بني أمية الكبير في دمشق، كما كان يجري التقليد، وجمع إليه بهذه المناسبة أهم زعماء الطائفة العلوية الدينيين، وأوصاهم برصّ الصفوف لمواجهة الأزمة، حاضّاً إياهم على تحديث العدة الدينية لإحكام قبضتها على الطائفة وتثبيت دعائم الروابط المنحلة، على مستوى السرائر على الأقل، التي تربط بالأرومة الشيعية المشتركة التي خرجت منها تاريخياً»(١٩)، إضافة إلى دخول «سرايا الدفاع» المشكلة طائفياً، والتي كان يشرف عليها رفعت الأسد كعنصر فاعل في الصراع تحت ستار الجيش السوري، باعتبارها فرقة من الجيش.

وكما دفع الإخوان النظام نحو التطييف المباشر، فإن صعود البعث بقيادته المنتمية

---

(١٨) محمد ديبو، «العلويون: مسألة طائفية أم اجتماعية»، مجلة الآداب اللبنانية. عدد: خريف ٢٠١٢. الرابط: http://adabmag.com/node/٥١٢

(١٩) آني شابري ولورانت شابري، مرجع سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

للأقلية العلوية ساعد في ظهور طائفية الإخوان التي كانت غير ظاهرة قبل هذا الوقت، ليستمد كل منهما من الآخر عامل التطييف بمواجهة هوية طائفية مقابلة، علماً أن طائفية الإخوان هي الأسبق من كونها حركة سنية صرفة تنظر إلى سوريا بوصفها «دولة السنة»، فتغدو سورية هي المرادف الطبيعي للجسم السني، الذي يسكنه «منشقون»، «غرباء»، عن هذا الجسم هم «الأقليات»، هذه سياسة يراد الآن إحياؤها ثقافياً سواء عن طريق الإخوان أو من يشاركونهم ذهنياً وبارادیمیاً. إنّ النقطة الرئيسية، أنه مع وصول البعث القومي إلى السلطة تم «إعادة» هيكلة الميكانيزم الطائفي المتأصل في الإيديولوجية الإخوانية»(٢٠).

والأمر الذي لم يتم الانتباه له دائماً أنه كان عامل تطييف هنا بشكل معكوس هو استخدام السلطة للإخوان المسلمين كفزاعة في وجه الداخل على مدى عقدَيّ الثمانيات والتسعينات، إذ كان لحضور الإخوان في خطاب السلطة الموّجه لتخويف المجتمع وتطييفه عامل تطييف ضمني ساهم في إبقاء الطائفية موجودة عبر إعلاء خوف الأقليات الدينية وخاصة الطائفة العلوية، أي إن السلطة بعد أن انتصرت في أحداث الثمانيات تمكنت من انتزاع ورقة التطييف من يد الإخوان، ووجهتها ضد المجتمع مضافاً إليها سياستها الطائفية في تمزيق المجتمع، لتنتج سياسة احتكار الطائفية، علماً أنه مع بداية الانتفاضة سيعود الإخوان كعامل تطييف مرة أخرى، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

ولأن أفعال وسياسة أي سلطة يكون لها صدى ما في المجتمع، وتحدث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية في من يقع عليها، ما أدى إلى جملة تحولات كثيرة، منها ولادة ما أسميه «الطائفية المستترة» فلا هي متجاوزة باتجاه حالة وطنية أرقى، ولا هي ظاهرة بوضوح بحيث يمكن رؤيتها وتلمسها وبالتالي معالجتها، فبقيت الطائفية السورية كامنة ومستترة في حالة كمون، بانتظار انفجار المرجل الذي كان لابد منه، والذي جاء بعد أشهر من بدء الانتفاضة السورية، بسبب رمي السلطة لكل أوراقها الطائفية من جهة، واتجاه المعارضة في غباء قل نظيره للّعب بالورقة الطائفية إيّاها ظنّاً منها أنها تسهل مهمتها في إسقاط النظام، نزولاً عند أجندة خارجية تعمل بشكل متعمد على «صناعة الطائفية» التي تكون مدخلها للتدخل في الحالة السورية، تحت شعار حماية الأقليات الذي رفعته السياسات الاستعمارية ضد السلطنة العثمانية وكان الشريف حسين والثورة العربية

(٢٠) حمود حمود، إخوان الأصولية والطائفية – إخوان دمشق مثالا، مركز البوصلة ، شرق المتوسط، الطبعة الأولى، ص: ٢٩.

الكبرى أول ضحاياها قبل قرن من الآن، ليبقى السؤال: هل وقعت المعارضة السورية في نفس الفخ مرة أخرى؟!

كيف تعـاملت المعارضة السورية مع الورقة الطائفيـة؟
من الإهمال والنفي المطلق إلى الغرق في المستنقع

انتقلت المعارضة السورية في فترة الانتفاضة السورية من النقيض إلى النقيض الآخر خلال فترة قصيرة جداً، من رفض الطائفية إلى الغرق فيها. ففي بداية الانتفاضة كان ثمة رفض مطلق لأي طائفية في سوريا، مع إدانة لأي طرف معارض أو موالي يتحدث عن الطائفية باعتبارها موجودة مجتمعياً قبل النظام، مختبئة (المعارضة) خلف الشعارات التي رفعها الشارع «الشعب السوري واحد»، في الوقت الذي كانت السلطة تعمل فيه على تفخيخ المجتمع طائفياً، مع رفع مستوى العنف، مرفقاً ببثّ الشائعات الطائفية لضرب المجتمع ببعضه البعض والعمل رويداً رويداً على امتصاص التيار الشعبي السلمي وتحويله إلى مسلح وذي صبغة طائفية واضحة.

نكران المعارضة والنخبة في أغلبها للطائفية في بداية الانتفاضة يعود لأمرين اثنين؛ **الأول**: احتكار السلطة للطائفية خلال عقود سابقة أدى فعله في إحجام النخبة والمثقفين عن تناول الشأن الطائفي، والمزاودة أحيانا على السلطة نفسها في رفض الطائفية ونكران وجودها، وبالتالي حين جاءت الانتفاضة فإن النظام العام أو العقل المكوَّن لهذه المعارضة هو رفض الطائفية ونكرانها نزولاً عند الفضاء العام الذي يحكم النخبة السورية من سيطرة الإيديولوجية القومية/الأممية التي تحجب الواقع ولا تفكر به.

والثاني: حين اندلعت الانتفاضة السورية لم يكن للنخبة السياسية أو الثقافية دور فيها، الأمر الذي أشعر هذه النخبة بالضآلة أمام الشارع، فبدأت تبايعه على بياض، مرددة مقولاته دون تفحص، وغير مدركة أنّه مجرد شعار يمثل ما يطمح إليه المتظاهرون، لا ما هو قائم بالفعل. ولعلّ قراءة مقالات النخبة والمعارضة خلال الأشهر الستة تثبت (إلا فيما ندر) مدى «طهرانية» النظر للشارع المتظاهر وتقديسه وتنزيهه عن الطائفية.

ولكن رغم ذلك، تمكن الشارع من الارتقاء وطنياً خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة وتسامى عن الطائفية والوقوع فيها رغم كل ما تعرّض له، إذ أثبتت

الأشهر الأولى مناعة الشعب السوري ضد الطائفية وعدم رغبته بالذهاب في مناخ طائفي يريده له النظام رغم كل القوى الضدية التي تركن فيه تاريخياً، إلا أن «معرفة» السلطة بمجتمعها وثقافته وخباياه جيداً، دفعها للإصرار في سياستها، الذي تزامن مع بدء ظهور السلاح في الجانب المعارض للانتفاضة بعد يأس من إسقاط النظام سريعاً، وبعد أن فعل النموذج الليبي إغراءه أيضاً في الاعتماد على الخارج لإسقاط النظام عسكرياً، ليبدأ قسم من المعارضة السورية يبني أحلامه في هذا الاتجاه، وليصبح المسرح السوري الداخلي مهيّأ أكثر لما يريده النظام:
(١) اختفاء النشطاء السلميين القادرين على الوقوف بوجه طائفية الشارع لتوجيهها باتجاه وطني
(٢) ظهور السلاح الذي سيحمله منشقون عن الجيش ومواطنون ينتمون لطائفة واحدة بمواجهة الجيش النظامي الذي لم يزل يحوي حتى اللحظة قسماً من السنة والطوائف الأخرى بعكس ما يشاع إعلامياً، مع ظهور «اللجان الشعبية» التي تحمي الأحياء والمرتبطة بالأمن والتي تحولت إلى «جيش وطني» رديف للجيش السوري والأمن، وهي في أغلبها مشكّلة من أبناء الأقليات، فرغم أن أغلب هذه القوى انحصر دورها في حماية مناطقه، إلا أنّه يلاحظ أنها خففت عبئاً عن الجيش والأمن، وكشفت مدى «التضامن الطائفي» بين أقليات تنتمي إلى جذر واحد (علوية – إسماعلية – شيعية – درزية) موجه سنية بدأت تطغى على وجه الحراك، وهو أمر متقصد بدفع من بعض قوى المعارضة والدول الداعمة لها كتركيا وقطر التي جنّدت الجزيرة إعلامياً في هذا الاتجاه، وكان لها أثر سلبي جداً في «تسنين» الحراك سعياً لقطفه لصالح الإخوان الذين تؤهلهم أنقرة وقطر

(٣): عزل الكرد نسبياً عن الانخراط في الحراك بشكل كامل، إذ بقي الحراك الكردي هامشياً ومحصوراً في بعض المناطق الكردية (عامودا والقامشلي وبعض حلب)، لأسباب تخص الأكراد منذ انتفاضة ٢٠٠٤، ولعدم طمأنة الطرف الكردي من قبل المعارضة التي عجزت عن صياغة ورقة تفاهم معهم، إضافة إلى ارتفاع سقف المطالب الكردية التي لم تكن تتعدى حقوق المواطنة والحقوق الثقافية لدى بعض الكرد، إضافة إلى انقسامهم بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني/الفرع السوري)، الذي له اعتبارات خاصة به تبدأ من حربه ضد الحكومة التركية ورعاية النظام السوري له تاريخياً، وليس انتهاء ببنيته الأمنية/ الشمولية الخاصة التي تنزع نحو العنف تجاه كل مختلف معه. ومن هنا كان استنجاد المعارضة السورية بأنقرة

في الصراع السوري له دور سلبي على مطالب الحرية، إذ قال المرشد العام للإخوان المسلمين رياض الشقفة: «الشعب السوري سيقبل تدخلاً من تركيا أكثر من الغرب إذا كان الأمر يتعلق بحماية المدنيين ... قد نحتاج إلى طلب المزيد من تركيا لأنّها جارة»(٢١)، الأمر الذي عزّز المخاوف الكردية السورية، وكبح اندماجها بشكل كامل بالانتفاضة.

(٤) تشجيع الحديث بالطائفية علناً بعد أن كان منع الحديث بها، دون أن تقوم السلطة بالأمر بشكل علني (أي لم يقم مسؤول سوري بالحديث عنها علناً. وهذه من آدوات النظام السوري في إدارة الشأن الطائفي سنتحدث عنها لاحقاً) بل سمحت به ضمناً في إعلامها، لإدراكها تماماً أن منعها الطائفية طيلة عقود سيدفع الشارع والنخبة للانجراف نحوها بعد منع طويل، إذ يقول هاشم صالح: «لقد اعتقدت أنظمة الاستبداد وكمّ الأفواه أنه يكفي أن تمنع الناس عن إثارة المشكلة الطائفية لكي تنحل المشكلة من تلقاء ذاتها أو تتبخر بقدرة قادر! هو اعتقاد ساذج وغبي جداً. في الواقع العكس هو الصحيح؛ فكلما منعتهم عن الخوض فيها راحت تتضخم وتستفحل إلى أقصى حد ممكن. هذا ما تعلمنا إياه المنهجية الحديثة، سواء في مجال علم النفس والتحليل النفسي أو في سواه من العلوم الإنسانية»(٢٢).

ولكن هنا كان ذكاء السلطة السورية فهي رفعت الغطاء عن المرجل دفعة واحدة ليصعد كل هذا المتراكم، وبدأت تهيئ الأرضية اللازمة له بالتحريض والإعلام وتصرفات الأجهزة الأمنية التي فرّقت بين منطقة وأخرى حتى بطريقة العنف (عنف مطلق وفاجر تجاه المناطق السنية، عنف أقل تجاه مناطق الأقليات)، لتبدأ الطائفية المستقرة استتاراً في المجتمع تتصاعد على حساب البعد الوطني الذي بدأ يقل حضوره، بسبب غياب صمام الأمان (الناشطين المدنيين)، وضعف صلة المعارضة المقطوعة الجذور بالشارع، وعنف السلطة المفرط وممارساتها الطائفية، إلى درجة أن الخطاب الطائفي بدأ يصدر من نخبة المعارضة وليس من القاع فحسب، فبدأنا نلحظ سياسيين ومثقفين معارضين يتحدثون عن الأمر وبلغة متشجنة لن يستفيد منها إلا النظام الذي تمكن من إيقاعهم في الفخ الذي يريد، وهو ما عبرت عنه المشاركة في ورشة الإعلام المدني «جنى يوسف»، حين قالت: «هناك حالة احتقان طائفي واضحة في المجتمع السوري، وهي ليست وليدة فترة الثورة, لكن الأحداث وممارسات النظام وبعض الجهات الأخرى باتجاه إلباس الثورة ثوباً طائفياً، وإظهارها بأنها حركة إسلامية متشددة ضد الأقليات وخاصة العلويين

(٢١) إخوان سوريا يقبلون تدخلا تركيا، الجزيرة نت، تاريخ:٢٠١١/١١/١٧. الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ ٥٠٣٩٢٢b٦a٤be-٨f٨e-٤٨c٧-fbfd-٩df٩٦a٠٢/page٤

(٢٢) هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، ، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠١٣ ص:٢٥-٢٦.

ساهم بزيادة حالة الاحتقان الموجودة,حيث وصلت إلى مرحلة العداء الشديد عند شريحة لا بأس بها من المجتمع السوري، تعتبر أن ما يحدث في سوريا هو حرب إثبات وجود طائفي مما يفتح المجال لإنتشار حالات الانتقام، وخاصة بين السنة والعلويين. وأعتقد أن الطوائف الأخرى لن تعاني بشكل مباشر وصريح من حالات النزاع الطائفي».
ولتبيان مدى الفخ الذي وقعوا فيه، يمكن أن نقتبس ما كتبته الناشط المصري وائل غنيم: «وجدت صفحة أخرى أنشئت كان اسمها: «أنا اسمي خالد محمد سعيد»، تصفحت قليلاً ما كتبه مشرفوها، وشعرت أنهم مجموعة من النشطاء السياسيين، كانت لغة الخطاب تصادمية، خاصة تلك الصورة التي ظهرت في رأس الصفحة: «دم خالد لن يضيع يا كلاب النظام». من خبرتي، كنت أعرف أن تلك اللغة لن تساعد في خلق الوعي وكسب التأييد لقضية خالد بين أغلب فئات الشباب على الأنترنت»(٢٣).

إنّ كلام غنيم هنا يضعنا أمام مسؤولية وضرورة التفوق الأخلاقي على النظام من جهة، وعلى ضرورة فهم ومعرفة استخدام أدوات الصراع الناجحة ضد السلطة، إذ سنرى أن المعارضة السورية هنا خسرت معركتها في لجوئها للطائفية والخطاب المتشنج بدلاً من الخطاب الوطني الجامع، فما كتبه المعارضون السوريون في مقالات وعلى صفحاتهم الفيسبوكية، وما صرحوا فيه لمحطات الإعلام يدل على نجاح خطة النظام في جر المعارضة إلى الغرائز التي سيخسر أي شخص يخوض معركته من خلالها. في الوقت الذي حافظ فيه النظام على المستوى السياسي الصرف على نبذ الطائفية والحديث بها، وهذه هي ميزة النظام السوري ضد خصومه سابقاً والآن، إذ من النادر جداً أن تسمع كلمة طائفية أو تدل على الطائفية من مسؤول سوري سياسي، إذ ثمة إصرار على لغة وطنية لا تنزلق نحو الطائفي الذي تتركه للجهات الأمنية التي تدير المجتمع سرّاً، في حين أن المعارضة عكست الأمر إذ بتنا نلاحظ حديثاً طائفياً على مستوى السياسة والنخبة، بدءاً من نائب سابق في مجلس الشعب وقائد في المعارضة هو مأمون الحمصي، مروراً بالعرعور الذي كان له دور سلبي جداً في تطييف الحراك ودفع قسم من الأقليات باتجاه النظام، وصولاً إلى القبول بوصاية قطر وتركيا والسعودية (ذي التوجه الإخواني/ السلفي الواضح) برعاية القرضاوي وفتاويه، وليس انتهاءً عند قول المرشد العام لإخوان سوريا محمد رياض الشقفة لصحيفة «جمهوريت» التركية: «إن النظام أقام تحالفاً مع إيران وحزب الله اللبناني. وشارك الأسد حتى في التحالف الشيعي الذي ظهر في

(٢٣) وائل غنيم الثورة، إذا الشعب يوما أراد الحياة، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠١٢، ص:٧٤.

العراق بعد سقوط صدام، وشكلوا الهلال الشيعي، عندما ينهار نظام الأسد سينهار هذا المخطط. وسنكسر العمود الفقري للهلال الشيعي. نحن لسنا ضد الشيعة بل ضد سياسات تخويف الأقليات التي يطبّقها الأسد بالتعاون مع إيران والعراق»(٢٤).

وهنا بغض النظر عن نوايا الإخوان وأهدافهم، فإن الحديث بمثل هذه اللغة الطائفية العلنية يصبّ في خدمة النظام الذي يتعمد جهازه السياسي عدم الحديث بأيّة لغة طائفية مفضّلاً لغة السياسة دوماً، وهذا ما تفوّق به على المعارضة التي بدأت تخسر كلّما غرقت في المستنقع الطائفي، خاصة بعد ظهور جبهة النصرة على الساحة السورية وترحيب المعارضة بلسان قيادات الإئتلاف والمجلس الوطني بها، لتحرج هذه المعارضة وتسقط نهائياً بعد إعلان الجبهة وحدتها مع دولة العراق والشام الإسلامية ومبايعتها الظواهري، ولنكون أمام تطييف شبه كامل للحراك على المستوى السياسي والعسكري خاصة أن أسماء الكتائب المشكلة لـ «الجيش الحر» أغلبها إسلامية/ سنية.

وهنا ثمة عامل هام ساهم في تطييف الحراك وتعميق التطييف في سوريا، ألا وهو دخول الإخوان المسلمين على خط الانتفاضة التي اندلعت بطريقة شعبية مفاجئة دون أن يكون لأي فصيل سياسي دور فيها، بل حتى الإخوان لم ينضموا إليها إلا بعد شهر ونصف من اندلاعها، إذ أطلقوا بيانهم الرسمي الأول «دعماً للثورة» في أواخر شهر نيسان(٢٥)، رغم أن الشقفة تحدث بعد أسبوعين عن «دور فاعل»(٢٦)، لهم في الانتفاضة السورية، الأمر الذي كان سلبياً على الانتفاضة لأن محاولتهم قيادة الانتفاضة أحسنت السلطات استخدامه في الداخل، باللعب على وتر الخوف المزمن المتشكل تاريخياً لدى العلمانيين والأقليات وطبقة الرأسماليين السوريين والطبقة الوسطى في دمشق وحلب، مما دفعهم لفرملة حماسهم للانتفاضة.

عودة الإخوان إلى الساحة وفّر للنظام ما يريده، كعنصر تطييف مقابل، لأن النظام بانتزاعه عنصر التطييف من يد الإخوان وتوجيهه إلى المجتمع بين فترتي الثمانيات وبداية الانتفاضة السورية، أدى لأن يصبح الإخوان بالنسبة للأقليات الدينية (وخاصة العلوية) «البعبع» الذي يخيف الجميع، وهو أمر اشتغلت عليه السلطة جيداً، إذ طيلة هذه الفترة وطلبة المدارس يرددون يومياً في الشعار الصباحي «تسقط عصابة الإخوان

(٢٤) http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=٢٢٦٠&ChannelId=٥٤٢٣٣&ArticleId=١٨٦١&Author

(٢٥) يوسف شيخو، «موسم الهجوم على إخوان سوريا»، الأخبار اللبنانية، العدد ١٩٧٦ الاربعاء ١٠ نيسان ٢٠١٣، الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/١٨٠٩٥١

(٢٦) محمد سيد رصاص، «مأزق جماعة الإخوان المسلمين في سوريا»، الحياة، الإثنين ٢٩ أبريل ٢٠١٣، الرابط: http://alhayat.com/Details/٥٠٧٩٣٣

المسلمين العميلة» قبل أن يصار إلى إلغائها قبل سنوات لتبقى عامل تخويف ضمني بيد السلطة، الأمر الذي يعني أن المجتمع السوري كما ربته السلطة ودجنته طيلة هذه السنوات كان يعاني رهاب الإخوان، ولذا فإن دخولهم على خط الانتفاضة وإعلانهم عن دور فاعل فيها أيقظ المخاوف الكامنة وسهّل مهمة السلطة، خاصة حين أعلن الإخوان عن وجود كتائب مسلحة لهم بشكل رسمي على لسان ملهم الدروبي (أغسطس/آب ٢٠١٢) الذي اعترف بـ «تشكيل الإخوان ومنذ نحو ٣ أشهر لكتائب مسلحة في الداخل السوري مهمتها الدفاع عن النفس وتأمين الحماية للمظلومين .. هذا حق مشروع وواجب شرعي يشرّف الجميع .. هذه الكتائب منتشرة في معظم المناطق والمحافظات السورية وخاصة الملتهبة منها»(٢٧).

هنا إذن، عاد الإخوان ليصبحوا قوة تطييف موازية بوجه النظام كما كان الأمر قبل ثمانيات القرن الماضي، ودفع الأقليات مرة أخرى إلى الاحتماء بالنظام رغم خوفها منه، إلا أنه بين الخوف السياسي والخوف الطائفي تفضل الأقليات التي لها نمط عيش مختلف الأول على الثاني، لما يرتبط الثاني في أذهانهم من ضغط مباشر على حرياتهم اليومية والاجتماعية(٢٨).

إن جنوح المعارضة هنا نحو استخدام الخطاب الطائفي كان خاسراً لها للأسباب التالية:

(١) أن الشارع السوري بأكثريته (رغم طائفيته الضمنية المستترة) لا يحبذ الانجذاب نحو الطائفية ولا الحديث العلني عنها، فهو تعلّم الاستتار في الأمر وفق ما ربّاه النظام، وينفر من أي حديث طائفي معلن، حتى لو كان هو سرّاً يقول نفس الأمر.

الموضوع هنا يتعلق بتركيبة الشخصية السورية وسيكولوجيتها وتاريخيتها إن صح التعبير، وقد تمكن بيروز بريك (أحد المشاركين) من التقاط الأمر بدقة حين قال: «تميل الذهنية الشرقية غالبًا إلى الإقصاء وعدم تقبل الآخر، لكن الشعب السوري لديه ميراث حقيقي من التعايش قد يسهم في تحييد هذا العامل»، إن أحسن استثماره، وهو ما لم تحسن المعارضة استثماره للأسف، ولا بد من أخذه بعين الاعتبار حين دراسة عوامل السلم الأهلي في سوريا للخروج من النزاع، لأنه يمثل واحدة من الارتكازات التي يمكن الاستناد عليها.

(٢٧) بولا أسطيح، «الإخوان المسلمون لـ «الشرق الأوسط»: أنشأنا كتائب مسلحة للدفاع عن النفس وعن المظلومين»، الشرق الأوسط، ٥ اغسطس ٢٠١٢ العدد ١٢٣٠٤، الرابط:
UX٨ExKJA٢W٨.#١٢٣٠٤=issueno&٦٨٩٥٢٧=article&٤=http://www.aawsat.com/details.asp?section

(٢٨) محمد ديبو ، «إخوان سوريا: حكاية فشل طويل»، لوموند دبلوماتيك عدد مايو/ أيار ٢٠١٣.

(٢) قادة هذا الطرح هم الإخوان السوريون الذين هم حزب طائفي سني في جوهره، له دلالة سلبية عن أغلبية السوريين، بفعل بروباغندا النظام طيلة عقود، وبفعل عدم قدرة الإخوان على تخطي عتبة الثمانيات وبفعل تقلبهم السياسي، الأمر الذي زاد من تخبط المعارضة وغرقها في استقواء هذه التيارات وعلى رأسها الإخوان بدول مثل أنقرة وقطر، وهي دول ذات نظم إسلامية طالما لم يكن لها السوريون الود.
(٣) الأقليات الدينية في سوريا في أغلبها ذات جذر قريب من الطائفة التي ينتمي لها النظام، الذي يوصف من قبل هؤلاء بأنه علوي، أي إن الإسماعيليين والدروز هم بالأساس مع العلويين انشقاقات عن الشيعة، لذا فإن خوض المعركة من البوابة الطائفية سيدفع هؤلاء تلقائياً إلى معسكر النظام، وهو ما حصل وإن بصمت، إضافة إلى أن الأقلية الاثنية الأكبر في البلاد وهي الكرد، طالما كانت ذات توجه علماني صريح، لذا فإن الاتجاه نحو الخطاب الطائفي السني جعلها تنفر من هذا الخطاب، عدا عن كون الخطاب الطائفي السني محمول على بعد عربي/ إسلامي لن يجد الكرد أنفسهم فيه بطبيعة الحال.
ولكي يزيد الطين بلة، بدأت تظهر مؤتمرات للمعارضة تمثل الطوائف بدل من تمثيل المواطنين السوريين فشهدنا مؤتمر للعلويين وآخر للمسيحيين، رغم محاولة هؤلاء تغطية الأمر بصبغة وطنية لن تفيد أبداً، عدا عن غرق المثقفين السوريين قبل غيرهم في الطائفية حين وقّع الكثيرون منهم ما عرف ببيان الطائفة العلوية! أو مثقفي الطائفة (هل للطائفة مثقفون أساساً بهذا المعنى؟ وماذا يعني مثقف الطائفة العلوية؟)!.
(٤) وهو العامل الأهم: لا يوجد في سوريا طائفة سنية بالمعنى السياسي، أي «القول: إن المسلمين السنيين هم أكثرية السوريين غير ذي دلالة سياسية مباشرة .. السنّة السوريون ليسوا طائفة لسبب قد لا يرضي الإسلاميين: إن بيئات الإسلام السني متنوعة إلى درجة تجعل نشوء تماه مشترك وشعور بوحدة الحال بين الشامي والحلبي والشاوي والحوراني والبدوي أو الحديث العهد بالبداوة.. أمراً متعذراً. إلى ذلك لم يتعرض المسلمون السنيون السوريون، بما هم كذلك، إلى اضطهاد عنيف يستقصدهم ويفردهم عن غيرهم ويغرس لديهم شعورا مشتركا بالوحدة، على نحو ما كان الحال بخصوص العلويين السوريين والشيعة العراقيين »[٢٩].

عدم قدرة أي أحد على تطييف الطائفة السنية سياسياً بشكل مطلق كان اختبر في

(٢٩) حازم صاغية (إعداد)، مرجع سابق، ٦٥-٦٦.

محطات سابقة لم تستفد منها المعارضة. ففي ثمانيات القرن الماضي حين كان الصراع ذو وجه طائفي واضح بين حزب الإخوان الطائفي بوضوح وبين سلطة تعتبر علوية من وجهة نظرهم، لم يقف سنة سوريا إلى جانب الإخوان، إذ كانت «حماه وحلب تعارضان النظام بحدة، بينما الشام مسترخية، وحمص متململة فحسب، والرقة وحوران لا علم لهما، ودير الزور بالكاد تريم، والشوايا والبدو (فضلا عن الكرد) إلى جانب النظام» فهل سيقف اليوم في صراع بدأ وطنياً واضحاً؟ إضافة إلى عدم الانتباه إلى أن مدينتي حلب ودمشق كانت دوما خارج الخيارات السنية بالمعنى الطائفي، فهم طبقة أكثر مما هم طائفة أي ارتباطهم بالمصالح وحمايتها، فهم وإن كانوا لا يريدون هذا النظام، إلا أنهم بنفس الوقت غير مستعدين للتضحية بمصالحهم كثمن لذلك. ولو حصل أمر كهذا لما بقي النظام، ليس اليوم بل قبل سنوات كثيرة، فإذا كان ارتكاز النظام على الطائفية العلوية أمنياً هو الرجل الأولى، فإن رجله الثانية هي الارتكاز على دعم الطبقة التجارية والمالية في دمشق وحلب.

إذن الصراع هنا خيض بطريقة طائفية غير مجدية، توسلاً لطائفية سنية غير موجودة، وهو ما أدى إلى استعانة الجيش الحر بإرهابيين وجهاديين ومقاتلين من الخارج رغم أن أكثرية السوريين سنة بالمعنى الاجتماعي!

إن محاولة أسلمة الثورة السورية وعسكرتها ارتد عكساً على طالبيها. فهي لم تنجح سابقاً، وهاهي تهزم في الواقع مرة أخرى، حتى لو انتصرت المعارضة عسكرياً، وهو أمر مستبعد، فالخاسر الأكبر هو سوريا.

مقترحات:

لتفادي النزاع الأهلي في سوريا، يجب خوض الصراع على أرضية وطنية واضحة، لا لبس فيها، لأن الجنوح نحو الطائفية على عكس ما يُظَن لن يؤدي إلى إسقاط النظام، بل يسهل عملية بقائه، لأن النظام يستند إلى أرضية سنية صلبة في مواجهة الخطاب السني الطائفي على عكس ما يعتقد، لأن «حرب الأسد الأب مع الإخوان هي حرب مع أفراد إخوانيين، وليست ضد الإخوانية الإيديولوجية والمعرفية؟.. الأسد أدرك فعلاً الرابط الجوهري، ماذا يعينه الإخوان بالنسبة للسنة، وماذا يعني السنة بالنسبة للإخوان. معركة الأسد إذن كانت في إعادة «تسنين» المجتمع السوري، ولكن وفقاً لما يرتئيه النظام

السوري على أنه «الإسلام الحق»، أي السنة الوديعة التي لا تهدد بقاء النظام السوري. وهذا لم يغيّر من الخارطة الطائفية للمجتمع، ولا أزال الاحتقانات التاريخية التي ورثتها القروسطية الإسلامية وأحيتها العقائد الأصولية والقومية»(٣٠).

وهنا استخدم النظام استثماره السني هذا طيلة سنتي الانتفاضة فدمشق وحلب لم تنتفضا سلمياً بوجه النظام، والرقة لم تدخل إلا عسكرياً، أي سنّة المدن بقوا بيد النظام عدا عن رجال دين مثل البوطي وحسون وكفتاروا وهم صنيعة النظام ورأسماله السني، إضافة إلى أن عودة الإخوان كما قلنا: أدت إلى لجوء الطوائف إلى حضن النظام، وهو ما جعل ديكمجيان يقول: «سيجد الإخوان أنه من الصعوبة إقناع الأقليات، المسيحية والدرزية والإسماعيلية والكردية والعلوية، كما هو الأمر عند طيف من السنة، أن الإسلاموية ستكون أفضل لحفظ حقوقهم أكثر من نظام البعث»(٣١) وهو ما انتبه له عمر مطر أحد المشاركين في ندوة المركز حين قال: «الخوف من إقصاء بقية الطوائف الأخرى وبعض النظراء كالعلمانيين بحجة أن هذه الثورة هي ثورة سنية, وأن هذه الطائفة هي من قدمت الشهداء وهي من حارب النظام»، هو أمر بات حقيقياً وليس مجرد تخوّف.
إن النظام السوري الذي يستند إلى أرضة طائفية صلبة دون أن يكون طائفياً، يستحيل مواجهته من خلال الطائفية التي يمارسها دون أن تلصق به إن صح التعبير، في حين يسهل على خصومه الابتلال بها، لذا يجب محاربته على أرضية لا يجيد الخوض فيها، وهي أرضية حقوق الإنسان والمواطنة والعلمنة والمساواة.

هنا لم تفعل المعارضة سوى خوض الصراع ضد النظام على الأرضية التي يجيد اللعب عليها، بالتالي زادت حدة الصراع وزاد النزيف في سوريا، إذ انتقل الصراع من حرية / استبداد إلى سني/ علوي كما يريد النظام بكل ما حمله ذلك من نزيف زائد للدم السوري وخلخلة للبنيان الاجتماعي السوري المتفسخ وتهديم للدولة السورية.
ما سبق يوضح أحد أسباب النزاع الأهلي في سوريا من الناحية الطائفية، لجهة تبيان أحد طبائع النظام السوري في احتكاره الطائفية ومقارعة خصومه له من نفس البوابة، وهو أمر إن استمر سيزيد الصراع حدة وطائفية ليس على مستوى سوريا فحسب، بل على مستوى الإقليم، وهو ما بتنا نلاحظه عملياً من دخول حزب الله وإيران مقابل

(٣٠) حمود حمود، مرجع سابق، ٤٩.
(٣١) المرجع السابق، ٥٨.

قطر والسعودية وتركيا من كل حدب وصوب إلى سوريا التي باتت تحتضن أرضها حربا بالوكالة: طائفية من جهة، ودولية من جهة أخرى، لا ناقة للسوريين ولا جمل فيها.
إذن سوريا الآن على مفترق طرق: إما دولة مفككة تساهم في صناعة الطائفية الصاعدة في المنطقة، لأنه «إذا لم تطوق الطائفية ستفتح على سوريا أبواب الجحيم, ومن المؤكد أن انتصار أي طرف على الآخر سيفتح مجالاً للانتقام والنزاع طويل الامد» وفق ما يقول سالار حكيم(مشارك)، وإما دولة وطنية. وعلى نتيجة هذا الصراع قد يتحدد مستقبل المنطقة التي تعيش هي الأخرى استعصاءً أمام الحداثة.
ونأمل أن يكون ما يحدث في مصر و تركيا (انتفاضة تقسيم) الآن، التحول الذي سيأخذ الأمور باتجاه تشكيل الدولة الوطنية، خاصة أن سوريا تختلف عن بلدان مثل لبنان والعراق بكون النسيج الاجتماعي ليس طائفياً إلى الحد الذي يتقاطع به مع «أنماط الترغيب والترهيب» الغربية والإقليمية، إذ إن قراءة الطائفية في سوريا تاريخياً ترينا أن الداخل السوري كان يذهب مع الخطاب الخارجي إلى حد معين ثم يبتعد عنه بمجرد ما يزول الترهيب والترغيب، وتجربة الدول الطائفية في ظل الانتداب الفرنسي قد تكون مؤشراً جيداً هنا، وهو ما عبّر عنه المشارك في الندوة «نايف الساري» حين قال: «لم يكن النزاع والانتقام الطائفي يوماً في سوريا نزاعاً أهلياً، وإنما كانت مناوشات غير محسوبة».
ولكن هذا يحتاج أيضاً إلى نخب وطنية قائدة تعمل على انتزاع أسباب النزاع الأهلي في سوريا بما يخص الطائفية، عبر الاتجاه لبلورة خطاب وطني جامع يقوم على نبذ الطائفية ومنع استخدامها، ليس مواربة على طريقة النظام السوري والإخوان، بل حقيقة عبر مركزة الخطاب حول مفهوم المواطنة التي تساوي الجميع أمام القانون والدستور، بحيث لا يكون هناك أفضلية لعرق أو دين أو طائفة على أخرى، بمعنى أنه يتوجب أن لا يكون «الإسلام» أو «العروبة» منصوصاً بأي دستور على مستوى الدولة، مع ترك الأمر للمجتمع المدني كي يعبّر عن نفسه في هذه المجالات بما لا يتعارض مع مفهوم المواطنة. وهنا يستحيل بناء هذا الشيء دون مفهوم العلمانية (التي أسقطها الجميع من بياناتهم) التي هي آلية من آليات تحييد الإيديولوجية أية إيديولوجية (دينية أو قومية أو حزبية) عن السلطة والدولة، إي لا بد من إعادة الاعتبار للربط بين العلمانية والديمقراطية ضمن منظومة حداثية متكاملة تبدأ من التعليم ولا تنتهي عند حقوق الإنسان والقضاء، وهو ما عبر عنه المشارك مطر زيد، حين قال: إنه «يجب العمل

على وضع منهج تعليمي جديد بعيداً عن التركيز على القوميات (والأديان الإضافة من الباحث) وغيرها يؤسس لأجيال سورية واعدة تنهض بالمجتمع والدولة».

أي التأسيس من تحت لتأصيل هذه المفاهيم في وعي الجمهور بدل تركه لإيديولوجيات تخدره لتحكمه مرة أخرى، ولذا نرى أن النضال في سوريا طويل سواء سقط النظام أم لا، لأن ما غرسه النظام في المجتمع من وعي زائف يحتاج إلى جهد جبار حتى يتم انتزاعه، وتحويله من قوة ضدية للتغيير إلى قوة دافعة للتغيير.

المراجع والمصادر

١. أسامة مقدسي، «من الطائفية إلى الوطنية اللبنانية- هل انتهت حرب لبنان إلى غير رجعة»، ، مجلة الآدب ١٢/١١- ٢٠٠١.

٢. آني شابري ولورانت شابري،سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ت: ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١.

٣. إخوان سوريا يقبلون تدخلا تركيا، الجزيرة نت، تاريخ:١٧/١١/٢٠١١. الرابط: http://www.
٥٠٣٩٢٢b٦a٤be-٨f٨e-٤٨c٧-fbfd-٩df٩٦a٠٢/aljazeera.net/news/pages

٤. بولا أسطيح، «الإخوان المسلمون لـ «الشرق الأوسط»: أنشأنا كتائب مسلحة للدفاع عن النفس وعن المظلومين»، الشرق الأوسط، ٥ اغسطس ٢٠١٢ العدد ١٢٣٠٤، الرابط:
#.١٢٣٠٤=issueno&٦٨٩٥٢٧=article&٤=http://www.aawsat.com/details.asp?section
UX٨ExKJA٢W٨

٥. حازم صاغية (إعداد) نواصب وروافض: منازعات السنة والشيعة في العالم الإسلامي اليوم،: ، دار الساقي، الطبعة الثانية ٢٠١٠.

٦. مود حمود، إخوان الأصولية والطائفية - إخوان دمشق مثالا، مركز البوصلة ، شرق المتوسط، الطبعة الأولى.

٧. الحياة، السبت ٦ يوليو ٢٠١٣. إيران: رفسنجاني يحضّ على إنصاف السنّة. الرابط: //:http
.(٥٣٠٠٧٢/alhayat.com/Details

٨. محمد كامل الخطيب، مائة عام من العذاب، ، منشورات٢١٠٠فرع بيروت -٢٠١١.

٩. html.http://www.voltairenet.org/article١٣٩٠٧٣.

١٠. http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Wt١gYyDqc٠wJ:n
D٪٨٥٪html+٪D٩.١١٤٨٥٢٣٢٠٧٠٧٦٩٩٢٨٤_blog-post/٠٥/٢٠٠٦/ative-syrian.blogspot.com
٪D٩٪B٩٪D٨٪٨٦٪D٩٪+٨٨٪D٩٪٨٤٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٣٪D٩٪+٨٤٪٨A٪D٩٪D٩٪B٤٪٨A٪D٨٪٩
٪D٩٪A٦٪D٨٪A٧٪D٨٪B٧٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪+٨٦٪D٩٪B٩٪AA+٪D٨٪D٨٪A٧٪D٨٪٨٨
hl=ar&ct=clnk&١=cd&A٩٪D٨٪٨٨٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪+A٩٪D٨٪٨١

١١. زياد حيدر، «كيف يمكن فهم تحذير الأسد من غزو»، السفير: /http://www.assafir.com
٤٩=MulhakId&٨٨٩٢٩٥=MulhakArticleId&٢٣١٨=MulhakArticle.aspx?EditionId
. ٧٩

١٢. محمد ديبو، «العلويون: مسألة طائفية أم اجتماعية»، مجلة الآداب اللبنانية. عدد: خريف ١٣.
الرابط: ٥١٢/http://adabmag.com/node

١٤. محمد ديبو ، «إخوان سوريا: حكاية فشل طويل»، لوموند دبلوماتيك عدد مايو/ أيار ٢٠١٣.

١٥. محمد سيد رصاص، «مأزق جماعة الإخوان المسلمين في سوريا»، الحياة، الإثنين ٢٩ أبريل ٢٠١٣،

الرابط: http://alhayat.com/Details/٥٠٧٩٣٣
١٦. نيقولاوس فاندام، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي – القاهرة، الطبعة الإلكترونية المعتمدة بالعربية ١٩٩٦.

١٧. هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، ، دار الساقي، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
١٨. وائل غنيم الثورة، إذا الشعب يوما أراد الحياة، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠١٢،.
١٩. http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=٢٢٦٠&ChannelId=٥٤٢٣٣&Ar ticleId=١٨٦١&Author
٢٠. ياسين الحاج صالح، صناعة الطوائف: الطائفية بوصفها استراتيجية سيطرة سياسية ، مجلة الآداب، عدد١/٢ ٢٠٠٧.
٢١. يوسف شيخو، «موسم الهجوم على إخوان سوريا»، الأخبار اللبنانية، العدد ١٩٧٦ الاربعاء ١٠ نيسان ٢٠١٣، الرابط:
http://www.al-akhbar.com/node/١٨٠٩٥١

مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا
CENTER FOR CIVIL SOCIETY
AND DEMOCRACY IN SYRIA